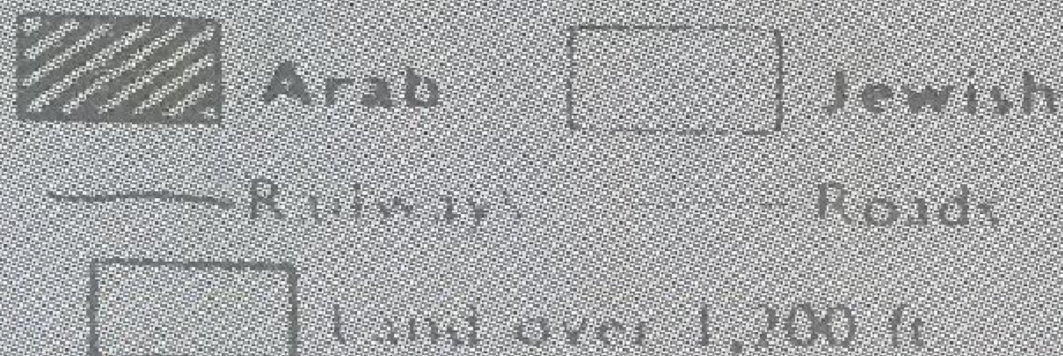
PARTITION OF PALESTINE



سلسلة العلوم الإجتماعية

الدولة الفلسطينية

رؤية مستقبلية

إشراف

السيد يسين



الدولة الفلسطينية

رؤية مستقبلية



برعاية السيدة

سوزان مبارك



المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف

د. مدحت متولى

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

وزارة التنمية الاقتصادية

الدولة الفلسطينية

رؤية مستقبلية

إشراف

السيد يسين

دراسات

محمد السعيد إبراهيم   السيد زهرة

إبراهيم متولى نوار   وحيد عبد المجيد



الدولة الفلسطينية: رؤية مستقبلية

الغلاف : خريطة تقسيم فلسطين - الأمم المتحدة

الدولة الفلسطينية : رؤية مستقبلية / إشراف/ السيد يسين؛ دراسات: محمد السعيد إبراهيم [وآخ] .- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩.

١٨٨ ص ؛ ٢٠ سم (أسرة ٢٠٠٩ - ع. اجتماعية).

تدمك: ٣ - ١٢٢ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ ـ فلسطين - تاريخ.

أ - يسين؛ السيد (مشرف).

ب - إبراهيم، محمد السعيد (دارس مشارك)

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٨١٥ / ٢٠٠٩

I.S.B.N 978-977-421-122-3

ديوى ٩٥٦,٩

توطئة

انطلقت فعاليات الحملة القومية للقراءة للجميع فى دورتها التاسعة عشرة هذا العام تحت شعار «مصر السلام». هذا الشعار الذى ظلت السيدة الفاضلة سوزان مبارك تطرحه منذ بداية تنفيذ حلمها ليصير الكتاب زادًا متاحًا للجميع، وتصبح القراءة عادة لدى الأجيال الجديدة. لقد ظلت الدعوة للسلام تحلق فى فلك دورات المهرجان السابقة. فهى جزء من تاريخ مصر العريقة، التى بدأت الحضارة على أرضها، منذ وقّع رمسيس الثانى أول معاهدة سلام. لم يكن هناك حينئذ من يضاهيه تقدمًا أو قوة، ولكنه كان يُعلّم العالم أن من شيم الأقوياء التوق إلى السلام.

لقد جرت فى النهر مياه كثيرة منذ حازت السيدة الفاضلة سوزان مبارك جائزة التسامح الدولى لعام ١٩٨٨ من الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون التى جاء فى تقريرها «إن الأكاديمية منحت الجائزة للسيدة سوزان مبارك عرفانًا بدورها الكبير فى إذكاء روح التسامح وطنيًا وإقليميًا وعالميًا، وتقديرًا لجهودها الجادة»، وأصبحت القراءة للجميع من أهم المشروعات الثقافية

العملاقة فى العالم العربى، وتم اتخاذه نموذجًا يحتذى به فى بلاد أخرى.

ومازالت مكتبة الأسرة، كرافد رئيسى من روافد القراءة للجميع، تقوم بدورها فى إعادة الروح إلى الكتاب كمصدر مهم وخالد للمعرفة فى زمن تزحف فيه مصادر الميديا المختلفة. فالكتاب هو الجسر الراسخ الذى يربط ذاكرة الأمة وتاريخها وإنجازاتها بأبنائها، وهو الفضاء الساحر الذى يلتقى به المثقفون والمفكرون والمبدعون بالأجيال المختلفة.

وتواصل مكتبة الأسرة هذا العام نشر أمهات الكتب، وستستكمل نشر تراث الأمة الإبداعى، وستعمل على ربط الكتاب بمصادر المعرفة الحديثة كالإنترنت، وعلى التوسع فى إصدار كتب الفنون المختلفة كالمسرح والموسيقى إيمانًا منها برسالة الفنون الرفيعة لتنمية وتطوير وتهذيب روح المجتمع، وحمايته من ضروب التعصب والكراهية والعنف الدخيلة عليه.

وتصدر مكتبة الأسرة هذا العام من خلال سلاسلها المختلفة.. الأدب والفكر العلوم الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا والفنون والمئويات والتراث وسلسلة الطفل، وستشكل هذه السلاسل بانوراما معرفية وتاريخية وعلمية وإبداعية وفكرية، وتمثل مرآة لاجتهادات الفلاسفة والشعراء والعلماء والمفكرين عبر قرون لتحقيق السلام للبشرية من خلال حلمهم الدائم بتحقيق الخير والعدل والجمال.

مكتبة الأسرة

٢٠٠٩

المحتويات

تقديم:

لم يعد هناك خلاف اليوم فى العالم، سواء نظرنا إلى الشرق أو إلى الغرب، على أن المشكلة الفلسطينية هى لب الصراع العربى الإسرائيلى. وهذه المشكلة الفلسطينية لم تعد - كما حاولت إسرائيل جاهدة - مشكلة لاجئين تتصدق عليهم بعض الهيئات الدولية بالمعونات. ولكنها برزت - من خلال النضال البطولى للشعب العربى الفلسطينى - وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها مشكلة شعب تم احتلال أراضيه غصباً وعدواناً، فى ظل مظلة واهية من الحقوق التاريخية اليهودية المزعومة فى أرض الميعاد.

لقد أصبحت القضية الآن واضحة وضوحاً لاشك فيه. من حق الشعب الفلسطينى أن يقرر مصيره بنفسه، كما نصت على ذلك المواثيق الدولية، التى كلفت حق تقرير المصير لكل الجماعات القومية.

ونحن هنا بإزاء شعب كامل، له هويته القومية العربية، وله حقوقه التاريخية فى البقاء على أرضه، التى توارثها الأبناء عن الأجداد عبر القرون الطويلة.

وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى يثير على الفور قضية الدولة الفلسطينية. وفكرة الدولة الفلسطينية مرت بتطورات متعددة فى الفكر السياسى العربى، بل وفى الفكر السياسى الإسرائيلى ذاته.

ونحن فى الوقت الراهن وقد اقتربنا مباشرة من جوهر الصراع العربى الإسرائيلى بعد أن وقعت مصر المعاهدة مع إسرائيل، فى حاجة إلى أن تدرس بشكل علمى وموضوعى قضية الدولة الفلسطينية. ونحن لا ندرسها فى هذا الكتاب الجماعى - الذى اشرفنا على التخطيط له وإعداد دراساته - من منطلق أن تكون أو لا تكون، ولكن من منطلق كيف تكون الدولة الفلسطينية.

بعبارة أخرى دراسة وتحليل إمكانيات قيام الدولة الفلسطينية من الناحية السياسية والاقتصادية.

وإمكانيات قيام الدولة الفلسطينية ترتبط بمبحث فى علم السياسة والاقتصاد يختص بدراسة الإمكانيات السياسية والاقتصادية لقيام الكيانات الدولية الصغيرة Political & Economic Viability.

ونجد فى هذا المبحث اجتهادات شتى حول الشروط التى ينبغى أن تتوفر لقيام دولة صغيرة.

والكتاب الذى نقدم له يحتوى على أربع دراسات أساسية، دراستين منهما تختصان بدراسة فكرة الدولة الفلسطينية ذاتها وتطورها فى كل من الفكر السياسى العربى والفكر السياسى الإسرائيلى. ودراستين أخريين تتحدثان عن الإمكانية السياسية والاقتصادية لإمكان إنشاء وقيام الدولة.

والمركز بنشره هذا الكتاب من منطلق مستقبلى، يستكمل كتاباً سابقاً تم نشره وأعده د. على الدين هلال – عن مشروعات الدولة الفلسطينية تناول فيه بالتحليل التاريخى الدقيق المشاريع المختلفة التى سبق طرحها.

بهذا يكون مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية قد اسهم بدراسة شاملة عن الدولة الفلسطينية، من ناحية المشاريع التى سبق طرحها فى العقود الماضية، ومن زاوية الإمكانية السياسية والاقتصادية لنشوئها.

ونرجوا أن يكون فى هذا الكتاب إضافة للمكتبة العربية، ترسخ النهج المستقبلى فى التحليل والدراسة، وهو النهج الذى لا يقنع بسرد الحوادث الماضية وتحليليها، وإنما يتجاوز الحاضر، ويستشرف المستقبل معتمداً على بيانات محققة، ومرتكز على منهجية علمية دقيقة.

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الفصل الأول :

الدولـــــة الفلســـــطينية فـــى الفكـــر السياســـى العربـــى



الدولة الفلسطينية هي تحديد لفلسطين المستقبل، وفلسطين هي جوهر ولب القضية العربية الحاضرة ومستقبل التطور العربي في السنوات القادمة. من هنا تتبع الدولة الفلسطينية، والمنهاجية التي كانت تطرح على أساسها تلك الأفكار والتطورات.

وهذه الدراسة محاولة للإلمام بالاتجاهات الرئيسية التي أثيرت بخصوص الدولة الفلسطينية، وبالمناخ والظروف التي أثيرت فيها الأفكار والتصورات العربية للدولة الفلسطينية، وذلك حتى يمكن الإلمام بكافة جوانب الظاهرة، أي التعرف على الفكرة من جانب، ثم الإحاطة بالكيفية التي أثيرت بها وبالعوامل التي ساعدت على طرح تلك الفكرة دون غيرها من الأفكار من جانب آخر.

وإذا كنا في هذه الدراسة نلتزم بمنهج علم اجتماع المعرفة ومقولاته الأساسية، فإن ذلك ليس إلا اقتناعاً بأهمية هذا النوع من الدراسات، وبمدى ملاءمة ذلك المنهج في دراسة مثل هذا النوع من الموضوعات.

فنحن لا نسعى هنا إلى وضع توثيق للمشروعات التي ظهرت بخصوص الدولة الفلسطينية طوال سنوات الصراع العربي –الإسرائيلي، بقدر ما نسعى إلى معرفة المحددات والظروف التي تحكمت في إثارة وطرح هذه التصورات، والمنهاجية التي على أساسها كان التعامل العربي مع هذه القضية بهدف التوصل إلى صياغة مستقبلية للدولة الفلسطينية على ضوء هذه المنهاجية.

ولذلك سوف تلتزم الدراسة بالأسس المنهاجية التالية:

١ – الالتزام بقواعد علم اجتماع المعرفة فى البحث عن أسس طرح فكرة الدولة الفلسطينية.

٢ – الجمع بين البعدين التاريخى والموضوعى فى نسيج واحد متكامل بهدف إبراز الكيفية التى طرحت بها الأفكار والتصورات العربية الخاصة بالدولة الفلسطينية والظروف التى ساعدت على ذلك.

٣ – الإحاطة بالاتجاهات الأساسية التى تناولت فكرة الدولة الفلسطينية منذ بروز الخطر الصهيونى فى المنطقة العربية وحتى طرح أول وثيقة رسمية بين إحدى الدول العربية وإسرائيل فى عام ١٩٧٨ وهى وثيقة كامب ديفيد التى وضعت أسس التسوية السلمية للصراع بين مصر وإسرائيل.

٤ – الجمع بين الأفكار الرسمية وغير الرسمية التى تناولت فكرة الدولة الفلسطينية دون الاكتفاء بالأفكار والتصورات الرسمية كى نفهم المتغيرات الأساسية التى كانت تتعامل مع طرح تلك التصورات. وسوف نقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء تتناول فيها الاتجاهات الأساسية لفكرة الدولة الفلسطينية على النحو التالى :

أ – الدولة الفلسطينية الواحدة على كامل أرض فلسطين.

ب – الدولة الفلسطينية المرحلية على جزء من أرض فلسطين.

ج – الدولة الفلسطينية الدائمة على جزء من أرض فلسطين.

أولاً : الدولة الفلسطينية الواحدة على كامل أرض فلسطين

لم تكن هناك أية إثارة لمشكلة الدولة الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين على الرغم من عدم وجود مثل هذه الدولة بشكل كيانى مستقل، إذ أن فلسطين كانت قائمة وكان شعب فلسطين قائماً، ولكن ضمن سورية الكبرى فى ظل الاحتلال العثمانى. ولكن بعد تدفق الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين فى إطار المشروع الصهيونى بإقامة وطن قوى لليهود فى فلسطين طبقاً لمقررات مؤتمر بازل فى عام ١٨٩٧ ظهرت فكرة الدولة الفلسطينية فى الفكر العربى كرد فعل لحماية فلسطين من الاغتصاب الصهيونى.

وكانت أول إشارة رسمية للتنبه العربى إلى الخطر الصهيونى ما أثاره النائبان .. "روحى الخالدى" (ممثل القدس) و"شكرى العسلى" (ممثل دمشق) عام ١٩١٢ فى مجلس المبعوثين حول الخطر الصهيونى واعتزام الصهيونية شراء الأراضى المشرفة على سكة حديد الحجاز. والتوسع فى سورية حتى العراق، وأن "أمانى الصهيونية تتركز حول نيل الميزة والأفضلية فى فلسطين، وإنفاق الأموال لتأليف أمة يهودية فى فلسطين واستيطانها".

إلا أن معظم المحاولات التى أثيرت فى تلك الفترة ظلت فى إطارها البدائى، إلى أن تفجرت الحرب العالمية الأولى وانضم فيها العرب إلى جانب الحلفاء ضد الإمبراطورية العثمانية على أمل الحصول على الاستقلال، ولكن الدول الغربية الاستعمارية خدعت العرب وقسمت المنطقة فيما بينها وأعطى "بلفور" وزير خارجية بريطانية وعده الشهير "بمنح اليهود وطناً قومياً فى فلسطين". وكرد فعل على خيانة الحلفاء لوعودهم عقدت القوى الوطنية فى البلاد السورية التاريخية مؤتمراً فى دمشق ٨ يونيو (حزيران) ١٩١٩ واتخذت قراراً جاء فيه:

"نحن أعضاء المؤتمر رأينا بصفتنا الممثلين للأمة السورية فى جميع أنحاء القطر السورى تمثيلاً صحيحاً. واستناداً على حقنا الطبيعى والشرعى فى

الحياة الحرة، وعلى الوعود والعهود السابقة وعلى ما شاهدناه ونشاهده من عزم الأمة الثابت على المطالبة بحقها والوصول إلى ذلك بكل الوسائل، نعلن بإجماع الرأى وحدة بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين، ورفض مزاعم الصهيونية فى جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، أو محل هجرة لهم" (١).

واستطراداً لمؤتمر يونيو ١٩١٩ عقدت الشخصيات الفلسطينية مؤتمراً فى دمشق (فبراير ١٩٢٠) شددوا فى قراراتهم على رفض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، واعتبار وعد بلفور انتهاكاً للحقوق السياسية والوطنية لأهل البلاد، وطعنا لاستقلال سورية بحدودها الطبيعية، كما نصت هذه القرارات على "أن أهالى سورية الشمالية والساحلية يعتبرون سورية الجنوبية (فلسطين) قطعة متممة لسورية".

معنى هذا أن الدعوة من أجل دولة فلسطين كانت ضمن حركة حماية فلسطين من الاغتصاب الصهيونى، ولكن على أساساً أن تظل قطعة من دولة سورية الكبرى، وطبيعى أن تكون هذه الدعوة وفى إطار هدفها مؤمنة بوحدة أرض فلسطين ككل وكقطعة من أرض سورية الكبرى، وضمن النظام السياسى القائم فى تلك الدولة والذى لم يكن يعتمد على أية أسس طائفية أو دينية فى بنائه.

إلا أن موقف الحركة الوطنية الفلسطينية قد تطور فى أعقاب انقسام "حزب العهد" إلى حزبين واحد فى سورية وآخر فى العراق، إذ أن هذه الحركة بدأت تعمل على أساس كيانى لا قومى، فعقد أول مؤتمر خاص بفلسطين فى أواخر ديسمبر ١٩٢٠ بمدينة "حيفا" وكان هذا المؤتمر هو بداية الحركة الإقليمية للعمل الفلسطينى فى إطار الأمر الواقع الذى كان قد فرضه الاستعمار فى معاهدة "سايكس بيكو" (٢).

ونصت قرارات مؤتمر حيفا على رفض وعد بلفور. ومنع الهجرة اليهودية، والمطالبة بإنشاء حكومة قومية فى فلسطين، فكانت "التنظيم القومى الفلسطينى" يظهر لأول مرة وتتابعت بعدها المؤتمرات فى الوقت الذى كان فيه الاستعمار البريطانى يوطد أقدام الصهيونية فى فلسطين.

وكانت هذه المؤتمرات تركز على المطالبة باستقلال فلسطين، وقيام حكومة وطنية تمثل الأغلبية العربية مع بقاء اليهود فى داخل هذه الدولة كأقلية تتمتع بكافة الحقوق التى يكفلها القانون. وبرزت تلك المطالب فى أغلب الوثائق السياسية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٨ الذى كان يمثل مرحلة انتقال أساسية فى قضية الدولة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال ورد فى المذكرة التى قدمها حزب "الدفاع" إلى لجنة وودهيد فى مايو ١٩٣٨، والتى كانت تبحث فى كيفية تقسيم فلسطين رفض مبدأ التقسيم، وذكرت أن الحل الوحيد الذى يضمن السلام والاستقرار فى فلسطين هو قيام دولة واحدة ترتبط بمعاهدة مع انجلترا، ويحتفظ فيها اليهود بنسبتهم العددية الحالية، ويتمتعون بكافة حقوقهم الدستورية والقانونية كمواطنين شأنهم فى ذلك شأن المواطنين العرب.

كما تردد نفس المطلب فى المذكرة التى رفعتها اللجنة العربية العليا إلى لجنة التحقيق الانجلو — أمريكية فى عام ١٩٤٦، والتى عرفت باسم لجنة "موريسون" فقد حددت مطالب عرب فلسطين فى الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التام لبلادهم والعدول عن مشروع إنشاء وطن قومى يهودى وإنهاء الانتداب، وإعلان فلسطين دولة عربية مستقلة وفى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية فى بلودان فى نفس العام رفضت الدول العربية كل مشروعات تقسيم فلسطين، وإنشاء دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية، كما طرح نفس الرأى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مناقشات قرارا التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧.

معنى هذا أن فلسطين ظلت وحتى عام ١٩٤٨ تمثل "فى الفكر العربى" كياناً واحداً عربياً لا يمكن تقسيمه، وأن الأقلية اليهودية يمكن أن تعيش جنباً إلى جنب مع الأغلبية العربية مسلمين ومسيحيين فى دولة واحدة مستقلة [٣].

ولكن نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ قد أصابت القضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى بانتكاسة فادحة، واتجه الفلسطينيون إلى العمل من خلال الدول العربية، والدعوة إلى خلق عمل عربى موحد، ومن ثم ارتبطت القضية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بالقضية العربية، ولم يعد يظهر من فلسطين إلا قضية اللاجئين، وتقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الانروا" كل عام فى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولقد استمر هذا الحال إلى أن برزت القضية الفلسطينية من جديد بتفجر الثورة الفلسطينية فى أول يناير ١٩٦٥، وبدأت الثورة الفلسطينية فى التخلص من ركام العجز العربى الذى عاق مسيرة الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة، وبعثت الثورة الفلسطينية من جديد فكرة الدولة الفلسطينية الموحدة على كامل التراب الفلسطينى.

ويمكن الخروج بتصورين أساسيين برزا فى الفكر العربى بخصوص الدولة الفلسطينية الواحدة على كامل التراب الفسلطينى، **التصور الأول** كان قبل عام ١٩٤٨، وتركز على المطالبة بدولة فلسطينية واحدة، ذات شخصية واحدة وسيادة واحدة، ولكن على أساس الاعتراف بوجود قوميتين متميزتين هما القومية العربية والقومية اليهودية، وإعطاء كل "قومية" من القوميتين حقوقاً متساوية فى إطار الدولة الواحدة، أما **التصور الثانى**، فهو ينادى بالدولة الفلسطينية الواحدة ذات الشخصية الدولية والسيادة الواحدة ولكن على أساس الاعتراف بالمواطنين كأفراد لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات دون تمييز بينهم على أساس الدين أو العقيدة أو اللغة، وهذا التصور هو الذى طرحته الثورة الفلسطينية فى يناير ١٩٦٨ فيما عرف بالدولة الديمقراطية كاستراتيجية نضالية للعمل الفدائى الفلسطينى.

ونستعرض فيما يلى السمات الأساسية لهذين التصورين:

١-الدولة الثنائية القومية :

ظهر هذا التصور فى الفكر العربى فى الفترة التى شهدت ازدهار حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدعم من بريطانيا وعلى حساب السكان العرب أصحاب الأرض الأصليين وهو وإن كان ينادى بوحدة أرض فلسطين فإنه يعترف بوجود قومية يهودية متميزة فى فلسطين، ومن ثم يعتبر نكوصاً بالحركة الوطنية الفلسطينية التى كانت تنادى بوحدة فلسطين دون اعتراف يمثل هذه القومية اليهودية المتميزة.

وكان أصحاب هذا التصور من الشخصيات ذات العلاقة القومية ببريطانيا حينذاك وهما الأمير عبد الله، ونورى السعيد، وبالتالى فإن هذه التصورات وإن كانت تعبر فى أحد أبعادها عن طموحات شخصية لكل منهما فإنها تعكس فى أبعاد أخرى تأثير علاقاتهما مع بريطانيا الدولة التى أشرفت على قيام الدولة الصهيونية فى فلسطين.

أ- تصورات الأمير عبد الله عام ١٩٣٨ :

ظهرت هذه التصورات فى الاقتراحات التى قدمها الأمير عبد الله إلى لجنة "ووهيد" عام ١٩٣٨، وكانت تعتبر أول اعتراف عربى يأخذ فى اعتباره وجود اليهود فى فلسطين. وقد تضمنت هذه المقترحات إنشاء مملكة عربية تتكون من فلسطين وشرق الأردن، ويكون لليهود إدارة المناطق اليهودية التى يتم تحديدها بواسطة لجان مشتركة عربية وإنجليزية ويهودية.

كما تضمنت هذه المقترحات تمثيل اليهود فى برلمان الدولة العربية بنسبة عددهم، وإشراكهم فى الوزارة بنفس هذه النسبة، ولكن فى نفس الوقت يجب أن تنحصر هجرة اليهود إلى مناطق الإدارة اليهودية بنسبة معقولة، وليس من حقهم أيضاً شراء أراض – أو إدخال مهاجرين خارج المناطق اليهودية.

ولقد كانت تبريرات الأمير عبد الله لهذا التصور على أثر الهجوم الواسع الذى تعرض له من جراء هذه المقترحات، أنه يحاول التغلب على العجز العربى فى القضاء على الوجود اليهودى فى فلسطين، وإن هذه المقترحات ليست إلا خطوة تكتيكية تمكن العرب من محاصرة هذا الخطر تمهيداً للقضاء الكامل عليه [٤].

ب - تصورات نورى السعيد عام ١٩٤٢:

وردت هذه التصورات فى الكتاب الأزرق الذى وضعه نورى السعيد رئيس وزراء العراق بعنوان: "خطة الهلال الخصيب". وتضمنت المقترحات التى طرحها نورى السعيد دعوة الأمم المتحدة إلى إعادة إنشاء سورية التاريخية، أى إعادة توحيد سورية ولبنان والأردن فى دولة واحدة، على أن يكون لليهود فى إطار هذه الدولة السورية استقلال ذاتى فى بعض الأمور المحلية كالمدارس والمستشفيات والمؤسسات الصحية والبوليس دون غيرها من الأمور السيادية.

ورغم اعتراف تلك المقترحات بالقومية اليهودية، وإعطائها حق الحكم أو الإدارة الذاتية فإنها لم تقر بتقسيم دولة فلسطين، بل كانت تهدف إلى المحافظة على وحدة تلك الدولة، ومع ذلك فإنها كانت فى ذلك الوقت خروجاً على الاتجاه العام الذى كان ينادى بفلسطين دولة واحدة لا تعرف التمييز بين القوميات أو الأديان، وكانت أيضاً انعكاساً للعجز العربى عن المحافظة على وحدة فلسطين أمام حملات الغزو الصهيونى المدعم من بريطانيا كدولة منتدبة.

ولقد ظهرت فكرة الدولة ثنائية القومية مرة أخرى عام ١٩٦٨ فى بعض مقترحات "نايف حواتمه" الأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية فى محاولة منه لترويج فكرة الدولة الديمقراطية، فقد طالب حواتمة فى لقاء له مع صحيفة لوموند الفرنسية فى يونيو ١٩٦٨ بإقامة دولة ديمقراطية وشعبية فى فلسطين تضم العرب واليهود فى إطار نظام اشتراكى مع حق كل جماعة فى الاحتفاظ

بثقافتها الخاصة والعمل على تنميتها، وذكر "أنه ليس هناك ثمة مشكلة بالنسبة للشكل الدستورى للدولة الجديدة، فبإمكانها التبصر بالنموذج "اليوغوسلافى" وإيجاد حكومتين مستقلتين ترتبطان بسلطة واحدة فى مجالات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية.

٢ — الدولة الديمقراطية :

لم يكن انبثاق الكفاح الفلسطينى المسلح رد فعل لهزيمة ١٩٦٧، واحتلال بقية فلسطين وأجزاء أخرى من الأراضى العربية، وإنما كان ثورة ضد الاغتصاب الأصلى، أى انتزاع الوطن الفلسطينى الذى أقيمت عليه إسرائيل. ومع الكفاح انصهرت شخصية جديدة للشعب الفلسطينى، وأصبحت البندقية هى بطاقة جنسيته، وقد مثل هذا النهوض لشخصية الشعب الفلسطينى هزيمة حقيقية ليس فقط لاستراتيجية إسرائيل التى ركزت ترسانتها العسكرية والدعائية على محاولة تصفية الشخصية الفلسطينية، ولكنها كانت أيضاً هزيمة للحلقة المفزعة من الشعارات العامة المبهمة التى عاش فيها الفكر العربى والعمل العربى حول استرداد فلسطين والقضاء على إسرائيل دون الوصول إلى أية استراتيجية محددة لتحقيق ذلك منذ عام ١٩٤٨ وحتى طرح المقاومة الفلسطينية لاستراتيجية العمل من أجل إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية فى يناير ١٩٦٨.

ففى ٢٥ يناير ١٩٦٨ أعلن مندوب "فتح" باسم الثورة الفلسطينية فى مؤتمر القاهرة لنصر الشعوب العربية "نحن نقاتل اليوم فى سبيل دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم.. مسلمين ومسيحيين ويهود، فى مجتمع ديمقراطى مقدس، ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية".[٥]

وتبع هذا البيان من فتح بيانات من المنظمات الفدائية الأخرى، كنتاج وعطاء لحركة الكفاح الفلسطينى المسلح التى أدت إلى بلورة مفهوم الدولة الديمقراطية بشكل جديد لم يعالج من قبل فى أية وثيقة فلسطينية بكافة منظماتها بعد جدل لم يستمر كثيراً حول طبيعة النظام السياسى والاجتماعى لهذه الدولة، وحول علاقتها بالدول العربية وبالثورة العربية الشاملة وهدف الوحدة العربية.

فقد اكتفت فتح بتحديد شعار الدولة الديمقراطية، ولم ترأ أنه يتعارض مع هدف الوحدة العربية على أساس أن الدولة الديمقراطية الفلسطينية ستهدف إلى أن تكون جزءاً فى إطار وحدة عربية فى المستقبل، كما سعت فتح على الاكتفاء بالعمل فى سبيل تلك الدولة دون الخوض فى نظامها السياسى والاجتماعى على أساس أن المرحلة الراهنة تمثل مرحلة التحرر الوطنى لا تنتهى إلا عندما تتفكك المؤسسات والبنى الاقتصادية والعسكرية والسياسية التى تكرس السيطرة العرقية على الفلسطينيين العرب، لذلك فإن هناك صعوبة الآن فى تحديد صورة البلد الديمقراطى الجديد. بل إن ذلك سابق لأوانه. (٦)

ونادت فتح بضرورة التأكيد على إبراز العناصر الأساسية لاستراتيجية الدولة الديمقراطية الفلسطينية على أساس:

١ – أن تشمل فلسطين ككل كما كانت تحت الانتداب.

٢ – أنها لابد أن تكون دولة تقدمية لا عرقية ولا طائفية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحركة الثورية العربية ومن الأراضى العربية المتحدة فى المستقبل.

٣ – أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الدولة ولابد أن يستمر التحرير حتى تدمر الدولة الصهيونية، أى أن فلسطين الجديدة هى نتيجة للتحرير وليست بديلاً عنه أو نتيجة تسوية مع إسرائيل العرقية ولا حتى على شبر واحد من التراب الفلسطينى. (٧)

أما الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية فقد أكدتا على ضرورة إبراز أسس النظام السياسى لفلسطين الغد التى سيتم تحقيقها عن طريق الحرب الشعبية طويلة الأمد. فالجبهة الشعبية تؤكد أن المجتمع العربى الجديد الديمقراطى الاشتراكى فى فلسطين سيكون قادراً بالاستناد إلى مبادئ الماركسية اللينية على توفير الحل لكل مشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال التى يعانى منها إنسان هذا الوطن، وأن اليهود فى فلسطين بعد التحرر سيمارسون، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم، كافة حقوقهم الديمقراطية كمواطنين فى مجتمع اشتراكى.(٨)

ولكن.. ومع رفع هذا الشعار فإن جورج حبشى يؤكد على أن الثورة الفلسطينية تخوض فى هذه الآونة مرحلة التحرر الوطنى التى تتطلب قيام جبهة عريضة تضم كل المعادين للاستعمار والاحتلال بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية، وأشار فى ذلك إلى ضرورة – الاعتبار بموقف "ماوتسى تونج" عندما تحالف أثناء غزو اليابان للصين ليس مع البرجوازية الصغيرة فقط ولكن مع البرجوازية الكبيرة ممثلة فى شان كاى تشيك.

لذلك فإن رؤية جورج حبشى كزعيم للجبهة الشعبية تكاد تقترب مع رؤية ياسر عرفات كزعيم لحركة فتح الذى يرى أن الاشتراكية تتطلب تفجير الصراع بين الطبقات، أما تحرير فلسطين فيتطلب تفجير الصراع بين العرب والصهاينة، "ونحن اخترنا أن نبدأ بتفجير الصراع الآخر، فنحن دعاة تحالف بين كل الطبقات فى المرحلة الراهنة لإنجاز مهمة التحرير، وفى رأينا أن تفجير معركة الصراع الطبقى بينما معركة تحرير فلسطين مشتعلة هو عملية إلهاء للجماهير الفلسطينية والعربية سيشعلها حتماً وسيشل مشاركتها فى التحرير".(٩)

أما موقف نايف حواتمه زعيم الجبهة الديمقراطية، فيؤكد على أن تحليل الجبهة الديمقراطية ماركسى – لينينى. فالمعركة مع إسرائيل يجب أن تكون

حرب تحرير شعبية شاملة تستهدف تصفية الوجود الصهيونى والاستعمارى فى الوطن العربى بكافة أشكاله. والطبقات المؤهلة، عملياً، لأن تشارك فى تفجير هذه الثورة هى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وقطاع عريض من البرجوازية الصغيرة بالإضافة إلى قطاع من البرجوازية الوطنية، وإن كان هذا الإطار يمكن أن يجر الثورة الفلسطينية إلى صدام مع الأنظمة العربية والمنظمات الفدائية الأخرى، فإن نايف حواتمه يقر بأن هذا الصدام حتمى ولا مفر منه، ومن ثم يجب أن يتم بناء الحزب الثورى الماركسى.. اللينينى لأنه فى غياب هذا الحزب لا يمكن تحويل حركة المقاومة إلى ثورة حقيقية.(١٠)

وقد أثارت هذه الرؤية خلافاً ليس فقط مع قادة فتح ولكن أيضاً مع قادة الجبهة الشعبية إذ أن الجبهة الديمقراطية كانت ضمن الجبهة الشعبية وانفصلت عنها بعد هذا الخلاف، فقد ذكر جورج حبشى أن فريق نايف حواتمه أراد الاندفاع الفورى إلى اقصى اليسار وهذا ليس منطقياً ولا مطلوبا فى المرحلة الراهنة للثورة الفلسطينية.

وقد امتد الخلاف بين المنظمات الفلسطينية كذلك حول علاقة الدولة الفلسطينية بالثورة العربية الشاملة وحركة الوحدة العربية، فقد اتفقت الجبهة الشعبية مع رؤية فتح تجاه هذا الموضوع بينما تحفظت المنظمات ذات الامتداد العربى مثل جبهة التحرير العربية ذات العلاقة بالعراق، والصاعقة ذات العلاقة بسوريا، كان للجبهة الديمقراطية موقفاً مخالفاً لرؤية فتح من هذه القضية.

فرؤية الجبهة الديمقراطية حول علاقة الدولة الفلسطينية الديمقراطية بالثورة العربية والوحدة العربية تعد امتداداً لموقفها الإيديولوجى الماركسى – اللينينى ولانتمائها السابق لحركة القومية العربية، فالجبهة ترى أن دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية ستصبح جزءاً لا يتجزأ من دولة اتحادية عربية فى المنطقة ودولة ديمقراطية المحتوى ومعادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية والفلسطينية، ودعت الجبهة كافة العناصر

والتنظيمات الإسرائيلية واليهودية المعادية للصهيونية والإمبريالية إلى الالتفاف حول هذا الحل.[١١]

وهذه الرؤية التى أوضحتها الجبهة فى مشروعها الذى قدمته إلى الدورة السادسة للمجلس الوطنى الفلسطينى أكدها بعد ذلك د. صادق جلال العظم، عندما أكد على أن وجود الدولة الديمقراطية الشعبية فى فلسطين مرهون بتكامل النضال فى مختلف أجزاء الوطن العربي، فطبقاً لاقواله لا يمكن تحرير فلسطين بدون القضاء على الوجود الإمبريالي وتفرعاته فى المنطقة وأن الحل الثورى الجذرى للمشكلة القومية لا يمكن أن يأتى إلا على نطاق الوطن العربي بأسره.[١٢]

أما موقف جبهة التحرير العربية ومنظمة الصاعقة فكان متحفظاً تجاه فكرة الدولة الفلسطينية فى البداية خوفاً من أن يتضمن عزل فلسطين عن الأمة العربية، لذلك فقد كان التركيز منصباً أساساً على إيجاد حل ديمقراطى أو وضع ديمقراطى للقضية الفلسطينية، كما تحدثوا أحياناً أخرى عن دولة عربية ديمقراطية، والتأكيد على أن الدولة الفلسطينية لن تقوم إلا بمعزل عن انتصار الثورة العربية الشاملة على كل أعدائها.

وأيا كانت هذه التفرعات فإن شعار الدولة الديمقراطية القائمة على كامل التراب الفلسطيني والتى سيتم تحقيقها عن طريق الكفاح المسلح ظل يمثل الشعار الاستراتيجى لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٨ وحتى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما بدأت بعض المنظمات تفكر فى حلول تكتيكية فى سبيل الحل الاستراتيجى بقبول إقامة سلطة وطنية على جزء من أرض فلسطين.

وينبغى التأكيد هنا على أن شعار الدولة الديمقراطية كان شعاراً فلسطينياً خالصاً، وهذا أمر طبيعى لأنه كان إفرازاً للكفاح الوطنى الفلسطينى المسلح، فلم تشارك ايا من الدولة العربية رسمياً فى طرح هذا

الشعار، فقد طرحت تصورات أخرى فى نفس الفترة التى كانت تطرح فيها استراتيجية الدولة الديمقراطية.

وهكذا كانت التصورات العربية حول فلسطين المستقبل كدولة واحدة ذات سيادة ممثلة فى أطروحات ما قبل نكبة فلسطين من جانب بعض القيادات العربية والفلسطينية ثم انحصرت فيما بعد فى نطاق المقاومة الفلسطينية وحدها دون غيرها من الدول العربية، الأمر الذى يكشف إلى أى حد كان التفاعل مع القضية الفلسطينية من جانب هذه الدول.

ثانياً : الدولة الفلسطينية المرحلة على جزء من ارض فلسطين

ظهرت فكرة الدولة الفلسطينية "المرحلة" أو "التكتيكية" على جزء من أرض فلسطين كنتاج لتفاعل طرح استراتيجية الدولة الديمقراطية مع واقع الصراع العربى – الإسرائيلى بعد عام ١٩٦٧، وتطورت فكرة الدولة المرحلية وجذبت مؤيدين لها من كافة القطاعات العربية بما فيها المقاومة الفلسطينية وخاصة بعد حرب ١٩٧٣، ودخول العرب مرحلة التسوية السلمية للصراع وظهور فكرة الدولة الفلسطينية على نطاق واسع ضمن بنود تلك التسوية.

ولقد ظهرت فكرة الدولة المرحلية أول ما ظهرت بعيداً عن المقاومة الفلسطينية، ولكن لدى بعض القطاعات العربية المثقفة كرد فعل لهزيمة يونيو ١٩٦٧، وكمخرج من مأزق الطريق المسدود أمام المقاومة الفلسطينية فى ظل التمسك بشعار الدولة الديمقراطية فى الوقت الذى تعجز فيه الدول العربية حتى عن تحرير الأرض العربية التى احتلت عام ١٩٦٧.

وكان من الطبيعى أن ترفض المقاومة الفلسطينية هذه الفكرة منذ بدايتها، لأن المقاومة الفلسطينية المسلحة عندما ظهرت لم تهدف إلى استعادة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، فقد قامت أساساً لمواجهة الاغتصاب الصهيونى لفلسطين بالحرب المسلحة لتحرير فلسطين، لذلك ظلت المقاومة الفلسطينية رافضة أى بديل عن فلسطين وإقامة – الدولة الديمقراطية.

ولكن بعد حرب أكتوبر، والتطورات التى استجدت على مسيرة الصراع العربى — الإسرائيلى بعد هذه الحرب أبدت بعض فصائل المقاومة تأييدها لفكرة الدولة المرحلية فى حين ظلت فصائل أخرى رافضة التخلى عن شعار الدولة الديمقراطية دون التطرق إلى أفكار مرحلية أو تكتيكية، وهاجمت بشدة كل من أبدى تأييده للدولة المرحلية.

معنى ذلك أن اقتراح الدولة "المرحلية" على جزء من أرض فلسطين قد مر بمرحلتين الأولى قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، والثانية بعد هذه الحرب.

١ — فكرة الدولة المرحلية قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣:

ظهرت هذه الفكرة أصلاً فيما طرحه الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة عام ١٩٦٥، وفى المشروع الذى قدمه الكاتب الصحفى المصرى أحمد بهاء الدين وما تلقاه من ردود فلسطينية على هذا المشروع عام ١٩٦٨.

أ — اقتراح الرئيس بورقيبة:

قدم الرئيس بورقيبة اقتراحه بخصوص الدولة المرحلية خلال جولته بالمشرق العربى فى شهرى مارس وإبريل من عام ١٩٦٥. وجوهر هذا الاقتراح يتلخص فى أنه **لا يمكن الوصول إلى حل شامل يستعيد به العرب حقوقهم مرة واحدة، فى إطار معطيات القوة النسبية بين العرب وإسرائيل، وبالتالى لابد من انتهاج أساليب واقعية ومرحلية، وإنه من الممكن التعايش مع اليهود والوصول إلى بعض الحلول الوسطى وإقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل وعقد معاهدة سلام بين الدول العربية وإسرائيل.**

وهذا الاقتراح يعبر عن مبدأ بورقيبة خذ وطالب الذى يقوم على مفاهيم المرحلية والتطورية والواقعية. وقد أتضح ذلك فى قوله بمدينة أريحا (٣ مارس ١٩٦٥)، بإنه إذا أتضح أن قوانا لا قبل لها بسحق العدو ورمية فى البحر فعلينا أن لا نتجاهل ذلك، بل يجب أن ندخله فى حسابنا وأن نستخدمه مع

مواصلتنا الكفاح بالسواعد والاستراتيجية، وأن نستويحها فى مواقفنا حتى نتقدم إلى الهدف مرحلة بعد مرحلة مستعينين فى ذلك بالحيلة والجهد، فإن الحرب لا يخفى كر وفر.[١٢]

معنى هذا أن الرئيس بورقيبة كان يحاول فى هذا الاقتراح الخروج من نطاق التجمد العربى خوفاً من مصير أكثر سواداً، وعلى أساس محاصرة الوجود الصهيونى والتعايش معه تمهيداً لاستيعابه وإقامة دولة فلسطين الموحدة، وتحسباً لدروس الماضى عندما رفض العرب قرار التقسيم عام ١٩٤٧، ولكن رد الفعل العربى تجاه هذا الاقتراح قد اتسم بالاستنكار التام والشجب على أساس رفض أية دعوة للاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع إسرائيل لأن مثل هذه الدعوة تتضمن خروجاً على الإجماع العربى وعلى ميثاق جامعة الدول العربية، ونقضاً للالتزام القومى بالعمل على تحرير فلسطين.

ب - اقتراح أحمد بهاء الدين:

يمثل هذا الاقتراح أول رد فعل لهزيمة يونيو ١٩٦٧ على مستوى إدراك — العقل العربى لمستقبل القضية الفلسطينية، فقد طرح الأستاذ بهاء هذا الاقتراح فى (١٢ أكتوبر ١٩٦٧) بمجلة المصور وأعاد نشره فى كتاب تحت عنوان اقتراح دولة فلسطين.. وما دار حوله من مناقشات، ضمنه ردود الفعل التى تلقاها من عناصر فلسطينية بارزة وتعليقاته على هذه الردود[١٤].

وجوهر هذا الاقتراح انه يحاول إعادة اسم فلسطين واسم الشعب الفلسطينى على أرض الواقع بعد أن احتلت الأجزاء الباقية من فلسطين فى عدوان يونيو ١٩٦٧. فالهدف أن تعود إلى الوجود دولة اسمها فلسطين تضم الأردن، بالضفة الغربية للنهر والضفة الشرقية له، وتضم قطاع غزة.

ودوافع المؤلف كما ذكر فى إحدى مقالاته بجريدة الأهرام أن العالم كله، الأصدقاء والأعداء، ملتزمون ببقاء دولة إسرائيل فى بقعة ما على خريطة

الشرق الأوسط، ولن يتغير هذا قبل أن تتغير موازين القوى – بكل معانيها – وليست العسكرية فقط، بدرجة ساحقة بين العالم العربى وإسرائيل، وقبل أن يكتسب العالم العربى فى إطار العالم الواسع، وضعاً أكثر قوة بكثير مما هو عليه الآن، ويصبح له من تقدمه، قدرة هضم واستيعاب حضارية واسعة.

ويشير المؤلف إلى أن من يخيرنا بين حرب هدفها المباشر إزالة إسرائيل وبين اللا حرب. فهو ببساطة ينصحنا بالاستسلام، وترك أى معركة تحقق أى غرض محدد وممكن، ويعطى إسرائيل فرصة الاستقرار والتهويد فى كل ما حصلت عليه بعد ٥ يونيو ١٩٦٧.

فى هذا الإطار نبتت فكرة أو اقتراح إقامة الدولة الفلسطينية كأحد أهداف المرحلة، وكان ذلك انطلاقاً من قناعات بسيطة جداً، كما يقول، لولا أنها كانت منافية للاقتناعات عاش عليها العقل العربى منذ ١٩٤٨ حتى جاءت سنة ١٩٦٧ لتثبت أنها أوهام:

وهذه القناعات هى: (١٥)

١ – أن إنهاء الهوية الفلسطينية كان لمصلحة إسرائيل، والغزو الصهيونى سنة ١٩٤٨ نجح فى اقتطاع جزء من فلسطين، وبدلاً من أن يعمل العرب على جعل ما تبقى من فلسطين متماسكاً صامداً قاموا بتفكيك ما تبقى لديهم.

٢ – أن تفكيك الفلسطينيين أنفسهم كان أخطر من تفكيك أرض فلسطين، الأرض ضرورية لوجود أى شعب، لكن يبقى وجود الشعب هو الشرط الأساسى. وقد تم تفكيك الفلسطينيين بتحويلهم إلى لاجئين فى المخيمات أو مهاجرين إلى شتى أنحاء الأرض.

٣ – أن إسرائيل كانت تحول المهاجرين من اليهود، خصوصاً القادمين من بلاد متخلفة، من أميين بسطاء إلى مواطنين عمال ومزارعين ومقاتلين، بينما كنا نحن نحول الشعب الفلسطينى الذى كان يوم النكبة متقدماً بمعدلات تقدم

البلاد العربية وقتها إلى لاجئين يقتاتون على فتات وكالة غوث اللاجئين، وكان الوهم أن بقاءهم فى المخيمات شوكة فى جنب إسرائيل، وكان القول بتوطينهم جريمة، فى حين أن العناصر التى هاجرت أصبحت أكثر كفاءة.

٤ – أنه بحرمان هذا الشتات من أرض تحمل أسمهم كاد يقضى على الشرطين الأساسيين لإقامة فلسطين: الشعب والأرض.

٥ – أنه لهذا كله صارت القضية مطروحة كأنها نزاع بين دول عربية أخرى وبين إسرائيل، وكاد يندث أصل القضية وهو الشعب الفلسطينى والوطن الفلسطينى.

٦ – أن مئات الآلاف من الفلسطينيين، فى أقطار كثيرة، يعيشون بلا حقوق، بلا بطاقة شخصية، وبلا جواز سفر معرضين بالتالى لأسوأ الظروف الحياتية بينما قيام الدولة يمنحهم قدراً من هذه الحماية.

ولقد أثار هذا الاقتراح ردود فعل متباينة، كان يغلب عليها طابع التحفظ والرفض وإن كانت قد لقيت قبولاً لدى البعض ليس فقط لما تحمله من حجج منطقية، ولكن لظروف هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى أصابت العقل العربى، فى حينها، بنوع من الدوار وافتقاد الرؤية الواضحة، واهتزاز الثقة بالنفس.

فقد وافق "شفيق الحوت" على الاقتراح ولكن كانت موافقته متحفظة، فوصفه بأنه "مشروع بالغ الأهمية والخطورة والحساسية" خصوصاً وأنه ياتى فى أعقاب نكسة ١٩٦٧. وكان مقياسه الأساسى فى الحكم عليه هو: "ماذا يعكس هذا المشروع من آثار إيجابية وسلبية على مسيرة النضال الحتمى المستمر لتحرير فلسطين وإعادتها عربية حرة، كجزء لا يتجزأ من الوطن العربى الكبير، ومسيرته الصاعدة نحو النمو والتقدم؟".

فالجواب على هذا "السؤال – المقياس" يفرض بالضرورة بعد ذلك اتخاذ الموقف المناسب وكان رأيه أن هذا المشروع فى حالة تنفيذه سيدعم خطى

العمل التحريرى ويخلصنا من أزمة مرض على فلسطين وشعب فلسطين، فوجود دولة فلسطين مفيد لنضال أبنائها من أجل استرداد جزء منها ألف مرة أكثر مما يبرره "العون العربى" والدعم من خارج الحدود ولكن تحفظاته كانت فى الخوف من أن تكون هذه الدولة المقترحة بديلاً عن فلسطين، وأن يثير هذا الاقتراح مشاكل مع النظام الأدنى يعوق إمكانية تحقيقه.[١٦]

كما أثارت هذه الفكرة تحفظات أخرى من ناحية علاقتها بقضية الوحدة العربية فقد ذكر الدكتور كلوفيس مقصود "أن" شعار أن الفلسطينيين لفلسطين حتى تكون فلسطين للفلسطينيين لا تتوفر فيه شروط البعد القومى للنازحين الفلسطينيين، وإن الاقتراح يكون اسلم "لو جاءت دولة فلسطين قطراً من دولة عربية".[١٧]

وذكر "عودة بطرس عودة" "أن" حل قضية فلسطين النهائى هو التحرير، والتحرير يتم بتوفير القوة العربية الذاتية، والقوة العربية الذاتية لا تتحقق إلا بالوحدة العربية، وقال "إن التجزئة هى سبب الكارثة والوحدة هى سبيل الحل".[١٨]

وقال "صبحى ياسين": إن فلسطين حتى الانتداب البريطانى لم تكن قط دولة ولا قطراً مستقلاً وإنها لابد أن تكون قطراً من دولة عربية.[١٩]

أما "أمين الاعور" فقال "أن دولة فلسطين المقترحة يمكن أن تكون حلقة متقدمة من سلسلة مرحلة ما بعد الحرب، فكيف يمكن أن نحرر أرضها من عدوان الاحتلال الذى ترزح تحته الآن؟ وكيف يمكن إذا حررنا الأرض، وانشأنا الدولة، أن نجعلها مصونة من احتلال جديد؟ وكيف يمكن أن نجعلها تمارس دورها فتحرر الجزء المغتصب من فلسطين دون أن تتعرض لمضاعفات الموقف الدولة وتخضع لضغوطه؟.[٢٠]

وأضاف من واقع تحليل الموقف العربى بعد عدوان ١٩٦٧ أنه إذا استمرت الظروف العربية الذاتية الحاضرة ستصل إلى تجزئة شعار محو آثار العدوان، والطريق الوحيد لمواجهة هذا التدهور هو الوحدة الشاملة بين سوريا ومصر.

وكاد رد "أحمد بهاء الدين" على هذه التحفظات أنه من جهة الأمر الواقع حالياً أن هناك دولة قائمة بالفعل هى الأردن، وأشتات من الأرض هنا وهناك، والاقتراح من هذه الناحية لا ينشئ دولة عربية أخرى فوق الدول الموجودة (أى لا يزيد من واقع التجزئة العربية)، ولكنه يضم شتات الأرض إلى الأردن ويحولها إلى فلسطين.

ومن جهة الاستراتيجية السياسية فإنها بديهية "أن التجزئة سبب الكارثة وأن – الوحدة هى الحل النهائى" بديهية صحيحة، ولكن من أكبر الأخطاء الاستراتيجية التى يرتكبها العرب رفض الربط بين الحل النهائى الشامل وبين اتخاذ خطوات محددة، فى مواقف محددة حتى ولو كانت على طريق الحل النهائى، وهذا يجعل العرب دائماً يطلبون دائماً: إما أن يتحقق الهدف النهائى الشامل، وإما إلا نتحرك قط، وهذا يوقعنا دائماً فى مأزق الاستحالة والشلل.

ففلسطين ستكون دولة عربية كسائر الدول العربية التى مازالت غير موحدة رغم أن إمكانيات التوحيد فيها أسهل، وسندخل مع سائر الدول العربية فى عملية التفاعل الواسعة حتى تؤدى إلى الوحدة، وستتم الوحدة بين أقطار عربية، لا بجدول زمنى جامد، ولكن تبعاً لملاءمة الأحداث ونمو النضال الوحدوى، ونضج الظروف الموضوعية، وفلسطين فى هذا كله مثل غيرها من الدول العربية.

بل أن دولة فلسطين، ستكون بحكم ظروفها – أكثر استعداداً للدخول بعد ذلك فى وحدة أو اتحاد أو تنسيق عربى، تبعاً للظروف، وعلى ضوء المصلحة.[٢١]

وكان التحفظ الثالث الذى أثاره "وليد الخالدى" هو أن الوقت غير مناسب لطرح هذا الاقتراح وتطبيقه، لأنه يجب التركيز على إزالة آثار العدوان خوفاً من أن يؤدى طرح هذه القضية إلى إثارة جراح الماضى والخلاف حول نظام الحكم والانصراف عن الهدف المباشر وهو إزالة آثار عدوان يونيو.

ولقد اختلف "أحمد بهاء الدين" مع هذا الرأى وأكد أن هذا الوقت هو أنسب الأوقات للإمساك بنقطة انطلاق جديدة فى يد الشعب الفلسطينى، وأشار إلى أن مسألة نظام الحكم لن تكون مثار خلاف يهدد الحصول على الوطن، لأن الفلسطينيين لن يكونوا أقل من اليهود الذين هاجروا من آخر أطراف المعمورة إلى وطن لم يعرفوا عنه شيئاً، ولم يتعلموا لغته، ولا ينبغى أن تترك زمام المبادرة بيد الغير.

وهذا التحليل أثار اعتراض "مازن البندك" الذى رأى أن طرح موضوع الدولة الفلسطينية ابتعاد عن محور القضية الأساسية. فالقضية الأساسية فى نظره هى "خطر غزو صهيونى يواجه الأمة العربية كلها، وغزو صهيونى قد حقق أهدافه فعلاً فى فلسطين كلها وفى أجزاء من البلاد العربية الأخرى". فما هى المهام المطلوبة فى هذه المرحلة؟

يرى "مازن البندك"، أن هذه المهام هى أولاً: تصفية آثار عدوان يونيو، وثانياً: الاستمرار فى الإعداد لتصفية العدوان الصهيونى من أساسه. والشعب الفلسطينى فى هذه المرحلة مطالب بأن يعيش حياة الجندى المقاتل فى الخندق الأمامى. إذن فالمطلوب هو قيام حركة فلسطينية تقاوم الاحتلال الصهيونى كجزء من المعركة الشاملة المقبلة التى يجب أن تواجه فيها سلطات إسرائيل نارين من الداخل والخارج.

من هذا المنطلق يرى مازن البندك أن اقتراح قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة والأردن هو تجاوز كبير للواقع الحالى. فمن ناحية لا يمكن تصور الحصول على حدود ٥ يونيو بدون حرب، ومن ناحية أخرى فإن

إنشاء حكومة فلسطينية وإعادة اسم فلسطين ليس كفيلاً بحفظ الحقوق الفلسطينية، ومن ثم فإن المهمة الأساسية فى هذه المرحلة هى دفع العمل الفلسطينى إلى حده الأقصى، والدولة الفلسطينية لا تضمن ذلك، إذن فالمقاومة والمقاومة فلسطينيا على الأقل، تحتاج إلى دولة أو حكومة أو نظام. [٢٢]

ولقد أضاف كلا من "غسان كنفانى" و"مصطفى الحسينى" مجموعة أخرى من التحفظات. فقد أكد غسان كنفانى على ضرورة ان يترافق مع إنشاء "دولة فلسطين" إنشاء "الإنسان الفلسطينى الجديد، وذلك دور لابد للدول العربية مجتمعة أن تأخذه على عاتقها طالما كانت ولا تزال تعتبر نفسها وصية عليه، وهذه مسألة موازية فى الأهمية لمسألة إنشاء الدولة الفلسطينية، لأن الدولة هذه لن تنشأ لتكون دولة عادية، إنها "دولة – مرحلة، "دولة – مهمة"، "دولة – رسالة" وذلك يعنى فوراً أنه من المطلوب جنباً إلى جنب مع خلق دولة فلسطين – خلق شعب قضية هذه الدولة بعد أن ارتكبت جريمة خلع الفلسطينيين عن قضيتهم.

ولكن ينبغى الأخذ فى الاعتبار عدة محاذير خطرة أولها، أن تعتبر هذه الدولة حلاً للقضية الفلسطينية، وثانيها أن تكون حجة للرأى العام الدولى فى تصفية قضية فلسطين اعتماداً على ما يفهمه العالم خطأ. من أن قضية فلسطين هى قضية لاجئين، وثالثها، فشل هذه الدولة فى إحراز اعتراف دولى كاف، ورابعها قدرتها على أن تكون من ناحية، كباكستان مشطورة من الوسط (لم تكن قد قامت بعد دولة بنجالاديش حتى ذلك الوقت)، وأن تكون من ناحية أخرى – قادرة كألمانيا الغربية، على فرض مبدأ مثل مبدأ هولشتاين، وخامسها قدرة هذه الدولة على الصمود أمام حملات إسرائيل الانتقامية. [٢٣]

أما المحاذير التى قدمها مصطفى الحسينى أربعة:

١ – أن يكون فى إنشاء دولة فلسطينية على ما تبقى من أراضى فلسطين اعتراف بقرارات الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين.

٢ – أن تقع هذه الدولة الفلسطينية بمجرد إنشاءها فى شرك مقاييس .. الشرعية السائدة فى المجتمع الدولى، وهو ما تقع فيه الدول العربية الآن فيما يتعلق بموقفها من قضية الوجود الإسرائيلى.

٣ -- أن هذه الدولة يمكن أن تتحول بحكم تركيبها الداخلى، أو بحكم ما يحيطها من ظروف – ظروف عربية بالذات – إلى قيد على قدرة وحرية العمل الفلسطينى من أجل تحرير "الجزء المحتل" من ارض فلسطين.

٤ – أن هذه الدولة إذا ما قامت بالشروط التى تتطلبها مواصلة حركة الكفاح المسلح من أجل استرداد الأرض الفلسطينية المغتصبة، كدولة محاربة، ستكون هدفاً دائماً ومباشراً للعدوان الإسرائيلى، ومن هذه الناحية سيجد العدوان الإسرائيلى نقطتين لصالحه، الأولى: أن الدولة الفلسطينية تعلن عزمها على تصفية الوجود الإسرائيلى، والثانية، عزلة هذه الدولة الفلسطينية نسبياً عن المجتمع الدولى.(٢٤)

ولم تنته ردود الفعل هذا الاقتراح بمجرد إثارته، نظراً لأن الفكرة بدأت تسرى فى اوساط فلسطينية وعربية أخرى، خصوصاً ما ظهر بعد ذلك من اقتراحات لفلسطينيين الضفة الغربية، ومن طموحات للملك حسين، الأمر الذى أدى إلى مزج تلك الاقتراحات ببعضها ومن ثم ضاعت معالم الاقتراح الأساسية كما طرحها أحمد بهاء الدين، بحيث لم يبق منها إلا إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين دون اعتبار لمرحلية هذه الدولة ولدورها النضالى.

وكانت نتيجة ذلك ظهور ردود فعل قوية معادية لهذه الفكرة، وكان من أبرز ردود الفعل هذه تشبيه الدكتور نبيل شعث الدولة الفلسطينية المقترحة "بالبانتوستانات" التى أنشأتها الحكومة العنصرية البيضاء للسود المستبعدين فى جنوب افريقيا تطبيقاً لسياسة التفرقة العنصرية المعروفة بالابارتهيد، ومن هنا ظهر اسم "فلسطينستان" و"الدولة الفلسطينية العميلة" لأن البعض طرح هذه الفكرة كبديل للدولة الديمقراطية".(٢٥)

ولقد كان هناك شبه إجماع بين فصائل المقاومة الفلسطينية على رفض فكرة الدولة المرحلية، وهذا الرفض كان متأصلا منذ اندلاع الثورة الفلسطينية حيث كان هناك اعتقاد بوجود تناقض بين (الدولة) و(الثورة). فعندما اثيرت المخاوف حول احتمالات تحول الثورة التحريرية إلى مجرد هيكل أو كيان أو دولة، أكد قادة فتح أن الثورة (ستظل ثورة، ولن تتحول إلى نظام، سنثور أوضاع المنظمة، ولن نسمح للبيروقراطية وعقلية الجامعة العربية وطريقتها فى العمل أن تشل فاعليتنا أو إرادتنا النضالية، كما ذكر بعض شباب حركة المقاومة إنهم يقرون بأن معظم الأنظمة العربية ستحاول دفع المنظمة باستمرار نحو أن تكون الدولة الخامسة عشرة، فالأنظمة ضد الثورة، وهذه بديهية. (٢٦)

كما تأكدت هذه النية المبكرة لرفض الدولة الفلسطينية المرحلية فى مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية حول المباحثات الأردنية الفلسطينية (فبراير ١٩٦٦) حيث ذكرت أن المنظمة لا تعتزم أن تقيم حكومة فلسطينية لا فى الأردن ولا فى المنفى، ولا تعتزم إقامة اية سلطة إقليمية فى الأردن بضفتيه، ولا تفكر فى سلخ الضفة الغربية، وليس لها من هدف سوى تحرير الجزء المغتصب من فلسطين، تاركة لشعب فلسطين بعد التحرير أن يقرر مصيره. (٢٧)

لذلك فقد تضمن البرنامج السياسي الذى أقره المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الحادية عشرة بالقاهرة فى الفترة من ٦ — ١٢ يناير ١٩٧٣ التأكيد على مواصلة تعبئة وتنظيم كل طاقات شعبنا داخل الوطن وخارجه فى حرب شعبية طويلة المدى من أجل التحرير الشامل وإقامة المجتمع والدولة الديمقراطية ضمن إطار مطامح الأمة العربية فى التحرير القومي والوحدة الشاملة". كما اكد البرنامج على "مواصلة النضال ضد عقلية التسوية، وما تقرره من مشروعات تستهدف قضية شعبنا فى تحرير وطنه، أو فسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين والتصدى لهذه المشروعات بالكفاح المسلح وبالنضال السياسى الجماهيرى المرتبط به. (٢٨)

وأعقب ذلك تصريحات مؤكدة من كافة فصائل المقاومة تناولت بالتحليل مخاطر هذه الدولة المرحلية على مسيرة النضال الفلسطيني وأهدافه، فذكر ياسر عرفات أن توقيت طرح هذا الاقتراح يهدف إلى شق الصف الفلسطيني وتمزيق وحدة منظماته. [٢٩]

كما أكد نايف حواتمه زعيم الجبهة الديمقراطية رداً على اقتراحات الرئيس بورقيبة والدكتور محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر بشأن الدولة الفلسطينية أن هدف المقاومة الآن هو تشديد النضال داخل الأرض المحتلة وخارجها من أجل طرد الاحتلال وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بنفسه وسيادته الوطنية على أرضه المحررة. [٣٠]

أما الجبهة الشعبية فقد أصدرت بياناً أكد على: [٣١]

١ – رفض فكرة إقامة الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين، وأنه لابد من تحرير كامل التراب الفلسطيني.

٢ – إدانة أي طرف يسعى لإقامة هذه الدولة واعتباره متآمراً على الشعب الفلسطيني.

٣ – تصعيد النضال على الجبهة السياسية والعسكرية.

وأشارت الجبهة الشعبية – القيادة العامة على أن الطبيعة الخيانية والتصفوية للدولة الفلسطينية تكمن في مسألتين رئيسيتين: [٣٢]

١ – أن هذه الدولة تقوم فقط على جزء من ارض فلسطين في مقابل التخلي عن أجزاء أساسية من الأرض الفلسطينية لصالح العدو والاعتراف بشرعية احتفاظه بهذه الأجزاء.

٢ – أن هذه الدولة تهدف الإمبريالية من ورائها تغيير الظروف الموضوعية التي تشكل أساساً للحركات النضالية للشعب الفلسطيني بحيث يكون مقدورها تصفية هذه النضالات نهائياً.

كما أكدت منظمة الصاعقة على الغرض من ذلك التحرك المشبوه باتجاه الدولة الفلسطينية هو إخراج الحركة الوطنية الفلسطينية من مضمونها الكفاحي والثوري وتحويلها على تجمع يعتمد المساومة بدلاً من النضال الثوري المسلحة. (٣٣)

وهكذا قوبل اقتراح الدولة الفلسطينية المرحلية برفض كامل من جانب المقاومة الفلسطينية، في حين أن بعض الشخصيات الفلسطينية البارزة قد أبدت قبولاً متحفظاً للفكرة. أما الاتجاه داخل الأرض المحتلة فكان يرمي إلى أبعد من ذلك وهو ما سنتحدث عنه بعد ذلك، فقط طالب الكثير من زعماء الضفة الغربية بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع سواءاً ارتبطت مع الأردن أو بقيت مستقلة بذاتها ولكن على أساس أن تكون حلاً نهائياً للقضية وليس حلاً مرحلياً الأمر الذي لم يكن الوضع قد تطور إليه بعد في ضوء الظروف التي كانت قائمة قبل عام ١٩٧٣.

٢ – فكرة الدولة المرحلية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٤:

كانت فكرة الدولة الفلسطينية المرحلية مثارة قبل حرب أكتوبر كمبادرات فردية سواء ساهم فيها أشخاص رسميون أم غير رسميون، أي أنها لم تكن اتجاها عمليا واضحاً ومحدداً، وذلك لأن العرب لم يكونوا قد خاضوا القتال بعد مع إسرائيل على نحو ما حدث في حرب أكتوبر، ولم تكن هناك إمكانية فعلية للعمل من أجل هذه الدولة.

فقد انحصر الحديث عن تلك الفكرة في اقتراح الرئيس بورقيبة. واقتراح أحمد بهاء الدين، ثم تصريحات بعض المسئولين العرب كمحاولة لتوضيح أبعاد الصراع الدائر في الشرق الأوسط، وإبراز الوجود الفلسطيني في ذلك الصراع.

ففى السادس من يونيو ١٩٧٣ افتتح الدكتور محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر يومئذ مناقشات مجلس الأمن حول الشرق الأوسط وتحدث عن احترام حقوق الشعب الفلسطينى وفقاً لما جاء فى قرار التقسيم الصادر فى نوفمبر ١٩٤٧.(٣٤) وفى ١٠ يوليو ١٩٧٣ صرح عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر وهو يزور باريس بأن المفاوضات المباشرة أمر ممكن حول النزاع فى الشرق الأوسط بشرط أن تشمل ممثلين عن المقاومة الفلسطينية.(٣٥)

ولكن الأمر تغير بعد حرب أكتوبر إذ بدأت معظم الدول العربية تطالب بالدولة الفلسطينية، وتسعى للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى، ولعل مناقشات مؤتمر القمة العربى السادس الذى عقد بالجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ خير دليل على ذلك، فقد واجهت الدول العربية، وبعنف، تحركات الأردن قبل وأثناء المؤتمر للخروج باعتبار عربى يعطيه حق تمثيل الشعب الفلسطينى تمهيداً لضم الضفة الغربية مرة أخرى على الضفة الشرقية تحت السلطة الأردنية.(٣٦)

كما تؤكد مناقشات مؤتمر القمة العربى السادس وجلساته اتجاه الدول العربية نحو تبنى فكرة الدولة الفلسطينية المرحلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، والإعداد لذلك برفض التحركات الأردنية والاعتراف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى.

ولقد توجهت الدول العربية موقفها من الدولة الفلسطينية المرحلية بإصدار قرارين فى غاية الأهمية بالنسبة للقضية الفلسطينية. الأول، يدعو إلى "تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه وتقرير مصيره، وتأكيد حق الشعب الفلسطينى فى إقامة السلطة الوطنية المستقلة الوطنية بقيادة منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى على أية ارض فلسطينية يتم تحريرها، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه – السلطة عند قيامها فى جميع المجالات وعلى جميع المستويات. والقرار الثانى يعلن التزام

الدول العربية كلها بتحرير الأراضى العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ثم التأكيد على عدم قبول أى محاولة لتحقيق أى تسوية جزئية، انطلاقاً من القضية القومية ووحدتها.(٣٧)

معنى هذا أن الدول العربية قد حددت موقفها رسمياً بتأييد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أية ارض يتم جلاء إسرائيل عنها، ولكنها حددت أيضاً موقفها رسمياً بالمضى فى تحرير باقى الأراضى العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. أى أن الدول العربية كانت تنظر إلى الدولة المرحلية التى تقوم عليها السلطة الوطنية على أساس أنها خطوة نحو تحرير باقى التراب الفلسطينى كمسئولية ملقاة على عاتق الدول العربية جميعها.

كما أكدت كذلك نها ملتزمة أمام منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطيني بأن تتولى المنظمة إقامة هذه السلطة الوطنية. ومن هنا كان حرص إسماعيل فهمى وزير خارجية مصر السابق أن يعلن صراحة موقف مصر من تلك القضية بعد لقاء الرئيس السادات مع الملك حسين قبيل انعقاد مؤتمر الرباط.

ففى لقاء له مع سعيد كمال نائب رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير أكد إسماعيل فهمى (١٩٧٤/٨/٤) أن مصر مازالت على التزاماتها تجاه قضية الشعب الفلسطيني، وإنها ملتزمة بعدم عودة الضفة الغربية إلى السلطات الأردنية المدنية والعسكرية، لأن هذه الأراضى هى أرض الشعب الفلسطيني، وعلى ممثليه الشرعيين ان يحددوا عند فك الارتباط على الجبهة الأردنية دورهم فى تحمل مسئولياتهم الوطنية والقومية والدولية، بالتعاون مع دول المواجهة والجامعة العربية والأمم المتحدة. وأضاف أن مصر لا تنوب عن الفلسطينيين كما انها ترفض أن ينطق باسم الشعب الفلسطيني، إينما وجد، غير ممثلى الشعب الفلسطيني، وأن مصر تؤيد تماماً إقامة سلطة وطنية

فلسطينية مستقلة على أى أرض تجلو عنها إسرائيل سواء من خلال مؤتمر جنيف أو بالعمل العسكرى فى حالة مماطلة العدو، وأن رفض مصر لمشروع المملكة المتحدة، معروف منذ إعلانه فى عام ١٩٧١. (٣٨)

وعلى أساس هذا الموقف العربى أصبحت المقاومة الفلسطينية مدعوة إلى اتخاذ موقف صريح وواضح من الدولة الفلسطينية المرحلية، وهذا ما حدث بالفعل وبدافع من عدة تطورات أخرى كانت ذات تأثير فعال على اتخاذ المقاومة الفلسطينية هذا الموقف أهمها:

١ – ظهور بوادر تحرك فعلى لإنجاز تسوية سياسية للأزمة يمكن أن تسفر عن جلاء إسرائيل عن الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ – سعى الأردن جدياً إلى الحصول على اعتراف رسمى بتمثيلها للشعب الفلسطينى كمحاولة لضم الضفة الغربية إليها وبسط السيطرة والنفوذ الأردنى عليها. وقد تأكد هذا السعى منذ اللحظات الأولى لانتهاء القتال الذى نشب فى أكتوبر ١٩٧٣ فى الزيارات التى قام بها مسئولون أردنيون لمعظم العواصم العربية وجولة الملك حسين لبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ثم محاولة الحصول على هذا الاعتراف من مؤتمر القمة العربية السادس بالجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ كشرط لحضور الملك حسين هذا المؤتمر. وفعلاً قاطع الملك جلسات المؤتمر بعد رفض وزراء الخارجية العرب للرغبة الأردنية. ولكن الأردن عاود مسعاه من جديد فى مؤتمر جنيف عندما طلب زيد الرفاعى رئيس الوفد الأردنى فى المؤتمر بضرورة إجراء فك اشتباك القوات الأردنية والإسرائيلية على الجبهة الأردنية وذلك كمحاولة لنقل الموقف الأردنى إلى خطوات عملية وملموسة على الصعيد "الجغراسياسى" يكون لها قوة الفعل المادى المباشر على التوجيهات المختلفة لأطراف الصراع فى المنطقة وذلك لاستباق إنجاز أى حضور فلسطينى مادى أو سياسى مستقل ومتميز فى الضفة الغربية.

ولكن بعد فشل الأردن فى إحراز أى تقدم بهذا الخصوص اتجهت المساعى الأردنية نحو العمل بصمت على محور الضفة الغربية بهدف كسب ولاء شعبى يتيح للنظام الأردنى تمثيل الشعب الفلسطينى عند إجراء أى استفتاء.

ولقد ارتكز برنامج العمل الأردنى على محورين، الأول: وكان يتمثل فى إعادة صرف رواتب موظفى الضفة الغربية التى كانت قد توقفت منذ إعلان حكومة وصفى التل تجميد هذه الرواتب ابتداء من ١٠ أغسطس ١٩٧١ وذلك بعد آخر حملة عسكرية واسعة شنها النظام الأردنى ضد حركة المقاومة فى إحراج جرش وعجلون فى يوليو ١٩٧١. والثانى: كان مخاطبة المصالح الاقتصادية لبرجوازى الضفة الغربية. فقد قرر الملك حسين عقب قمة الجزائر مباشرة الاهتمام باحتياجات المجالس البلدية والقروية فى الضفة الغربية، وزيادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لمواطنى الضفة الغربية التى نجمت عن الاحتلال، وإعفاء جميع الشاحنات التى تنتقل بين ضفتى المملكة (يقصد الضفة الغربية والضفة الشرقية(٣٩) لنهر الأردن من كافة الرسوم المترتبة عليها منذ عام ١٩٦٨ وحتى زوال الاحتلال.

٣ – تدهور موقف المقاومة فى لبنان بعد تجدد الخلافات بينها وبين السلطة اللبنانية فى يوليو ١٩٧٣، ثم فى أعقاب حرب أكتوبر بسبب التواجد العسكرى الفلسطينى فى جنوب لبنان، إذ أن السلطات اللبنانية بدأت تنهج سياسة القوى اليمينية اللبنانية التى كانت تعادى الوجود الفلسطينى فى لبنان والتى طالبت بطرد الفلسطينيين من جنوب لبنان وإنهاء تواجدهم المسلح فى لبنان بشكل عام حتى يمكن تفادى الغارات الإسرائيلية على الجنوب وعلى مدن لبنان.

وكان ضياع القواعد العسكرية الفلسطينية من جنوب لبنان يشكل كارثة للعمل الفدائى خصوصاً بعد مذبحة ايلول التى أدت إلى طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن.

وعلى ضوء تفاعل الأزمة اللبنانية واشتداد الصراع المسلح ودخول المقاومة كطرف فى ذلك الصراع، أصبح الموقف سيئاً ليس فقط نتيجة للخسائر العسكرية ولكن لضياع أجزاء كبيرة من الأراضى التى وقعت تحت سيطرة المقاومة بعد تدخل القوات السورية فى لبنان بجانب القوى اليمينية.

ونتيجة لكل هذه التطورات مجتمعة، وبعد صراع مرير بين كافة المنظمات الفلسطينية قرر المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الثانية عشر (يونيو ١٩٧٤) إصدار برنامج عمل مرحلى لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يعترض عليه سوى ثلاثة أعضاء فقط.

وقد أكد المجلس الوطنى الفلسطينى فى هذا البرنامج تصميمه على ألا يكون الشعب الفلسطينى غائباً عن التحركات السياسية الدولية التى تهدف إلى تصحيح الأوضاع فى المنطقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى المصرية والسورية والفلسطينية، وعليه لا يسمح للنظام الأردنى بانتحال صفة تمثيل الشعب الفلسطينى.

ومن أهم ما تضمنه البرنامج المرحلى:

أ – تناضل منظمة التحرير الفلسطينية بكل الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية التى يتم تحريرها.

ب – تناضل منظمة التحرير الفلسطينية ضد اى مشروع أو كيان فلسطينى ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق التاريخى وحرمان الشعب الفلسطينى حقه فى العودة وحقه فى تقرير مصيره فوق ترابه الوطنى [٤٠].

وواضح أن البرنامج اعترف بالدولة الفلسطينية المرحلية من خلال إقامة السلطة الوطنية المستقلة والمقاتلة، وأكد على صفة المقاتلة، لإثبات أن هذه السلطة ليست إلا خطوة من أجل الحصول على حق الشعب الفلسطينى التاريخى فى وطنه كاملاً دون تنازل بالاعتراف بإسرائيل.

وهذا البرنامج كان فى الواقع محصلة الصراع الفكرى بين كافة فصائل المقاومة بين الاتجاه المؤيد الذى كانت تتزعمه منظمة فتح ومنظمة الصاعقة والجبهة الديمقراطية، وبين الاتجاه المعارض بزعامة الجبهة الشعبية، وجبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة.

ويمكن بإيجاز أن نستعرض مواقف الفريقين:

أ-الاتجاه المؤيد:

حرص أصحاب هذا الاتجاه على إبراز الحجج المنطقية لموقفهم، فهناك العديد من التفسيرات والتصريحات التى توضح ذلك. نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر قول صلاح خلف (أبو اياد) عضو اللجنة المركزية لفتح فقد ذكر أن موقف فتح تجاه الأرض الفلسطينية التى يمكن أن تجلو عنها إسرائيل فى إطار نتائج وتطورات ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أنه لا عودة لنظام حكم الملك حسين فى حكم الشعب الفلسطينى، وفى نفس الوقت التأكيد على أن هذا الجزء من أرض فلسطين لا يمثل الحق القومى والمشروع للشعب الفلسطينى لذلك كان اختيار إقامة السلطة الوطنية على تلك الأرض اختياراً نابعاً من دراسة واعية للخيارات الأخرى المطروحة التى يمكن تلخيصها فيما يلى [٤١]:

(١) أما أن نقول أن الموضوع لا يعنينا لأننا لا نقبل إلا بكل فلسطين ويحقنا التاريخى فيها، وبالتالى ليكن ما يكون فى مصير هذه الأرض ومصير هذا الشعب. ونكون هنا قد أسقطنا، عملياً، حقنا الذى اكتسبناه من خلال كون منظمة التحرير هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى، ولسنا نفهم هنا أن نكون ممثلين لهذا الشعب فى المؤتمرات والمهرجانات ولا نكون ممثلين ومسئولين عنه حين يتعرض لتقرير مصيره فى مرحلة خطيرة ودقيقة خاصة وأن المعروض عليه كبديل للاحتلال، فى مرحلة اللا مبالاة لمصيره، هو عودة حسين.

(٢) أن نقول: لتكن هناك وصاية دولية على هذا الشعب وعلى هذه الأرض، ولهذا الخيار محاذيره الكثيرة والتى تدخل ضمن النتائج السلبية للخيار الأول.

(٣) أن نقول لتكون هناك وصاية عربية، وسيخرج من يقول فى ظل هذا الخيار لماذا لا تكون الوصاية أردنية.

(٤) أن تترك الأرض والشعب بكل صراحة للملك حسين، ونرفع محل هذا الخيار شعاراً براقاً يقول بإسقاط الملك حسين والنظام الهاشمي، ولا أفهم هنا كيف نريد إسقاط هذا النظام فى الوقت الذى نمده بأرض جديدة وشعب يتمكن من تكبيله مرة ثانية.

(٥) أن نترك للرجعية الفلسطينية مصير هذه الأرض، وهى بحكم انتمائها الطبقى وتربيتها فى ظل النظام الأردني، لا تقل شراسة في قمع الجماهير من ذلك النظام ذاته.

(٦) أن نرفع شعار أن الأرض الفلسطينية التى تنالها التسوية يجب أن يقرر فيها الشعب الفلسطينى مصيره دون أية وصاية ويجب ألا تعود للملك حسين مهما كلف الأمر.

وتمشياً مع هذا الاتجاه أكد ياسر عرفات "أن قيام السلطة الوطنية لشعبنا فوق أرضه أمر حتمي ولن يفرض على شعبنا مهما كانت التحديات مشروع المملكة المتحدة تحت حكم أو وصاية أو فيدرالية أو كونفدرالية مع النظام الهاشمي. سوف تقوم السلطة الوطنية فوراً فوق كل شبرا فلسطينى يتم إجلاء العدو عنه، باتجاه تحرير بقية الأرض الفلسطينية" [٤٢].

وعلى أساس هذه الرؤية تمت صياغة ورقة عمل ثلاثية بين فتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة أقرت بضرورة قيام السلطة الوطنية، وهذا ما أكده ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأحد قادة الجبهة

الديمقراطية حينما ذكر أن تلك الورقة انطلقت من فهم للوضع الذى نشأت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والاتجاه العام نحو التسوية على الصعيدين العربى والدولى، وهذا الاتجاه يتناول مصير أرض فلسطينية محتلة (الضفة والقطاع)، وانطلقت كذلك من فهم لموقف الملك حسين تجاه هذه الأرض فهو يسعد ويعد، فى نطاق حل أمريكى لتقرير مصير هذه الأراضى بما يتفق مع مصالحه ويمكنه من تصفية المقاومة وعزل الحركة الفلسطينية تمهيداً لعزلها وإنهائها. ومن هنا كان تأكيد ورقة العمل الثلاثية على ضرورة انتزاع هذه الأراضى من الملك حسين وإسرائيل، مع التأكيد على أن هذه المطالب تمثل أدنى حد لحقوق الشعب الفلسطينى، وأن إقامة السلطة الوطنية فى الضفة الغربية وغزة لا ينهى القضية الفلسطينية بل ينقلها إلى موقع أكثر تقدماً يمكنها من النضال بإمكانات أفضل لانتزاع بقية حقوق الشعب الفلسطينى فى المدى اللاحق [٤٣].

وانتقد ياسر عبد ربه موقف القوى المعارضة لهذا الاتجاه، العربية والفلسطينية، التى ترى أن المهمة الرئيسية للثورة الفلسطينية يجب أن تكون النضال من أجل إحباط التسوية الحالية وأى تسوية أخرى، ثم تخلص إلى القول بأنه إذا لم يكن فى استطاعتنا إحباط التسوية فعلينا أن نعترض عليها، وهذا الاعتراض هو على طريقة "قل كلمتك وأمشى"، وهذا الموقف يقود إلى نتائج استسلامية، لأنه لا يرى مخرجاً وطنياً من الأزمة الراهنة سوى الاعتراض اللفظى.

وإذا ما حاولنا مقارنة هذا الموقف الذى أوضحته ورقة العمل الثلاثية المشار إليها سنجدها متمشية مع موقف منظمة التحرير كما جاءت فى برنامج العمل المرحلى الذى أقره المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الثانية عشرة، الأمر الذى يؤكد مدى ثقل المنظمات الثلاث وخاصة فتح داخل هذا المجلس.

ب- الاتجاه المعارض:

كان اعتراض باقى المنظمات الفلسطينية وخاصة الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة وجبهة التحرير العربية اعتراضاً ليس فقط على اقتراح الدولة الفلسطينية المؤقتة أو المرحلية، ولكنه اعتراض عام على مسار التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى.

وهذا ما أكده أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية -- القيادة العامة عندما أكد: "أننا لا نختلف داخل حركة المقاومة على رفض السلطة الوطنية أو قبولها، نحن نختلف حول القبول بالتسوية والمشاركة فيها، أو رفضها والتصدى لها وإحباطها. من هذا المنطلق نحن نرى أن طرح شعار السلطة الوطنية خاصة بعد حرب تشرين الأول هو طرح – مرتبط بالتسوية الأمريكية التى تهدف إلى إنهاء الصراع العربى – الصهيونى لصالح تثبيت الوجود الصهيونى فى الأرض العربية، وهنا الخطورة، لأن طرح الشعار بعد حرب تشرين جعله مرتبطاً بشكل مباشر بنقطتين مركزتين نحن نرفضهما تماماً وهما: المشاركة فى مؤتمر جنيف، وتمرير التسوية الأمريكية ونجاحها".

ولذلك أكد أحمد جبريل أن أصحاب الاتجاه المعارض يرون "أن السلطة الوطنية التى تقام فوق أرض محررة لا أرض مستلمة بفضل التسوية هى سلطة وطنية حقاً ومطلوبة فعلاً، أما السلطة التى تتم بفعل التسوية وعلى أرض مستلمة لنا لا يمكن أن تكون سلطة وطنية، وأنا أريد أن يبرهن لى أى إنسان كيف توافق أمريكا والصهيونية على قيام سلطة وطنية تنقل قواعد المقاتلين من أرض عربية مجاورة إلى الأرض المحتلة، على أجزاء من الأرض نفسها، هل يعقل أن يعطينا مؤتمر جنيف هذا سلطة وطنية مقاتلة [٤٤]؟

ونفس هذا الموقف أكدته الجبهة الشعبية عندما أعلنت أنها لا تعارض فى إقامة سلطة ثورية على أرض فلسطين أو جزء منها محررة بقوة السلاح، وأكدت أن الفارق كبير بين هذا وبين إقامة دولة على جزء من أرض فلسطين يسلم بمفاوضات عنوانها الجوهرى بالمنظور التاريخى هو الاعتراف بالكيان

الصهيوني والقبول به فى قلب وطننا العربى. ووجهت الجبهة مذكرة تتعلق بهذا الموضوع إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير دعت فيه إلى عدم الاشتراك فى مؤتمر السلام المقترح مؤكدة أن حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد هى السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، وأشار جورج حبش فى إحدى تعليقاته إلى أن كيسنجر يريد أن يقدم رشوة للثورة الفلسطينية أسمها "الدويلة الفلسطينية المسخ" فى مقابل احتواء هذه الثورة وضرب البندقية الفلسطينية، لذلك فإن الثورة الفلسطينية مطالبة اليوم وليس غداً بأن تعلن فى وضوح أنها تعى هذا المخطط، وبالتالى ترفض رفضاً حازماً مؤتمر جنيف، وواجبها أن تعلن كذلك أن هدفها هو تحرير الأرض الفلسطينية كلها وتحطيم الكيان الصهيونى وإقامة المنهج الديمقراطي على أرض فلسطين [٤٥].

وكرد فعل على ما ذكره فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير بشأن موافقة جميع فصائل المقاومة على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على كل شبر يتم تحريره من الأراضى الفلسطينية أصدرت الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية القيادية العامة وجبهة التحرير العربية بياناً انكرت فيه موافقتها على قيام هذه السلطة مؤكدة أن ما تم الاتفاق عليه هو رفض القرار ٢٤٢ ورفض المشاركة فى مؤتمر جنيف، وأن السلطة الوطنية التى تناضل من أجل بلوغها سلطة وطنية حقيقية لا يمكن أن تنتجها الترتيبات الدائرة اليوم، بل كفاحنا المسلح ونضالنا السياسى المرتكز عليه [٤٦].

وبعد أن أصدرت منظمة التحرير موافقتها على السلطة الوطنية فى الدورة الثانية عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى (مايو ١٩٧٤) أعلنت الجبهة الشعبية انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وجاء فى بيان الانسحاب أننا سنظل نعتمد الكفاح المسلح وكافة أساليب النضال المرتبطة به كى نحقق القضاء على الكيان الصهيونى، والنظام العميل فى الأردن، وإقامة المجتمع الديمقراطى العربى فى فلسطين كجزء من مجتمع ديمقراطى عربى شامل وموحد" [٤٧].

ثالثاً : الدولة الدائمة هى جزء من فلسطين

هذا الاتجاه أو الاختيار يعنى القبول بتقسيم فلسطين وبالوجود الفعلى لدولة إسرائيل على جزء من فلسطين، فهو يتضمن إقامة دولية فلسطينية إلى جوار الدولة الإسرائيلية فى شكلها الراهن، أو بتعديلات تحسمها عملية التفاوض المشترك.

وينطلق هذا الحل من الإقرار بأن هناك "قوميتين" أو "شعبين" متنازعين فى فلسطين كلاهما يدعى حقوق تاريخية وسياسية وقانونية فيها، وأنه ليس من الممكن لهما أن يتعايشا سويا، ومن ثم، فإن الحل العلمى، والممكن، يكون فى تقسيم هذه البقعة الجغرافية إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية.

وهذا الاعتقاد أو الإقرار من الناحية العملية والتاريخية لم يكن تحليلاً أو اعتقاداً نظرياً بوجود هاتين القوميتين وحقوقهما التاريخية والسياسية والقانونية، ولكن الأمر الواقع، وسياسة القوة هى التى أجبرت ودفعت إلى هذا الإقرار.

١-الفكرة تاريخياً :

وتاريخياً، يمكن القول أن ظهور هذا الاتجاه فى الفكر العربى كان كرد فعل لهزيمة يونيو ١٩٦٧، ولكن لحسن الحظ لم يشمل هذا الاتجاه قطاعاً واسعاً بين أبناء الشعب العربى إذ كان محصوراً لدى بعض فلسطينى الضفة الغربية ممن أصابهم اهتزاز الثقة بالنفس وبالقدرة العربية على مواجهة التحدى الصهيونى فى فلسطين على عكس ما كانت تسعى إلى المقاومة الفلسطينية.

فتحت ضغط من اليأس والشعور بالمهانة اتجه هؤلاء إلى الطريق السهل والقريب وهو الإقرار بالأمر الواقع وبدأوا الحديث عن ضرورة إقامة دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيل، وكان على رأس هؤلاء الفلسطينيين حمدى

التاجى الفاروقى، وعزيز شحاده، ومحمد أبو شلبايه، والشيخ محمد على الجعبرى، وموسى العلمى، وليس هناك اختلاف أو تباين شديد بين المشروعات التى تقدم بها هؤلاء، سواء فيما يتعلق بحدود هذه الدولة، أو بإجراءات قيامها أو من ناحية الفترة الانتقالية والإشراف الدولى أو من ناحية علاقتها بإسرائيل، وبالأردن وموقعها فى الوطن العربى.

أما المرحلة الثانية التى ظهر فيها هذا الاتجاه بقبول التقسيم فهو فى عام ١٩٧٢ عندما طرح الملك حسين وبالتحديد فى ١٥ مارس ١٩٧٢ مشروع إقامة المملكة العربية المتحدة كفيدرالية تتكون من قطر أردنى عاصمته عمان وقطر فلسطينى يتكون من الضفة الغربية وما يضاف إليها من أراضى فلسطينية أخرى تتنازل عنها إسرائيل على أن يتم تقسيم السلطات بين القطرين، ويكون لكل منها سلطة الإدارة المحلية وفق توجهات السلطة المركزية للدولة فى العاصمة التى سيكون مقرها عمان.

ولحسن الحظ، رفضت هذه الاتجاهات جميعها من جانب كافة الأوساط (العربية الرسمية وغير الرسمية)، لأن العقل العربى فى ظل الهزيمة لم يكن على استعداد لأى تنازل بهذا الشأن يؤدى إلى التخلى عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطينى، بل أن مشروع كمشروع الملك حسين كان سيلقى احتمالات الرفض العربى لا لكيان إسرائيل ووجودها فقط، بل أيضاً لهيمنتها واحتمالات توسعها وذلك تحت ظلال الشرعية التى كان سيمنحها هذا المشروع لها.[٤٨]

وهذا الموقف العربى الرافض لكل الاتجاهات كان وراء صعوبة الإقرار بمشروع الدولة الفلسطينية المرحلية من جانب بعض قطاعات الرأى العام العربى وبالذات فى الجانب الفلسطينى خوفاً من أن تكون مثل هذه الدولة قيداً على حرية العمل الفدائى لتحرير باقى أرض فلسطين.

ولكن الأحداث التى شهدتها المنطقة فى النصف الثانى من السبعينات على المستوى العربى والدولى وعلى صعيد المقاومة الفلسطينية قد حدت من هذا الرفض ليس فقط لمشروع الدولة المرحلية بل لقيام دولة فلسطينية دائمة على جزء من فلسطين على أساس الإقرار بقبول التقسيم.

فلقد أعيد طرح فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة هى إسرائيل والثانية هى دولة فلسطين على الضفة الغربية وقطاع غزة مع إيجاد شريط من الأرض يربط بين المنطقتين، واتجه الفكر العربى إلى تطوير مفهوم الدولة الفلسطينية هذه وتحديد وضعيتها ومواصفاتها وعلاقاتها بجيرانها بما فيهم دولة إسرائيل.

وإذا ما حاولنا تتبع مسار نشأة هذا الاختيار سنجد أنه نتاج طبيعى لتفاعل كافة الأوضاع الدولية والعربية السياسية والاقتصادية فى الشرق الأوسط فى إطار نهج التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى الذى بدأ بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وكان على رأس هذه الأوضاع:

١ – رفض إسرائيل والولايات المتحدة رفضاً قاطعاً لفكرة إقامة دولة ثالثة بين الأردن .. وإسرائيل ضمن بنود التسوية السلمية بين الدول العربية وإسرائيل، والتأكيد على أن ما يمكن أن يقدم إلى الفلسطينيين هو منحهم حق الحكم الذاتى أو الإدارة الذاتية فى المناطق التى يعيشون فيها داخل دولة إسرائيل.

٢ – تفكك التضامن العربى، وتدهور العلاقات بين الدول العربية بما فيها المقاومة الفلسطينية ابتداء من فشل انعقاد مؤتمر جنيف، إلى زيارة الرئيس السادات – لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧، ثم اتجاه مصر إلى التفاوض المباشر مع إسرائيل وسط جو من الرفض العربى الواسع.

٣ - ضعف موقف المقاومة الفلسطينية سواء فى لبنان نتيجة للخسائر المادية التى أصابتها من وراء الصراع الذى دخلت طرفاً مباشراً فيه، أو من ناحية وضعها في جنوب لبنان بعد أن خسرت أجزاء كبيرة من مواقعها فى تلك المنطقة التى كانت تقيم فيها منذ اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩، واستولت عليها بعض الميليشيات اليمينية المسلحة بقيادة الرائد سعد حداد، واتجاه الرأى العام اللبنانى والعربى إلى مطالبة المقاومة بوقف عملياتها من جنوب لبنان بل وجلاء الفصائل الفلسطينية المقاتلة من تلك المنطقة. كما أن تدهور العلاقات العربية وضعف الموقف العربى بشكل عام قد انعكس على المقاومة الفلسطينية بنفس القدر بل يزيد.

وهذه الأوضاع أدت إلى قبول قطاعات عربية واسعة لفكرة التقسيم وإقامة دولة – فلسطينية على جزء من فلسطين. بل أن هذه الفكرة بدأت تجد لها قبولاً وتأييداً من بعض قطاعات المقاومة الفلسطينية وخاصة منظمة فتح نتيجة استحالة إقامة الدولة المقاتلة فى ظروف من رفض القبول بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطينى فى مفاوضات السلام ورفض الجانب الإسرائيلى والأمريكى كذلك لفكرة إقامة الدولة الفلسطينية.

ولقد سعت تلك القطاعات بعد ذلك إلى وضع مواصفات وشروط تحدد ما هية هذه الدولة وما هى أهدافها وما هى حدودها كى تلقى القبول من جانب إسرائيل والولايات المتحدة.

والملاحظة الأساسية بهذا الخصوص أن تلك المواصفات لم تطرح مرة واحدة، بل كانت تطرح تباعاً الواحدة تلو الأخرى، وبتنازلات مستمرة ومتوالية من جانب العرب بهدف الحصول على موافقة إسرائيلية على هذه الدولة، حتى انتهى الأمر بقبول مصر، وهى الدولة العربية التى قررت أن تسير فى طريق التسوية السلمية حتى النهاية، لفكرة الحكم الذاتى كتطوير جديد لمطلب إقامة دولة فلسطينية.

٢- مواصفات الدولة الفلسطينية :

ولقد طرحت هذه المواصفات على النحو التالي:

١ - أن الدولة الفلسطينية والقبول بها يعنى إنهاء لحالة الحرب وبدء مرحلة السلام فى الشرق الأوسط.

كان هذا أول وصف للدولة الفلسطينية كى يمكن تمييزها عن الدولة المرحلية المؤقتة فالدولة المرحلية كانت خطوة لمواصلة الكفاح، فى ظروف أكثر مواتاة، لتحرير باقي أرض فلسطين المغتصبة، أما هذه الدولة فهى نهاية المطاف، وبالموافقة عليها ضمن إطار الانسحاب من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ تنتهى حالة الحرب بين الشعب الفلسطينى وإسرائيل.

ولقد كانت الدولة الفسلطينية بهذا الوصف هى جوهر استراتيجية السلام المصرية والسورية وكانت مصر تؤكد ذلك فى كافة المناسبات وبلسان المسئولين عن تخطيط السياسة الخارجية. نذكر على سبيل المثال النقاط الأربعة التى حددها الرئيس السادات كاستراتيجية تتبناها مصر من أجل إقرار السلام فى حديثه مع التليفزيون البريطانى (١٩٧٧/٢/٢٦) وهى(٤٩):

(١) عقد مؤتمر جنيف بحضور جميع الأطراف المعنية.

(٢) توقيع اتفاقية سلام للمرة الأولى مع إسرائيل.

(٣) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى أعقاب حرب ١٩٦٧.

(٤) قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما أكد الملك خالد إقراره لهذا الاتجاه، ففى حديثه لصحيفة واشنطن بوست صرح بأن السعودية قد توافق على وجود دولة إسرائيل إذا انسحبت من كل الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ وقامت دولة فلسطين.(٥٠)

ولم يكن الموقف السوري على خلاف مع هذا الاتجاه، إذ أن المطالب المصرية والسورية كانت متوافقة في الدعوة للانسحاب من الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية كشرط لإقامة وإقرار السلام في الشرق الأوسط. وهذا ما ذكره الرئيس الأسد لمجلة تايم الأمريكية في يناير ١٩٧٧. (٥١)

٢ - الدولة الفلسطينية غير مستقلة كاملاً ويجب أن يكون لها علاقات رسمية ومعلنة مع الأردن.

شغلت علاقة الدولة الفلسطينية بالأردن الفكر العربي منذ إثارة قضية تمثيل الشعب الفلسطيني وحرص الملك حسين على أن يشارك في هذا الأمر، لكن الدول العربية اختارت في مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط منظمة التحرير الفلسطينية لتكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع ذلك فقد ظلت قضية هذه العلاقات تشغل العقل العربي.

فعلى سبيل المثال كتب أحمد بهاء الدين معاودا طرح هذه القضية بعد مؤتمر الجزائر الذي اتخذ الخطوة الأولى في رفض المسعى الأردني، فذكر أن هناك مرحلتان لعلاقة الأردن بالفلسطينيين الأولى: قبل تحقيق الجلاء الإسرائيلي وتستلزم أن يكون فيها الطرفان ملتزمان بالتنسيق والاتفاق، والثانية: بعد تحقيق الجلاء ويكون فيها الطرفان ملتزمان باحترام حرية كل منهما المطلقة في الاختيار والتصرف. وأنه إذا كان الأردن وفلسطين بشريا وعربيا وجغرافيا وطن واحد فإن تركة ايلول ١٩٧٠ لا تكاد تدعي مجالاً للشك في أن الفلسطيني سوف يفضل أن يبدأ بنيل حريته التامة أولاً ثم يفكر في أنواع العلاقات الممكنة بعد ذلك من موقف الحرية والمساواة المطلقة، وإذا كان هناك إمكانية وحدة أو اتحاد فالذي يبدو هو أنه اتحاد لابد أن يسبقه استقلال. (٥٢)

ولكن التخوف بل والرفض الإسرائيلي والأمريكي من قيام الدولة الإسرائيلية، واقتراح الرئيس كارتر في مارس ١٩٧٧ بأن يكون الكيان

الفلسطيني المقترح مرتبطاً بالأردن، دفع الدول العربية المؤيدة لقيام الدولة الفلسطينية هذه بالمطالبة بأن تكون هذه الدولة على علاقة بالأردن حتى لا يكون هناك سبباً من جانب إسرائيل لرفض هذه الدولة.

فقد طرحت سورية فكرة العلاقة الكونفدرالية بين الأردن والدولة الفلسطينية، وحاولت توسيع إطار هذه العلاقة من خلال تعاونها مع الأردن أن يكون هناك كونفدرالية أوسع تشمل الأردن وسورية والدولة الفلسطينية المقترحة.

كما طالب الرئيس السادات بأن يكون لهذه الدولة علاقة رسمية معلنة مع الأردن ففي حديثه المشار إليه مع التليفزيون البريطاني ذكر أن سياسته في مؤتمر جنيف ستتمثل في إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع وجود ممر بينهما عبر إسرائيل، وكذلك وجود علاقة رسمية ومعلنة بين هذه الدولة والأردن، وعلى المثال إما أن يكون ذلك في اتحاد كونفدرالي، أو دولة عربية موحدة على غرار وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨. (٥٣)

٣- الدولة الفلسطينية دولة غير مقاتلة :

وهذا الوصف أمر طبيعي في إطار أنها دولة مسالمة ستكون نتيجة أو محصلة للتسوية السلمية التي ستنهي حالة الحرب مع إسرائيل، وأنها ستكون في إطار الأردن، وعلاوة على ذلك فإن إمكانات هذه الدولة الاقتصادية والجغرافية، وفي وجود إسرائيل قوية ومتفوقة لن يكون في إمكانها تهديد أمن إسرائيل أو التوسع على حسابها.

ولقد وردت العديد من الإشارات حول مستقبل هذه الدولة وعلاقتها بإسرائيل من هذه الإشارات ما ذكره الرئيس السادات في لقاء مع التليفزيون البريطاني عندما ذكر أنه، يضمن عدم قيام الدولة الفلسطينية بتهديد إسرائيل أو التوسع على حسابها إذا ما ضمنت إسرائيل عدم الاعتداء.

وتمشياً مع هذا الاتجاه فقد ظهرت العديد من الدراسات التى بدأت تتناول الجوانب الأساسية للدولة الفلسطينية منها ما ذكره الدكتور سعد الدين إبراهيم بأن التسوية التى نحن بصددها ستقدم للفلسطينيين دولة فلسطينية لها معظم رموز السيادة وإن لم تكون كل مقوماتها، على الأقل فى البداية، من ذلك مثلا أنها ستكون منزوعة السلاح ولن يسمح لها بأكثر من قوات لحفظ الأمن الداخلى والنظام، كما لن يسمح لهذا الكيان أن يدخل فى تحالفات أو معاهدات تنطوى من قريب أو بعيد على تهديد أو احتمال تهديد لأمن إسرائيل، بل ربما تصر هذه الأخيرة على نوع من التواجد العسكرى أو شبه العسكرى فى الضفة الغربية بشكل أو بآخر.(٥٤)

وهناك أيضاً دراسة "وليد خالدى" فى مجلة فورين افيرز (يوليو ١٩٧٨) وهى محاولة لتأصيل كافة الجوانب المتعلقة بالدولة الفلسطينية المقترحة من ناحية حدودها، ونظامها السياسى، وعلاقتها بالدول العربية، وسياستها الخارجية على أساس أن تكون من دول عدم الانحياز، وكذلك ضرورة أن يكون لها قوات مسلحة كى تحمى نفسها من المتطرفين الإسرائيليين.(٥٥)

وهكذا، أصبحت الدولة الفلسطينية الدائمة القائمة على أساس القبول بالتقسيم هى الخيار العربى العام رغم معارضة بعض التيارات العربية وخاصة التيار القومى الراديكالى، وبعض الدول العربية وخاصة العراق التى ترفض هذا الاتجاه من منطلق رفضها للتسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى.

٣-الموقف الفلسطينى:

كان لتلك التطورات أثرها البارز على موقف قطاعات واسعة فى المقاومة الفلسطينية وخاصة لدى التيار المعتدل داخل منظمة التحرير الفلسطينية الذى سبق له أن وافق على اقتراح الدولة المرحلية. وتطور به الأمر، مع تطور الأحداث، إلى قبول الدولة الدائمة على جزء من فلسطين وعلى أساس الإقرار بالتقسيم.

وإذا ما حاولنا دراسة الفكر الفلسطيني تجاه هذا الاختيار سنجده متمشياً تماماً مع الفكر العربي فيما عدا علاقة الدولة الفلسطينية بالأردن.

فقد قبل جناح فتح مؤيدا ببعض التيارات المعتدلة والمستقلة بهذا الاختيار، وأجريت العديد من الحوارات بهذا الشأن وظهرت العديد من الدراسات التي تناولت جوانب تلك الدولة، كان منها دراسة وليد خالدي المشار إليها، والدراسات والمناقشات التي أجراها كلا من الدكتور إبراهيم أبو لغد والدكتور ادوارد سعيد في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، ورغم أن أحد هذه اللقاءات تمت عام ١٩٧٦، أي في وقت مبكر، إلا أن الدكتور أبو لغد تحدث عن الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ورفض ربط هذه الدولة بالأردن وطالب باستقلاليتها، على أن يكون لها حق الاختيار فيما بعد. (٥٦)

كذلك فإن الدكتور جورج عصوصة وهو فلسطيني أمريكي قدم في دراسة له مع جوزيف بن داك توصيفاً لما يمكن أن تكون عليه الدولة الفلسطينية مشابها بقدر كبير لمقترحات وليد الخالدي، تعتمد على ضرورة استقلال هذه الدولة، وإتاحة حق العودة للفلسطينيين، مع ضمان الطابع السلمي لهذه الدولة. (٥٧)

ومجمل هذه التحليلات كانت تعني أن هناك اتجاهاً فلسطينياً ينمو باضطراد تجاه القبول بالدولة الفلسطينية الأمر الذي ظهر واضحاً في موقف المسئولين في منظمة التحرير الفلسطينية وبصفة خاصة في فتح وباقي المنظمات الفلسطينية المعتدلة الأخرى، بينما استمر الاتجاه المتشدد في أوساط المقاومة رافضاً التسليم بمنطق التسوية السلمية ككل وإفرازاتها على كافة المستويات بما فيها الدولة المقترحة.

ويمكن أن نجمل الرؤية الفلسطينية الموافقة على اقتراح الدولة الفلسطينية في ثلاثة جوانب أساسية:

١ - أن الدولة الفلسطينية هي دولة مسالمة وهي نتاج للتسوية السلمية في الشرق الأوسط وهذا يتمشى مع تطور الفهم العربي للدولة الفلسطينية.

ولقد كانت بداية هذه الرؤية في الوثيقة التي تسلمها "برونوكرايسكي" مستشار النمسا من أحد أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاء بهذه الوثيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لإقامة دولة تقوم على أساس التعهد بعدم اللجوء للحرب في الأراضي التي تجلو عنها إسرائيل كجزء من التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وهذه الأراضي هي الضفة الغربية وقطاع غزة علاوة على جيبين صغيرين.[٥٨]

وإذا كان هذا الاتجاه قد بدأ في عام ١٩٧٦ فإنه بدأ يتأكد بشكل أكثر وضوحاً فيما بعد، فأعلن ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تؤكد إصدار قرار للأمم المتحدة ينص على حق إسرائيل في الوجود إذا ما أكد القرار في نفس الوقت الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وقال عرفات إن الوطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنه أن يحل المشاكل الأساسية للشعب الفلسطيني ويضمن نوعاً من التسوية والأمن في الشرق الأوسط لفترة طويلة قادمة.[٥٩]

٢ - أن تكون الدولة الفلسطينية مستقلة، وأن يترك لها حرية تحديد سياستها الخارجية تجاه جيرانها بما فيها الأردن. فقد أكد هذا زهدي الطرزي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة في حديث له مع الصحفيين، فقد ذكر أن ما تريده منظمة التحرير الفلسطينية هو قيام دولة فلسطينية مستقلة. وأن قيام هذه الدولة سيخلق ظروفاً جديدة تجعل من الممكن لنا أن نمد أيدينا إلى جيراننا.[٦٠]

وهذا ما سبق أن حدده فاروق قدومي في خطابه بالجمعية العامة للأمم المتحدة (١٥ نوفمبر ١٩٧٦) عندما طالب بإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ولكن وفق شرطين أساسيين

الأول: هو استقلالية هذه الدولة ورفض أية صيغة فيدرالية، والثانى رفض أى تجريد عسكرى لهذه الدولة يضعها تحت رحمة إسرائيل.(٦١)

٣ - إن هذه الدولة لن تقوم بأية أعمال عدائية ضد إسرائيل. فقد حرص المسئولون فى منظمة التحرير على توضيح موقف الدولة المقترحة تجاه إسرائيل، فأعلن أبو اياد أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست حركة راديكالية، وأن الدولة الفلسطينية المنتظرة لن تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى(٦٢) وكان هذا الإعلان بمثابة التصريح بطبيعة هذه الدولة وتوجهها السياسى، ولكن ياسر عرفات أوضح بشكل لا يقبل الجدل موقف الدولة الفلسطينية من إسرائيل عندما أعلن أن الدولة الفلسطينية، إذا قامت فإنها لن تشكل خطراً على إسرائيل ولن تكون قادرة على شن حرب تقليدية ولا حرب عصابات لأنها ستكون ضعيفة، ومشغولة ببحث مشاكلها الخاصة(٦٣) وأضاف أبو اياد تأكيداً آخراً ذكر فيه أنه إذا قامت دولة فلسطينية صغيرة فإنها ستمتنع عن أى إجراء عدائى ضد إسرائيل، وأنه لن تكون هناك أية عمليات تخريبية، ابتداء من اليوم الذى تكون لنا فيه دولة فى الأراضى المحررة فى الضفة الغربية وقطاع غزة.(٦٤)

بهذه الرؤية من جانب أبرز قيادات منظمة التحرير الفلسطينية وأشهر الشخصيات الفلسطينية للدولة الفلسطينية نستطيع القول أن الموقف العربى تجاه الدولة الفلسطينية يشهد توافقاً وانسجاماً واضحاً ومحدداً يطالب بإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة كشرط لإقامة سلام شامل فى المنطقة مع وضع الضمانات التى تؤكد عدم اتجاه الدولة المقترحة إلى تهديد أمن إسرائيل.

وإذا كان هناك خلاف بين الرؤية الفلسطينية والرؤية العربية فإنها فقط فى العلاقة بالأردن حيث يرفض الفلسطينيون هذه العلاقة ويطالبون بدولة مستقلة، وهذا الخلاف ينبغى ألا يثير أزمات ويستحسن الأخذ بالاتجاه الذى

نادى به أحمد بهاء بالنسبة لهذه العلاقة عندما طالب بإعطاء الدولة الفلسطينية الحق في الاستقلال ثم يترك لها الخيار الحر فى علاقاتها بكل جيرانها، مع اليقين بأن الأردن بحكم الجوار وبحكم التلاحم الشعبى والارتباط الاقتصادى وبحكم وضعية الدولة الفلسطينية ستكون أكثر الدول تلاحماً فى علاقتها بالدولة الفلسطينية.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن:

ما هى إمكانية تحقيق هذه الدولة؟ وهل هذا الاقتراح أو الاختيار العربى يعد في الواقع تعبيراً عن معطيات الظروف الموضوعية القائمة الآن فلسطينياً وعربياً ودولياً؟

والإجابة على هذين السؤالين تثير المشكلة الرئيسية فى هذا البحث، وهى مشكلة ذات أهمية كبيرة بالقضية العربية عامة والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

فإذا كان هذا هو الاختيار العربى لفلسطين الغد من ناحية، وإذا كان نتاجاً للظروف الموضوعية القائمة فإنه سيكون قابلاً للتحقيق طبقاً للمنهاجية العربية فى التعامل مع موضوع الدولة الفلسطينية.

فالاتجاه المؤيد لفكرة الدولة الفلسطينية المرحلية أو الدولة الفلسطينية الدائمة كان يتعامل مع القضية بأسلوب برجماتي، يعترف بالأمر الواقع ويلتزم بمحدداته، ويهاجم معارضيه بأنهم يتعاملون مع الخيال والإحلال دون إلمام بالظروف الموضوعية.

أما الاتجاه الرافض للتصورين وظل ملتزماً بفكرة الدولة الفلسطينية الواحدة فإنه كان يتعامل مع القضية بأسلوب كفاحى وباستراتيجية نضالية، لا يعترف بالواقع، بل يسعى ويكافح لتغييره.

والاتجاه البرجماتي الذى اتسع آفقه فى السنوات الأخيرة من الصراع كان ومازال يتهم أصحاب الاتجاه الآخر بإضاعة الحقوق العربية الواحدة تلو الأخرى بهذا الأسلوب — المتشدد وغير الواقعي — الذى لا يحاول أن يعترف بالأمر الواقع.

والآن، وبعد أن أصبح أنصار الأمر الواقع يمثلون أغلبية واضحة ليس فقط على المستوى العربى بل وأيضاً على المستوى الفلسطينى حيث تسيطر فتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة على ثمانين فى المائة من قوة المقاومة، ما هو مستقبل الدولة الفلسطينية فى الظروف الراهنة؟

هل يعتبر اقتراح الدولة الفلسطينية الدائمة الذى يحوز الآن على موافقة وتأييد واسعين ملائماً للظروف الراهنة أى أن إسرائيل تقبل به على أساس أنه نتاج للواقع وتوازن القوى فى المنطقة؟

الحقيقة أن الواقع قد تجاوز هذا الاختيار فقد ظهر اختيار آخر يعبر عن الظروف الراهنة، وتوازن القوى الفعلى بين العرب وإسرائيل وهو الحكم الذاتى كما جاء فى وثيقة كامب ديفيد التى حددت أربعة أطراف تتعامل مع هذا الاختيار وهى: إسرائيل ومصر والأردن وممثلى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

فهذه الأطراف يجب أن تتفاوض بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات تجرى بعدها المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية.[٦٥]

وهذا الاختيار يتماشى مع مقولات الوضع الراهن والظروف الموضوعية بدليل موافقة مصر عليه بعد أن كانت تطرح اختيار الدولة الفلسطينية وكانت

من أول الدول العربية التى نادت بهذه الفكرة وأثارت بسببها مشاكل عديدة فى مباحثات السلام أبرزها مباحثات الإسماعيلية.[٦٦]

وإذا كان العرب يرفضون الآن فكرة الحكم الذاتى فكيف سيكون مستقبل تعاملهم فى ضوء المنهج البرجماتى الذى بدأ يفرض نفسه على التفكير العربى خصوصاً إذا ما استطاعت مباحثات الحكم الذاتى الحالية بين مصر وإسرائيل أن تحقق نجاحات ملموسة؟

هل سيقبل العرب بالحكم الذاتى فى ضوء الخبرة التاريخية وفق منهاجية الأمر الواقع أم أنهم سيرفضون هذا الاختيار على أساس أنه يتعدى نطاق الاعتراف بالظروف الموضوعية والأمر الواقع، ومن ثم يتعين عليهم تغيير منهاجية تعاملهم مع الصراع بشكل عام.

"تلك هى القضية، وعلى أساسها ستكون فلسطين المستقبل".

هوامش الفصل الأول

(1) توفيق برو، العرب والترك فى عهد الدستور العثمانى.

(2) الياس مسوح، فى الدولة الفلسطينية ـ كيف بدأت وسارت وإلى أين؟ الرأى العام الكويتية ١٢-١٦/١٢/١٩٧٦.

(3) د. على الدين هلال ـ مشروعات الدولة الفلسطينية ـ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام) يناير ١٩٧٨، ص ١٦.

(4) د. على الدين هلال، المرجع السابق، ٢٨-٣٠.

(5) د. نبيل شعث، "فلسطين العدو" شئون فلسطينية، (منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ـ العدد ٢، أيار (مايو) ١٩٧١، ص ٥.

(6) أنظر، رسالة حركة فتح إلى المؤتمر السادس الاشتراكى الموحد فى فرنسا عام ١٩٦٩، د. صادق جلال العظم، دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.

(7) د. شعث، مرجع سابق، ص ٧.

(8) د. على الدين هلال، مرجع سابق، ص ١٨.

(9) طلال، "مع فتح والفدائيين"، (دار العودة ـ بيروت، ١٩٦٩)، ص ٦٢.

(10) طلال سلمان، المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣.

(11) مشروع قرار مقدم من الجبهة الشعبية الديمقراطية إلى الدورة السادسة للمجلس الوطنى الفلسطينى بشأن "حل ديمقراطى شعبى للمسألة الفلسطينية"، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٣٦٦-٣٦٧.

(12) د. صادق جلال العظم، "دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية"، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠).

(13) د. على الدين هلال، ص ٧٣-٧٤.

(14) أحمد بهاء الدين، "اقتراح دولة إسرائيل وما دار حوله من مناقشات"، (دار الأداب، بيروت، يناير ١٩٦٨)، ص ١٤ ، ٢٣.

(15) أحمد بهاء الدين، "الدولة الفلسطينية خطوة فى طريق طويل، صحيفة الأهرام، ١٩٧٣/١٢/٨.

(16) شفيق الحوت، "بداية جديدة" فى: أحمد بهاء الدين، "اقترح دولة إسرائيل، مرجع سابق، ٢٧ ـ ٣٧.

(17) كلوفيس مقصود، "صيغة إيجابية بناءة" فى: "أحمد بهاء الدين، المرجع السابق، ص ٥٥-٦٤.

(18) عودة بطرس عودة، "دولة الوحدة"، فى "أحمد بهاء الدين، المرجع السابق، ص ٩٣ ــ ١٠٠.
(19) صبحى ياسين، "أوافق على هذا الاقتراح، المرجع السابق، ٣٩-٤٣.
(20) أمين الأعور، "رجوع دولة الوحدة" المرجع السابق، ص ١٠١ ــ ١٢٢.
(21) أحمد بهاء الدين، المرجع السابق، ص ٦٠ ــ ٧٥.
(22) مازن البندك، "الأرض والشعب أولاً"، المرجع السابق، ص ١٣٧-١٤١.
(23) غسان كنعانى، "المقاومة هي الأصل"، المرجع السابق، ص ٤٥-٥٠.
(24) مصطفى الحسينى، "مطلوب دولة متمردة"، المرجع السابق، ص ١٤٣-١٥٠.
(25) د. نبيل شعث، فلسطين العدو، شئون فلسطينية، مرجع سابق، ص ١٥-١٨.
(26) طلال سلمان، مع فتح والفدائيين، مرجع سابق، ص ٧٨-٨٠.
(27) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت)، ص ١٣٢.
(28) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، المرجع السابق، ص ١٤.
(29) فلسطين الثورة، حركة فتح، بيروت، ١٩٧٣/٧/١٨.
(30) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سابق، ص ١٦.
(31) مجلة الهدف، الجبهة الشعبية الديمقراطية، ١٩٧٣/٦/٢٣.
(32) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.
(33) المرجع السابق، ص ١٦.
(34) عبد العال الباقورى، "الدولة الفلسطينية هل تحصل على شهادة ميلاد"، جريدة الجمهورية، القاهرة، ١٩٧٣/١٢/٢٤.
(35) المرجع السابق.
(36) راجع فى تفاصيل تحركات الملك حسين قبل وأثناء المؤتمر: حسن أبو النمل، "الموقف الأردنى تجاه التسوية السياسية، شئون فلسطينية، (مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، العدد "٣٥" ــ تموز (يوليو، ١٩٧٤)، ص ٧٦ ــ ٨٤.
(37) صبرى جريس، قمة الرباط واحتمالات الموقف الإسرائيلى"، شئون فلسطينية، العدد ٤، كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٧٤، ص ٣٢ ــ ٤٦.
(38) راجع تفاصيل هذه التصريحات (إسماعيل فهمى بجريدة الأهرام ١٩٧٤/٨/٥).
(39) عيسى عبد الحميد، "التحرك السياسى للحكم الأردنى إزاء مستقبل الضفة الغربية، شئون فلسطينية، "٣٧"، (ايلول، سبتمبر) ١٩٧٤، ص ٤٦-٦٩.
(40) راجع نص هذه القرارات ونص البيان الختامى للدورة الثانية عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بجريدة الأهرام، ٩ يونيو ١٩٧٤.

(41) حديث أبو إياد مع مجلة البيروتية ١٩٧٤/١/١٢.
(42) حديث صحفي لياسر عرفات مع مجلة روزاليوسف القاهرية ـ ١٩٧٤/٤/٨.
(43) الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٧٤، ص ١٠٠ ـ ١٠١.
(44) حديث صحفي لاحمد جبريل مع مجلة "إلى الامام"، بيروت، العدد ٤٦٦ ـ ١٩٧٤/٧/١٢.
(45) خطاب جورج حبش، مجلة الهدف، (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بيروت، العدد ٢٧٦) ١٩٧٤/١١/٢.
(46) الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٧٤، ص ١٧١.
(47) بيان الجبهة الشعبية حول انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة الهدف، العدد ٢٧١ـ ١٩٧٤/٩/٢٨.
(48) د. كلوفيس مقصود، "الأبعاد الأمريكية ـ الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه"، شئون فلسطينية، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ٥ـ١٩.
(49) نص حديث الرئيس السادات مع التليفزيون البريطاني، صحيفة الأهرام ١٩٧٧/٢/٢٢.
(50)
(51) الوطن الكويتية، ١٩٧٦/١٢/١١.
(52) أحمد بهاء الدين "الدولة الفلسطينية بين الحكومة المؤقتة ومؤتمر السلام"، الأهرام ١٩٧٣/١٢/١٠.
(53) نص حديث الرئيس السادات مع التليفزيون البريطاني، الأهرام، ١٩٧٨/١/٦.
(54) د. سعد الدين إبراهيم، "نحو الدولة الفلسطينية"، الأهرام، ١٩٧٨/١/٦.
(55) Walid Kalidi, Thinking the unthinkable, Asovereign Palestinian State, Foreign Affairs (vol. 56, No. 4, July 1978, PP. 296-713.
(56) The Palestinian Issue in the Middle East Efforts, Hearings Belore The Special Subcommettee on Investigations of The Commettee on International Telations, House of Representatives -Nenety - Fourth Congress. Fourth Session, U.S. Congress, 1976, P.P. 28-52.
(57) Joseph D.Ben-Dak, George Assousa, Peace In the Near East, The Palestinian Imperative (The Staley Foundation, Occasional Paper, No. 4, Murcatine, lowex,, 1974), PP 15-20.
(58) Financial Times. Feb 18, 1977.
(59) الأهرام، ١٩٧٧/٩/٢٥.

(60) الأهرام، ١٩٧٨/٥/٦.
(61) الأهرام، ١٩٧٦/١١/١٧.
(62) الأهرام، ١٩٧٨/١/١٧.
New York Times, May 2, 1976.)(63
(64) الأهرام، ١٩٧٩/١/٧.
(65) مؤتمر كامب ديفيد ـ دراسة توثيقية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ٧٨-٨٠).
(66) المرجع السابق، ص ١٣.

الفصل الثانى :

الفكر الإسرائيلى وقضية الدولة الفلسطينية



منذ طرحت إمكانية التسوية السلمية للصراع العربى — الإسرائيلى، والقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة مثار جدل واسع بين جميع الأطراف. الفكر العربى يطرح القضية دائماً باعتبارها جوهر الصراع فى المنطقة، ومن ثم يقيم أية خطة لتسوية الصراع فى المنطقة من منظور قدرتها على حلها.

ومن الناحية المقابلة، وبرغم الموقف الثابت للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إزاء القضية، ثمة إدراك متزايد من جانب قوى وتيارات متعددة فى إسرائيل لأهمية حل المشكلة الفلسطينية.

ولقد طرحت الخطوات الفعلية للتسوية على كافة الأطراف المعنية بالصراع فى المنطقة ضرورة بلورة تصورات محددة لحل المشكلة الفلسطينية.

ومن بين هذه التصورات، يطرح الكثيرون إقامة "الدولة الفلسطينية" بوصفها الحل العملى والمقبول للمشكلة.

لقد قدمت تصورات عديدة للدولة الفلسطينية، اقتصادياتها، نظامها السياسى طبيعة علاقاتها الخارجية .. إلخ، إلا أن الأمر الذى لم يوف حقه من النقاش هو الإمكانيات السياسية الفعلية لإقامة مثل هذه الدولة — ومناقشة هذه القضية فى غياب الإدراك الواضح لحقيقة الموقف الإسرائيلى إزاء قضية الدولة الفلسطينية مسألة لا معنى لها. قد ترى الدول العربية فى إقامة "دولة فلسطينية" حلاً للمشكلة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية قد تقبل هذه الدولة كحل للمشكلة أيضاً، إلا أن الموقف الإسرائيلى يحتل فى واقع الأمر أهمية محورية.

وفى هذا الإطار، تحتل دراسة الاتجاهات الإسرائيلية المختلفة إزاء قضية الدولة الفلسطينية أهمية خاصة، ودراسة ما يطرحه الفكر الإسرائيلى بصدد القضية، ينبغى أن تتم فى إطار مناقشة: -

١ - مواقف الأحزاب والقوى السياسية فى إسرائيل تجاه القضية.

٢ - ما يطرحه الكتاب والمفكرون الإسرائيليون من وجهات نظر وتصورات بخصوص القضية.

٣ - المشروعات الإسرائيلية التى تقدم للدولة.

أولاً: مواقف الأحزاب والقوى السياسية إزاء قضية الدولة الفلسطينية

برغم تعدد الأحزاب والقوى السياسية فى إسرائيل، وتنوع اتجاهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إلا انه يلاحظ ما يلى: -

١ - إن ثمة تجمعين حزبيين كبيرين، المعراخ والليكود، يسيطران على الحياة السياسية فى إسرائيل، والسلطة السياسية حكر على هذين التجمعين ومن ثم فإن الموقف الإسرائيلى إزاء قضية من القضايا يحسمه بالأساس موقف هذين التجمعين.

٢ - إن قوى وتيارات الرفض فى إسرائيل، أيا كان ما تطرحه وأيا كان ما تتخذه من مواقف، إلا أن تأثيرها على الحياة السياسية فى إسرائيل، يظل فى النهاية تأثيراً هامشياً، والأهم من هذا، يظل تأثيرها على اتخاذ القرار تأثيراً منعدماً.

وسوف نعرض فيما يلى لمواقف الائتلافين الحزبين الكبيرين فى إسرائيل، ثم نعرض لمواقف بعض أحزاب وقوى الرفض إزاء قضية الدولة الفلسطينية.

١- موقف أحزاب الائتلاف الحاكم:

الائتلاف الحاكم فى إسرائيل — يضم أكثر من قوة حزبية — يضم فى المقدمة تجمع الليكود، الذى يتكون من أحزاب حيروت والأحرار المستقلين ولا عام، ثم يضم أيضاً الحزب القومى الدينى (المفدال) والحركة الديمقراطية للتغيير (داش).

وحزب حيروت (الذى يتزعمه مناحم بيجين) هو أكثر أحزاب الائتلاف الحاكم يمينيه وعنصرية — وينطلق الحزب من قناعة مؤداها أن الضفة الغربية وغزة جزء من أرض إسرائيل التاريخية، ومن ثم فملكيتها حق للشعب اليهودى، ومناحم بيجين دائم التأكيد على هذه القناعة، وفى خطابه الذى ألقاه فى الكنيست فى ١٩٧٧/١٢/٢٨ وعرض فيه مشروعه للسلام قال "لقد قلت على مسمع من رئيس الولايات المتحدة كارتر، وعلى مسمع من الرئيس المصرى السادات، أن لنا حق المطالبة بالسيادة على هذه المناطق من أرض إسرائيل، أنها أرضنا، وهى بالحق ملك للشعب اليهودى" (١)

ويرتب الحزب على هذه القناعة عدة أمور: —

١ — إن عمليات الاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة مشروعة تماماً، وحق إسرائيلى لا نقاش فيه.

٢ — إن وجود قوات جيش الدفاع الإسرائيلى فى الضفة والقطاع، ضرورة قصوى، إذ أنها تمثل تجسيداً للسيادة الإسرائيلية الفعلية فى هذه المناطق. وليس لدى الحزب أدنى استعداد فى إطار أية اتفاقية للتسوية أن يقبل بانسحاب الجيش الإسرائيلى. وقد أكد بيجين على هذه القناعة لدى الحزب فى جلسة الكنيست المشار إليها فذكر "أريد أن أعلن من على منصة الكنيست أن وجود قوات جيش الدفاع الإسرائيلى فى "يهودا والسامرة" وقطاع غزة أمر بديهى .. لذا فإنه من المعروف أن من يريد اتفاقاً معنا عليه أن يكلف نفسه القبول بإعلاننا أن جيش الدفاع الإسرائيلى سيبقى مرابطاً فى يهودا والسامرة وقطاع غزة" (٢).

٣ - معنى ما سبق أن الحزب ليس لديه أدنى استعداد للتخلى عن السيادة الإسرائيلية الفعلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة لأية "سلطة أجنبية" أيا كانت، ويعتبر الحزب أن استعداداً من هذا القبيل من شأنه أن يضع الأساس بشكل لا مفر منه لدولة فلسطينية. (٣)

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول أن موقف الحزب قاطع فى رفضه لإقامة "دولة فلسطينية" فى الضفة والقطاع، وقاطع بالتالى فى رفضه للتفاوض مع أية جهة فلسطينية بهذا الخصوص (٤). والحزب فى رفضه للدولة الفلسطينية يؤكد دائماً فى بياناته والقرارات التى تصدر عن مؤتمراته على ثلاثة أمور. -

١ - إن مثل هذه الدولة لو قامت، فستقع تحت السيطرة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية (التى يشير إليها الحزب باستمرار باعتبارها منظمة للقتلة)، الأمر الذى سيشكل خطورة قصوى على صميم وجود إسرائيل. (٥)

٢ - إن هذه الدولة ستكون قاعدة سوفيتية فى قلب الشرق الأوسط. (٦)

٣ - إن التصدى لإقامة دولة فلسطينية، هو مصلحة إسرائيلية — غربية مشتركة، إذ أن هذا الأمر ضرورة لكبح مسار التوسع السوفيتى فى المنطقة. (٧)

أما فيما يتعلق بالحزب الثانى فى ائتلاف الليكود، حزب الأحرار المستقلين، فيميز موقف الحزب إزاء الصراع الإسرائيلى — العربى من ناحية المبدأ أمران: -

١ - يقر الحزب بضرورة القبول بمبدأ "الحلول الإقليمية الوسط" على جبهات الصراع الثلاث.

٢ - يقر الحزب بوجود هوية قومية فلسطينية، ويقر بأهمية حل المشكلة الفلسطينية فى أية محاولة لتسوية سلمية للصراع.

ولقد أقر مركز الحزب في جلسة عقدها في مارس ١٩٧٦، والمؤتمر العاشر للحزب الذى عقد فى فبراير ١٩٧٧، المبادئ التى يتبناها الحزب إزاء المشكلة الفلسطينية والتى يمكن إجمالها فيما يلى: –

١ – أن يتم حل المشكلة الفلسطينية على أساس قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ فى مفاوضات المشاركين فيها هم دولة إسرائيل والمملكة الأردنية ووفد فلسطينى مخول يعترف بدولة إسرائيل ويكون مستعداً لإحلال السلام ضمن حدود متفق عليها ومعترف بها.

٢ – أن حل المشكلة الفلسطينية يكون فى إطار دولة أردنية – فلسطينية يكون النظام فيها فيدرالياً.

٣ – أن الحزب ضد قيام دولة ثالثة (فلسطينية) بين إسرائيل والأردن.[٨]

ولقد أعاد موشيه كول زعيم الحزب، التأكيد على هذه المبادئ وهو بصدد التعليق على موقف الحزب من مشروع بيجين للحكم الذاتى فى ديسمبر ١٩٧٧[٩].

وفيما يتعلق بكتلة لاعام، التجمع الحزبى الثالث فى ليكود، فيرفض هو الآخر رفضاً قاطعاً فكرة إقامة دولة فلسطينية من ناحية المبدأ، والاتجاه العام داخل كتلة لاعام يتبنى فكرة "الحل الوظيفى" وتنبغى الإشارة هنا إلى أن الذين يقبلون بذلك "الحل الوظيفى" يقبلونه فى إطار أنه سيضمن (كما ذكر أحد وزيرى كتلة لاعام فى الحكومة) المبادئ التالية: –

– عدم إقامة دولة فلسطينية.
– استمرار حق الاستيطان وتوسيعه.
– ضمان وجود الجيش الإسرائيلى.
– منح عرب "يهودا والسامرة" قدراً من الحكم الذاتى المحلى.[١٠]

بعد هذا الاستعراض لموقف أحزاب تكتل الليكود، يمكن القول أن موقف هذا التكتل يقوم بصفة أساسية على الرفض القاطع لفكرة "إقامة" دولة

فلسطينية فى الضفة والقطاع، وضرورة فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة فى هذه المناطق وتدعيمها بكل الوسائل وإذا كان هناك تيار داخل الليكود يقر بأهمية إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، ويطرح هذا الحل ممثلاً فى دولة أردنية – فلسطينية، فتنبغى الإشارة إلى أن حزب حيروت يمثل الثقل الأساسى داخل الليكود، وفكر وموقف الليكود يتحدد بصفة أساسية فى ضوء فكر وموقف حيروت.

أما الحركة الديمقراطية من أجل التغيير (داش) والتى يتزعمها الجنرال ايجاد يادين، والحزب الثانى فى الائتلاف الحاكم، فقد نشرت صحيفة دافار فى فبراير ١٩٧٧، أنه بدأ يتبلور موقف داخل الحركة بالنسبة للضفة الغربية يقوم على المبادئ التالية:

١ – لا توافق الحركة على وجود جيش عربى مهما كان غربى نهرى الأردن.

٢ – أن التعبير عن الهوية القومية لعرب الضفة الغربية وغزة يجب ألا يكون فى إسرائيل بل فى دولة عربية مجاورة (الأردن).[١١]

٣ – أنه ليست هناك أية نية من جانب الحركة للموافقة على إقامة "دولة ثالثة" بين إسرائيل والأردن.[١٢]

وفى أثناء زيارة الرئيس السادات لإسرائيل، وفى لقائه مع الكتل البرلمانية فى الكنيست صرح يادين بأن "الحركة الديمقراطية من أجل التغيير تؤيد موقف الحكومة إزاء بعض القضايا ومن بينها معارضة إقامة الدولة الفلسطينية والعودة إلى حدود ١٩٦٧ – والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية" وأضاف إلى ذلك عضو الكنيست امنون روبنشتين الذى ينتمى إلى (داش) أيضاً "لقد حضر الرئيس السادات إلى إسرائيل وهو يعلم جيداً أن ٩٠٪ من أعضاء الكنيست يعارضون العودة إلى حدود ١٩٦٧ ويعارضون إقامة الدولة الفلسطينية" [١٣].

أما الحزب القومى الدينى (المفدال) فنظراً للارتباط القائم بين الحزب وبين حركة "غوش ايمونيم" فإن المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة وغزة تحتل لديه أولوية مطلقة فى أية نقاشات، ويعتبر الحزب أن المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية هى حزام أمنى لإسرائيل ويجب أن تبقى كذلك.

وقد صرح يهودا بن مئير، رئيس كتلة المفدال فى الكنيست، تعليقاً على مشروع بيجين قائلاً "إن كتلة المفدال البرلمانية كلها تقف إلى جانب المستوطنين فى مطلبهم لتدعيم المستوطنات وتأمين مستقبلها"[١٤] ويلتقى المفدال مع حيروت فى الادعاء بالحق التاريخى لليهود فى ملكية الضفة وفى هذا الإطار من الطبيعى أن يلتقى المفدال مع التيار الغالب داخل الائتلاف الحاكم الذى يرفض مجرد مناقشة إمكانية قيام دولة فلسطينية، ويرفض التفاوض مع أى ممثلين فلسطينيين.

موقف ائتلاف المعراخ:

أ - حـزب العمـل:

ينطلق التيار الأساسى فى حزب العمل فى نظرته للضفة الغربية وقطاع غزة من نفس الأساس الذى ينطلق منه الاتجاه الغالب داخل الليكود، وهو الادعاء بأن الضفة وغزة جزء من أرض إسرائيل التاريخية، ومن ثم ملك للشعب اليهودى.

وقد تدرج موقف حزب العمل إزاء قضية الدولة الفلسطينية وإزاء كيفية حل المشكلة الفلسطينية، منذ مطلع السبعينات على النحو التالى:

فى عام ١٩٧١، رفضت قيادة الحزب ومؤتمره اقتراحين تقدمت بإحداهما اللجنة المركزية لمنظمات الشباب بالحزب، وينص على ضرورة السعى الحثيث نحو السلام وذلك بالتنازل عن قسم من الحقوق التاريخية لإسرائيل، والاعتراف بحق العرب فى إسرائيل بالاستقلال فى جزء من أرض إسرائيل

التاريخية على أساس علاقات حسن الجوار المشترك وثانيهما، تقدمت به اللجنة الفكرية التابعة للحزب، وينص على أن "الحركة الصهيونية الاشتراكية تعترف بحق العرب فى الاستقلال السياسى فى إطار أرض إسرائيل التاريخية على أساس متبادل وهى مستعدة للتنازل عن جزء من حق الشعب اليهودى فى بلاده بما بيديه العرب من استعداد مماثل(١٥).

وفى عام ١٩٧٣ أعلن الحزب فى برنامجه الانتخابى، ربما لأول مرة، عن ضرورة إيجاد حل لمشكلة "الهوية الفلسطينية". (١٦)

وفى مؤتمر الحزب الذى انعقد فى فبراير ١٩٧٧، تضمنت القرارات السياسية التى صدرت عن المؤتمر المبادئ التى يقوم عليها موقف الحزب إزاء كيفية حل المشكلة الفلسطينية وإزاء الدولة الفلسطينية، وتمثلت هذه المبادئ فيما يلى:

- يقوم اتفاق سلام مع الأردن على وجود دولتين مستقلتين، إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية شرقى إسرائيل وفى الدولة الأردنية – الفلسطينية المجاورة يستطيع العرب الفلسطينيون، والأردنيون أن يعبروا بشكل كامل عن الهوية المستقلة من خلال السلام وحسن الجوار مع إسرائيل.

ترفض إسرائيل إقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة أخرى غربى نهر الأردن. (١٧)

وينبغى الإشارة هنا إلى أن الحزب، إذ يطرح حل المشكلة الفلسطينية فى إطار دولة أردنية – فلسطينية، فإنه يرفض بشكل قاطع أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً فى مفاوضات إقامة مثل هذه الدولة، بل والأكثر من هذا يرفض أن يكون هناك وفد فلسطينى مستقل فى المفاوضات أيا كانت هويته، وحتى لو قبل الاعتراف بإسرائيل ويصف قادة الحزب القبول بمثل هذا الوفد المستقل، أنه بداية "الحمل" بالدولة الثالثة (١٨) ويطرح قادة الحزب أن

يكون تمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال الوفد الأردني في المفاوضات.

ويقدم قادة حزب العمل أكثر من مبرر لرفضهم قيام دولة فلسطينية، فشيمون بيريز يعتقد بأن "من واجب إسرائيل أن تمنع قيام كيان موال للسوفيت بين إسرائيل والأردن ولا يجب أن توافق على كيان كهذا بالقرب من مراكزها الحيوية" ويرى "أن من الجنوب تحويل الخط الأخضر أو أي خط مواز له إلى ستار حديدي وحقل للألغام وجدار تجري من جانبه أعمال الإرهاب والحرب ضد الإرهاب" كما نشرت صحيفة هاآرتس في ١٩٧٦/١٢/١٥ عن ايجال الون اعتراضه على قيام دولة فلسطينية خوفاً من قيامها بمحاولة التوسع باتجاه الأردن أو إسرائيل طالما أن منظمة التحرير هي التي سترأسها، وحاييم بارليف يرى أن قيام دولة فلسطينية لن يمكن إسرائيل من ضبط الأمور، ولن تستطيع إسرائيل في حال قيام دولة كهذه أن تملي لأمد طويل عدم وجود جيش فيها، كما أن منظمة التحرير حتى بعد اعترافها بإسرائيل تظل معادية لها وكياناً سوفيتياً.[١٩]

والحزب إذ يطرح حل مشكلة الفلسطينيين في إطار الأردن، فإن قادته يعتقدون أن هذا هو الطريق الوحيد لتصفية منظمة التحرير كقيادة للفلسطينيين، إذ يعتقدون أن تقديم "تنازلات" للأردن في الضفة الغربية وإعطاء الملك حسين موطئ قدم فيها هو بمثابة ضربة موجهة بالأساس لمنظمة التحرير.[٢٠]

والمبادئ السابقة التي يقوم عليها موقف الحزب إزاء "الدولة الفلسطينية" هي التي حكمت ردود فعل قادة الحزب لمشروع بيجين للحكم الذاتي، والمتتبع لتصريحات قادة الحزب بهذا الصدد، يمكنه أن يرصد تأكيدهم على أمرين:

١ - إبداء التخوف من أن مشروع بيجين للحكم الذاتي قد يؤدي في النهاية إلى قيام دولة فلسطينية!! على نحو ما ذكر آلون من أن "منح الحكم

الذاتى ليهودا والسامره وقطاع غزة سيؤدى إلى خلق دولة فلسطينية فى هذه المناطق".[٢١] وعلى نحو ما ذكر رابين أيضاً من أنه "تكمن فى حكم ذاتى كهذا نواه لشخصية فلسطينية بل ربما لدولة فلسطينية". [٢٢]

٢ -التأكيد على الضرورة المطلقة لوجود قوات جيش الدفاع الإسرائيلى فى الضفة والقطاع وطرح ذلك كضرورة للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية من جانب، وكضرورة لفرض الإرادة الإسرائيلية على المجلس الإدارى (المفترض قيامه فى ظل الحكم الذاتى المقترح) من جانب ثان.[٢٣]

ب - حزب المابام

يتضمن برنامج حزب المابام فصلاً متعلقاً بالعلاقات الإسرائيلية - العربية يدور حول ثلاثة مبادئ:

١ - تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين.

٢ - المطالبة بمساواة مدنية وثقافية كاملة من أجل الأقلية العربية فى دولة إسرائيل.

٣ - التطلع إلى إنشاء وحدة الأراضى الفلسطينية بكاملها بالطرق السلمية وعلى أساس الاتفاق بين الشعوب والدول التى تشكل جزءاً من هذه الأراضى.[٢٤]

وفى يونيو ١٩٦٨، نشرت مجلة "النظرة الجديدة" التى تعبر عن فكر الحزب مشروعاً تقدم به زالمان شن، يتضمن أن حل المشكلة يكمن فى إقامة دولة ثنائية القومية بين إسرائيل والأردن على أسس دستورية يمكن الاتفاق عليها وتتضمن مبادئ وقواعد أبرزها أن تكون الدولة اتحاداً للمناطق اليهودية والعربية مع ضمان الحكم الذاتى لكل منهما فى شئون الثقافة والتعليم والمسائل الدينية، وتكون الدول ملكية دستورية يرأسها ملك الأردن الحالى والذى يستمر فى منصبه طول حياته .. إلخ. وتضمن المشروع أن نجاح

الاتحاد اليهودى العربى يعتمد إلى حد كبير على الحل العادل لمشكلة اللاجئين العرب واليهود.(٢٥)

وفى اجتماع مجلس الحزب السابع والعشرين فى ديسمبر ١٩٧٧ لمناقشة التطورات السياسية، ظهرت فى الاجتماع فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة اتجاهات للقبول بالحل الوظيفى، وفى ختام المناقشات صدر بيان سياسى تضمن عدة نقاط أهمها: –

- أن تسويات السلام غير ممكنة بدون سياسة واضحة تقوم على الحل الإقليمى الوسط والجوهرى فى كافة القطاعات وعلى أساس حدود آمنة ومعترف بها لدولة إسرائيل وحل القضية الفلسطينية.
- أن إسرائيل ستكون مستعدة لأن تشرك فى المفاوضات كل جهة فلسطينية تعترف بوجود إسرائيل وسيادتها.
- أن الأردن والفلسطينيين يشكلا معا عنصراً عظيم الأهمية فى التوصل إلى تسوية.(٢٦)

وعموماً يمكن القول أن الموقف الذى يتبناه الحزب إزاء قضية الدولة الفلسطينية لا يختلف كثيراً عن موقف حزب العمل، إذ تتلخص وجهة نظره فى النهاية فى حل المشكلة فى إطار الأردن، بما يعنيه ذلك من رفض لدولة فلسطينية مستقلة. ووجه الخلاف الأساسى يدور فى الواقع حول مسألة التفاوض مع الفلسطينيين، فبينما يرفض حزب العمل التفاوض مع أية جهة فلسطينية حتى لو اعترفت بإسرائيل، يقبل المابام التفاوض مع كل جهة فلسطينية تعلن اعترافها بإسرائيل وسيادتها.

بعد استعراض المواقف المختلفة لأحزاب الائتلافين الحزبين الكبيرين فى إسرائيل، الليكود والمعراخ يمكن القول أن جوهر موقف كلا الائتلافين إزاء إقامة "دولة فلسطينية" مستقلة، واحد، وهو الرفض القاطع لمثل هذه الدولة. وهامش الخلاف بين الائتلافين، أو بين التيارات المختلفة داخل كل ائتلاف، هامش محدود للغاية. وهذا الخلاف، خلاف بين تيارين: –

- تيار يرفض رفضاً باتاً تقديم أية "تنازلات" فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وينادي بضرورة فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة فى هذه المناطق انطلاقاً من ادعاءات بأحقية تاريخية للشعب اليهودى فى هذه المناطق.
- تيار يرى إمكانية تقدم بعض "التنازلات" فى هذه المناطق فى مقابل السلام، والذين يطرحون إمكانية تقديم هذه "التنازلات" يطرحون تقديمها فى إطار تسوية مع الأردن بالاساس، ولا يطرحون تقديمها لجهة فلسطينية.

وفى هذا الإطار، من الطبيعى ان تلتقى أحزاب التيار الغالب داخل الائتلافين على رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطينى.

وإذا كان قادة الأحزاب الإسرائيلية فى الائتلافين يقدمون مبررات عديدة لرفضهم الاعتراف بمنظمة التحرير، ورفضهم لدولة فلسطينية، فإن الأسباب الكامنة وراء هذا الرفض، أبعد فى الواقع مما يقدمه هؤلاء القادة بكثير. لقد دأب قادة هذه الأحزاب على الحديث عن الفلسطينيين بوصفهم "عرب إسرائيل" ومن ثم فإنهم يفقدون الحق فى العيش فى فلسطين بمجرد مغادرتها. ومن جانب ثان، فإن الاعتراف بقومية فلسطينية وبوجود ممثلين شرعيين للفلسطينيين أيا كانت درجة "اعتدالهم" ينظر إليه هؤلاء بوصفه أمرا فى غاية الخطورة، حيث أن هذا الاقرار من شأنه أن يفتح ملف القضية كلها، ويطرحها من جذورها، منذ الغزو الصهيونى لفلسطين.

وحيث أن إسرائيل ليس لديها استعداد للاعتراف بهيئة فلسطينية تمثل الفلسطينيين، فإنها لا ترغب فى واقع الأمر فى اعتراف الفلسطينيين بها. ومن أجل هذا يلاحظ ان المسئولين الإسرائيليين كفوا عن المطالبة باعتراف منظمة التحرير بإسرائيل واكتفوا بالتأكيد على رفض التعامل مع المنظمة.

وأثناء زيارة كورت فالدهايم للمنطقة فى فبراير ١٩٧٧، أخبره كل من رابين وآلون ان إسرائيل "قد ارتكبت خطأ عندما طالبت فى التصريحات المبكرة باعتراف المنظمة بإسرائيل، وأنها فى واقع الأمر لم تبحث عن هذا الاعتراف ولم تهدف إليه، وإسرائيل لن تعترف بهذه المنظمة حتى لو اعترفت بإسرائيل"[٢٧].

وفى هذا الإطار – من المنطقى ألا يتقبل قادة الأحزاب الكبرى فى الائتلافين بارتياح قبول منظمة التحرير إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة نظرا لما يمكن أن يلقاه هذا القبول من تأييد دولى يضع إسرائيل فى مأزق. وعلى العكس من هذا، يفضل هؤلاء القادة أن يمضى الفلسطينيون فى تشددهم، إذ يسهل هذا تقديمهم للعالم باعتبارهم مجموعة من "القتلة والارهابيين".

وبالإضافة إلى الاعتبارات السابقة ثمة عامل آخر يفسر تفضيل بعض هذه الأحزاب لحل المشكلة فى إطار الأردن. إذ يعلم المسئولون فى هذه الأحزاب، ان منظمة التحرير سوف تطالب فى حالة مفاوضات لإقامة دولة، بكل الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن الأردن سوف تطالب بأقل من هذا[٢٨].

٣- موقف بعض أحزاب وقوى الرفض فى إسرائيل:

سوف نعرض هنا لموقف ثلاثة أحزاب وقوى الرفض فى إسرائيل، الحزب الشيوعى الإسرائيلى، والمنظمة الاشتراكية الإسرائيلية، ومجموعة أورى افنيرى.

أ- الحزب الشيوعى الإسرائيلى (راكاح)

تضمن مشروع الحزب للسلام الذى أقره مؤتمره الثامن عشر فى ديسمبر ١٩٧٦، من بين ما تضمن ما يلى: –

- تحترم حقوق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة إلى جانب إسرائيل.
- تضمن تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لمقررات الأمم المتحدة التى تعترف بحقهم فى الاختيار بين العودة والتعويض[٢٩].

وفى مطلع مارس ١٩٧٧، وقع كل من الحزب الشيوعى الإسرائيلى ومنظمة الفهود السود على إقامة جبهة تحمل أسم "جبهة ديمقراطية من أجل السلام والمساواة[٣٠]" وتضمن برنامج الجبهة النضال من أجل، حدود سلام معترف بها وآمنة بين إسرائيل والدولة العربية، وتكون هذه الحدود خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ التى على إسرائيل الانسحاب إليها ومن أجل الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل ذات السيادة".

وعلى العموم، يقر الحزب الشيوعى الإسرائيلى باستمرار بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة، إلا أنه يحرص فى ذات الوقت على التأكيد على ضرورة أن تظل إسرائيل دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد حرص الحزب على تأكيد موقفه هذا طوال فترة المفاوضات المصرية – الإسرائيلية وأثناء لقاء الرئيس السادات بأعضاء كتلة راكاح فى الكنيست صرح رئيس الكتلة بأنه "...على إسرائيل أن تنسحب كاملا وأن تنشأ دولة فلسطين.. وهذا فى صالح إسرائيل، وكل من يعارض ذلك لا يخدم السلام ولا يخدم إسرائيل[٣١]".

وعندما طرح بيجين مشروعه للحكم الذاتى، رفض المكتب السياسى للحزب هذا المشروع ووصفه بأنه "غطاء لاستمرار السيطرة العسكرية والسياسية الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجاهل للشعب الفلسطينى وحقه فى إقامة دولته المستقلة[٣٢]".

ب– المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية (ماتسبن)

يتحدد موقف المنظمة فيما يلي:

- توجه المنظمة فى البداية نقدا حادا للشعار الداعي إلى "دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية المستقلة" التى يتمتع كافة سكانها من مسلمين ويهود ومسيحيين بحقوق متساوية بغض النظر عن ديانتهم، إذ تعتبر أن العجز الأساسى فى هذا الشعار يكمن فى قفزه الكلى على المسألة القومية بشكل عام والواقع الإسرائيلى بشكل خاص، إذ أن الشعب الذى يتكلم العبرية فى المنطقة ليس مجرد جماعة دينية، فالشعب الإسرائيلى يتصف بالخصائص المشتركة للقومية وروابطها أو بعبارة أدق يشكل الإسرائيليين قومية فى طور التكوين كما أن العرب يشكلون أيضا قومية فى طور التكوين.

وتؤكد المنظمة أنه لا يمكن حل القضية ضمن الإطار الفلسطينى الضيق، فلو قامت دولة ديمقراطية بسيطة فى فلسطين، ستضم هذه الدولة أكثرية يهودية ولن يمنعها شئ من أن تكون مثل إسرائيل الحالية، ولو قامت دولة ثنائية القومية بالمعنى المعروف – ستكون مخلوقا "مصطنعا" يفصل عرب فلسطين عن العالم العربى ككل وعن العملية الثورية الجارية فيه، كما انه لا توجد ضمانات داخلية فى بنية الدولة ثنائية القومية تمنع إحدى القوميتين من السيطرة على الأخرى[٣٣].

- وترفض المنظمة رفضا تاما الاقتراحات القائلة بإنشاء دولة عربية فلسطينية مؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة تكون تحت حماية إسرائيل لأن ذلك يعنى فى الواقع ضم هذه الأقاليم لإسرائيل دون أن يكون لسكانها حتى حقوق المواطن فى إسرائيل. وترى – المنظمة ان "محمية" فلسطينية من هذا النوع ستكون شبيهة "بالبانتوستان" التى تريد حكومة جنوب أفريقيا أقامتها للشعب الأفريقى.

- وتدعو المنظمة منذ عام ١٩٦٦ إلى منح الشعب الفلسطينى حق تقرير مصيره بنفسه وتعتبر ان التنفيذ الصحيح لمضمون الشعار لا يعنى خلق دولة

فلسطينية منفصلة أو دمج الشعب الفلسطيني في المجتمع العربي على أساس الوضع الراهن وتوازن قواه بل يعني قيام دولة اتحادية اشتراكية في الشرق الأوسط . وبعبارة أخرى، تؤكد المنظمة أنه لا معنى لمبدأ تقرير المصير (سواء بالنسبة للشعب الفلسطيني أو الشعب الإسرائيلي) قبل نشوء وضع ثوري في المنطقة كلها قادر على إسقاط الصهيونية ومن ثم حل القضية الفلسطينية على أساس الاعتراف بأن الإسرائيليين يشكلون مجموعة قومية وليس مجرد جماعة دينية[٣٤].

ج- مجموعة أورى افنيري

منذ ما قبل ١٩٦٧، يتبنى أورى افنيري موقفا محددا إزاء القضية الفلسطينية وإزاء قضية الدولة الفلسطينية، وينطلق افنيري في البداية من المبادئ التالية:

١ - الاقرار بوجود أمة فلسطينية عربية رغم ان شخصيتها لا تبرز في إطار ذي سيادة، ويرى أفنيري أنه من الأسهل الوصول إلى السلام مع هذه الأمة المقهورة من الوصول إلى السلام مع دول لا تتوق إليه بشكل ملح.

٢ - يرى أفنيري، أنه من الأفضل أن تتحرر الإرادة الفلسطينية من وصاية المصالح الأجنبية (الأردنية والسورية والمصرية) وتبرز في الساحة السياسية بشخصيتها المستقلة والصالحة للحوار.

٣ - يرى أفنيري، ان مقترحات السلام يجب أن تتوجه إلى هذه الأمة أكثر مما تتوجه إلى العالم العربي[٣٥].

هذا من ناحية المبدأ، أما عن تصور أفنيري لكيفية حل القضية الفلسطينية، فيطرح أفنيري منذ ما قبل ١٩٦٧ أيضا، إقامة حلف إسرائيلي - فلسطيني يقوم على أساس:

أ - تقوم دولة فلسطينية على كل الأرض الفلسطينية خارج الحدود الإسرائيلية، وقد تضم هذه الدولة الفلسطينية الضفة الغربية للأردن وقطاع

غزة، ويمكن للضفة الشرقية ان تدخل فى الدولة شرط أن يفسح المجال لسكانها لتقرير ذلك.

ب – تحل القضايا المعلقة بين الطرفين بالوسائل السلمية أثناء محادثات مباشرة بين الحكومة الإسرائيلية وحكومة فلسطين التى ستنشأ.

ج – تتحد الدولتان ضمن إطار فيرالى، وقد تصبح القدس عاصمة الدولتين[٣٦].

ولقد طرح مؤتمر حركة هاعولام هازيه (التى تعتبر عن آراء أفنيرى) فى مارس ١٩٦٨ مشروعا يدور حول الأسس السابقة. إذ ينطلق المشروع من أن فلسطين بأكملها هى وطن لأمتين، الأمة الإسرائيلية والأمة الفلسطينية. وأن تكامل البلاد هو ضرورة نفسية وسياسية واقتصادية ودفاعية للاثنين، ويرتكز هذا التكامل على الاتفاق بين الشعبين بحيث يكون لكل منهما حق الاستقلال القومى، وتتجسد الشخصية القومية للشعبين فى دولتين، دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية بحيث ترتبط كلاهما بإطار سياسى واقتصادى ودفاعى مشترك – وتشجع إسرائيل قيام الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة بشرط أن تكون هذه الدولة مرتبطة منذ إقامتها بمعاهدة مع إسرائيل، وتكون القدس عاصمة الاتحاد الفلسطينى علاوة على كونها عاصمة لإسرائيل وعاصمة لدولة فلسطين، وأن ارتباط الدولتين ببعضهما لا يناقض الانتماء الخاص لكل منهما، إسرائيل للعالم اليهودى وفلسطين للعالم العربى، أما شرق الأردن فسوف يدعى للمشاركة فى هذه الدولة، ويكون لكل دولة سيادة مطلقة فى المسائل التى ينص عليها صراحة فى معاهدة الوحدة الفلسطينية[٣٧].

هذه نماذج ثلاثة فقط للقوى والتجمعات الرافضة فى إسرائيل، وثمة أكثر من مجموعة أخرى (منظمة الفهود السود، الاتحاد الشيوعى الثورى المنشق على (ماتسبن) على سبيل المثال، والحقيقة أنه برغم تميز الطرح الذى تقدمه

هذه الأحزاب والقوى بخصوص قضية الدولة الفلسطينية،إلا أن تأثيرها فى الحياة السياسية فى إسرائيل تأثير هامشى للغاية، وتدور جميعها فى الأغلب فى طار مجموعات المثقفين دون أن يكون لها تأثير فعال على قطاعات الرأى العام الإسرائيلى، والأهم من هذا أن تأثير هذه المجموعات على عملية صنع واتخاذ القرار فى إسرائيل تأثير منعدم بالمرة.

ثانيا : المفكرون الإسرائيليون وقضية الدولة الفلسطينية

تتباين مواقف الكتاب والمفكرين الإسرائيليين إزاء قضية الدولة الفلسطينية وقضية تمثيل الفلسطينيين ما بين مؤيد ومعارض، إلا أنهم على أى الأحوال يقدمون مبررات أكثر عمقا لرفضهم أو لقبولهم مما تقدمه الأحزاب الإسرائيلية.

١- الرافضون لقيام الدولة :

يثير بعض الكتاب الإسرائيليين فى البداية الشكوك حول مدى التمثيل الفعلى لمنظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطينى، وبهذا الصدد ، يثير اتامار رابينوفتش (أستاذ إسرائيلى بمركز شلواح للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية بجامعة تل أبيب) أنه إذا كانت المنظمة قد اعترف بها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى، وإذا كان هذا الاعتراف قد حاز قبولا دوليا، إلا أنه تصاحبه نقاط ضعف عديدة أبرزها[٢٨]:

أ - إن منظمة التحرير تسيطر فقط على جزء قليل من السكان الفلسطينيين فى لبنان وغالبية الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزه خارج نطاق تأثيرها الفعلى.

ب - إن منظمة التحرير منظمة هشه، واتخاذ قرار مصيرى أو خطير يعرض المنظمة لخلافات داخلية حادة.

ج - إن الدعم العربى للمنظمة هو المسئول عن قوتها، ويدلل الأستاذ الإسرائيلى مردخاى ابير (أستاذ الدراسات الشرق أوسطية بالجامعة العبرية) على ذلك، بأنه منذ عقد مضى لم يكن للمنظمة قوة تذكر، وعقب الاعتراف العربى بها، أعطيت لها امتيازات كثيرة (أموالا، وأرضا تنطلق منها، وسيطرة على مخيمات اللاجئين) وعندما سحبت بعض هذه المزايا (ما حدث فى الأردن عام ١٩٧١ على سبيل المثال) بدأت المنظمة فى الانهيار[٣٩].

د - طالما أن إسرائيل والأردن ينظران للمنظمة على اعتبار أنها قائمة على أساس تدميرهما فسوف ترفضان اعتبارها شريكا فى أية مفاوضات للتسوية.

ويقدم الكتاب والأساتذة الإسرائيليون الرافضون لقيام الدولة الفلسطينية مبررات عديدة لرفضهم. فالبعض يرى أن مثل هذه الدولة لن تحل المشكلة الفلسطينية، وبصفة خاصة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم فإن المخاطر التى سوف تترتب على أقامتها أكثر من فوائدها بكثير[٤٠]. والبعض يرى أن إقامة مثل هذه الدولة فى الضفة الغربية وغزة غير ممكن عمليا للاعتبارات الجغرافية ولمحدودية الإمكانات الاقتصادية للمنطقة[٤١]. ويجمع الكتاب الإسرائيليون الرافضون للدولة على الخطورة التى سوف تمثلها على أمن إسرائيل، ويشير بروفيسور موشى معوز بهذا الصدد إلى أن "...إقامة دولة عربية ذات سيادة فى أجزاء من أرض إسرائيل" ستخدم استراتيجية الاستنزاف العربية وستستخدم قاعدة لمزيد من النخر فى كيان إسرائيل، ولأعمال إرهابية وتخريبية واسعة النطاق، وفى النهاية لهجوم عربى شامل داخل الدولة اليهودية[٤٢]". وفى إطار هذا الجانب، يشير البعض أيضا إلى أن أية دولة مستقلة لا يمكن ان توافق على تجريد كل مناطقها من السلاح وعدم التجريد يؤدى إلى المساس بأمن إسرائيل[٤٣]. ويردد غالبية هؤلاء الكتاب أيضا، الإدعاء بأن دولة مثل هذه سوف تكون قاعدة سوفيتية فى المنطقة.

٢- المؤيدون لقيام الدولة:

ينطلق عدد من الكتاب والأساتذة الإسرائيليون من التأكيد على جوهرية حل المشكلة الفلسطينية فى أية تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى، وعلى نحو ما ذكر دانييل بلوخ فى صحيفة دافار فى ١٩٧٥/٤/١٤ "بالنسبة للقضية الفلسطينية، لاشك أنها المسألة الرئيسية لتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى، ومن دون حلها لا توجد أية قيمة حقيقية لأية تسوية أخرى على مر الزمن"(٤٤).

وبرغم أن الذين يطرحون أهمية حل المشكلة الفلسطينية لا يطرحون جميعا "الدولة الفلسطينية" حلا لها، إلا أن عددا منهم يطرح مباشرة مثل هذه الدولة حلا لها، بغض النظر عن الأفكار التى يطرحونها حول هذه الدولة.

ويستند مؤيد وإقامة الدولة الفلسطينية إلى أكثر من مبرر لتأييدهم، والبعض ينطلق من أنه طالما هناك اقرار بوجود الفلسطينيين كفئة أثنية فإنه هذا يعنى أحقيتهم بتعبير سياسى عنهم فى شكل دولة.

ويرد آخرون على المخاوف التى تثار من جانب إسرائيل من جراء إقامة مثل هذه الدولة، فمن ناحية التهديد الذى يمكن ان تشكله الدولة لإسرائيل، يرد البعض بأن هذه الدولة سوف تكون دولة ضعيفة للغاية ومعتمدة بصفة أساسية على المعونات التى تقدمها الدولة العربية وإسرائيل لها، وسوف يكون بمقدور إسرائيل أن تبيدها فى أى وقت، ومن ناحية ما يقال بأن هذه الدولة سوف تكون قاعدة سوفيتية، يرد البعض بأن "دولة فلسطينية قد تتحول حقا إلى قاعدة سوفيتية، ولكن يجب عدم الاعتماد على ذلك كأساس لنبذها حيث أنه وبالقدر نفسه قد تتحول دول أخرى حول إسرائيل إلى قاعدة سوفيتية دون أن يبرر ذلك احتلالها(٤٥)".

وبدون الاستطراد فى المبررات التى يقدمها الكتاب الإسرائيليون المؤيدون لقيام الدولة، يمكن القول أن تأثير هؤلاء يدور فى إطار قطاعات المثقفين فقط ،

وينصب نشاطهم على المقالات التى ينشرونها فى الصحف والدوريات والمؤتمرات أو الندوات التى يشاركون فيها (أحيانا مع شخصيات عربية وفلسطينية). وعلى سبيل المثال عقدت فى إبريل ١٩٧٥ — ندوة فى نيويورك حول "مستقبل فلسطين" وشارك فيها ما تتياهو بيليد (أستاذ إسرائيلى بجامعة تل أبيب) كما شارك فيها الياس توما (أستاذ فلسطينى بجامعة كاليفورنيا) وأصدرا عقب مشاركتها فى الندوة بيانا مشتركا تضمن ما يلى: —

١ — إن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب ان يصدرا إعلانا يتضمن تخليهما عن الحرب والتوسع الإقليمى.

٢ — إن حكومة إسرائيل يجب أن تصدر إعلانا يتضمن إقرارها بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولة فلسطينية فى غرب نهر الأردن فى إطار حدود دولية معروفة.

٣ — يجب أن تصدر منظمة التحرير الفلسطينية إعلانا يتضمن الإقرار بحق الشعب الإسرائيلى فى العيش فى دولته فى سلام وأمن.

٤ — يجب أن تعلن حكومة إسرائيل عن استعدادها للتفاوض مع منظمة التحرير بوصفها ممثلة للشعب الفلسطينى[٤٦].

وفى عام ١٩٧٦ تشكلت "اللجنة الإسرائيلية للسلام الإسرائيلى — الفلسطينى" وضمت عددا كبيرا من الكتاب والأساتذة الإسرائيليين العاملين فى الحقلين السياسى والأكاديمى وأصدرت بيانا سياسيا، تضمن الإقرار بما يلى:

١ — إن هذه الأرض هى وطن لشعبيها، شعب إسرائيل والشعب العربى الفلسطينى.

٢ — إن الطريق الوحيدة للسلام هى التعايش بين دولتين ذواتى سيادة لكل منهما هويته القومية المحددة، دولة إسرائيل للشعب اليهودى، ودولة للشعب العربى الفلسطينى.

٣ - ستكون إقامة الدولة العربية الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ثمرة مفاوضات بين حكومة إسرائيل وممثلين معترف بهم ومخولين من قبل الشعب العربي الفلسطيني دون رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية على أساس الاعتراف المتبادل.

٤ - ستقوم الحدود بين دولة إسرائيل والدولة العربية الفلسطينية على أساس خطوط وقف إطلاق النار كما كانت قبل حرب يونيو ١٩٦٧ مع تعديلات متفق عليها بين الأطراف، بعد حل مشكلة القدس.

٥ - ستكون كلا الدولتين كاملتي السيادة في كل المجالات بما فيها الهجرة والعودة وتحافظ دولة إسرائيل على ارتباطها غير القابل للطعن بالصهيونية والشعب اليهودي في أنحاء العالم، والدولة العربية الفلسطينية على ارتباطها بالعالم العربي(٤٧).

ثالثا : مشروعات إسرائيلية للدولة الفلسطينية

سوف نعرض هنا لثلاثة مشروعات يقدمها إسرائيليون للدولة الفلسطينية، مشروع رعنان فايتس، ومشروع مائير باعيل، ومشروع جوزيف بن داك.

١- مشروع رعنان فايتس :

رعنان فايتس مهندس زراعي ودكتور في الفلسفة، وعضو مجلس التخنيون، ورئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية منذ ١٩٦٣.

يعرض فايتس مشروعا بتقسيم فلسطين إلى ٨ ألوية (٥ يهودية و٣ عربية) يتمتع كل منها باستقلال ذاتي وتحكمها جميعا حكومة مركزية وقد تضمن الاقتراح ما يلي:

- أنه فى حالة التوصل إلى اتفاق مع الأردن، تستطيع الأولوية العربية الثلاثة (نابلس والخليل وغزة) الانضمام إلى المملكة الأردنية بأى أسلوب أو صورة تستسيغها.
- وفى حالة عدم التوصل إلى اتفاق مع الأردن، تنطبق تدريجيا قواعد الاستقلال فى العمل على الألوية العربية، وتقام فى كل من الأولوية الثلاثة دوائر محلية تتولى القضايا الداخلية للواء فى مجال التنمية والخدمات.
- وفي مرحلة لاحقة، في حال تبدد الأمل فعلا بالتوصل إلى اتفاق سلام قريب مع الأردن، سيكون بالإمكان اختيار أحد بديلين:
  - إقامة دولة فلسطينية.
  - إقامة دولة فيدرالية.

الدولة الفلسطينية – يمكن إقامتها بواسطة توحيد الألوية العربية الثلاثة (نابلس والخليل وغزة) فى وحدة سياسية واحدة، وتكون لها الحقوق الكاملة ما عدا إقامة جيش وامتلاك أسلحة.

اما الدولة الفيدرالية، فيمكن إقامتها على النحو التالي:

أ – تشكل أرض إسرائيل وحدة واحدة بالنسبة إلى الأمن والعلاقات الخارجية، تديرهما حكومة مركزية، وتتولى إدارة محلية فى الألوية جميع الشئون الداخلية بما فى ذلك تقديم الخدمات ومباشرة أعمال التنمية.

ب – تتكون الدولة الفيدرالية من ثمانية ألوية وستكون عاصمتها القدس، وستكون خمسة ألوية (صفد وحيفا وتل أبيب وأشدود وبير سبع) ذات أكثرية يهودية محضة، وثلاثة ألوية (نابلس والخيل وغزة) تتكون من سكان العرب أساسا.

ج – ستكون القدس عاصمة الدولة ومقرا للحكومة المركزية، وتشكل القدس لواء قائما بذاته، ولا ينتمى إلى أى من الأولوية الأخرى.

د – سينتخب كل لواء ممثلين بعدد محدد ومتساو لبرلمان الدولة الذى سيتولى تشكيل الحكومة المركزية، وستكون الحكومة المركزية مسئولة عن قضايا الأمن والخارجية والنقد والجمارك والتنسيق بين الألوية.

هـ – وسينتخب كل لواء مجلسا خاصا به، وسيشكل المجلس الحكومة المحلية للواء وستكون مسئولة عن المجالات الداخلية كمشروعات التنمية والاستيعاب والهجرة والتربية والصحة والشئون الاجتماعية والدين إلى غير ذلك.

و – تخاض الانتخابات لعضوية البرلمان ومجالس الألوية بكتل قطرية وإقليمية.

ز – لن تكون هناك رابطة جغرافية بين مكان سكن المواطن وبين انتمائه للواء وبهذه الطريقة يستطيع العرب من مواطنى إسرائيل الذين يرغبون فى ذلك الانتماء إلى أحد الألوية العربية دون نقل مكان سكنهم.

ويرى فايتس، ان إمكان التوصل إلى اتفاق مع الأردن أفضل من نواح عديدة، والإمكان الثانى، إقامة دولة فلسطينية أفضل من الثالث، فالامكان الثالث لا يتمشى مع المبادئ الأساسية وخصوصا أنه لا يتفق مع مبدأ المحافظة الكاملة على الطابع اليهودى لدولة إسرائيل. إلا أن امكان اقامة دولة فيدرالية أفضل على أى الأحوال من الانحدار التدريجى وغير الموجه والخطر نحو ضم مناطق مزدحمة بالسكان العرب[٤٨].

٢- مشروع مائير باعيل:

مائير باعيل، القائد السابق للمدرسة المركزية للضباط بجيش الدفاع الإسرائيلى، وانضم بعد ذلك إلى حزب "شيلى".

ويقدم باعيل مشروعا متكاملا لدولة فلسطين، وينطلق من أنه حتى لو لم يكن لدى الدول العربية مصلحة واضحة فى قيام دولة فلسطينية، فإن قيام

مثل هذه الدولة يعد مصلحة حيوية لإسرائيل ذاتها، ومن ثم فعلى إسرائيل أن تطور من جانبها برنامجا سياسيا يعنى بإفساح الطريق أمام تحقيق آمال الفلسطينيين القومية، يقوم على الأسس التالية:

أ - المبدأ الأيديولوجي: ان دولة إسرائيل تقر بحق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير مصيره فى أرض إسرائيل (فلسطين) جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل التى تعد تعبيرا عن حق الشعب اليهودى فى تقرير مصيره فى إسرائيل مع التأكيد على ضرورة الاعتراف المتبادل من جانب اليهود والفلسطينيين بالحقوق القومية لكل طرف.

ب - المبدأ السياسى: من أجل تحقيق المبدأ السابق، فإن دولة إسرائيل على استعداد من ناحية المبدأ لان تجلو عن الضفة الغربية وقطاع غزة وجزء من القدس الشرقية، وذلك للتمكين من إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى هذه المناطق، ومرتبطة بعلاقات فيدرالية مع الأردن أو مع الأردن وإسرائيل معا، كما سوف يقرر الفلسطينيون.

ج - مع من وعن ماذا سوف تتم المفاوضات: من أجل تحقيق المبدأ السياسى، فإن إسرائيل على استعداد للتفاوض مع أى عنصر فلسطينى معتمد بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والمنتخبون للمجالس البلدية فى الضفة الغربية.

وسوف تناقش فى هذه المفاوضات تفاصيل الاتفاقات السياسية التى سوف تقيم السلام بين إسرائيل والدولة الفلسطينية مع التأكيد على النقاط التالية:

١ - الحدود الجغرافية النهائية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.

٢ - وضع القدس: وسوف يكون موقف إسرائيل، ان القدس الشرقية سوف تعطى للدولة الفلسطينية، ولكن المدينة ككل سوف تدار بوصفها سلطة

محلية واحدة بواسطة إدارة إسرائيلية – فلسطينية مشتركة، وإدارتين فرعيتين منفصلتين وتكون الحدود داخل القدس مفتوحة.

٣ – الاتفاقيات الاقتصادية: وتشمل ترتيبات العملة واستثمار رؤوس الأموال، وانتقال العمالة والبضائع والسياح، ووسائل الانتقال والكهرباء ....الخ.

٤ – تنظيم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

٥ – اتفاقات نزع السلاح وتحديد القوات العسكرية، وبوضوح سوف توجد قوة بوليسية فى الدولة الفلسطينية، وحجم قوتها سوف يحدد بطريقة تشبه القيود العسكرية التى طبقت فى النمسا قبل انسحاب قوات الدول الأربع الكبرى فى ١٩٥٥ ، وسوف تضمن الدول الكبرى تنفيذ هذا الاتفاق.

٦ – ترتيبات التفتيش: سوف تقام ترتيبات للتفتيش وللتعاون العسكرى والبوليسى، وتقر مبادئ لتسليم المجرمين والإرهابيين، كما سوف تقام ترتيبات للتفتيش بواسطة الأمم المتحدة.

٧ – مشكلة اللاجئين: سوف تحل مشكلة اللاجئين من ناحية المبدأ فى إطار الدولة الفلسطينية، وسوف تشارك إسرائيل فى تمويل عملية إعادة توطينهم، وسوف يسمح لعدد محدود من اللاجئين بالانضمام إلى عائلاتهم فى إسرائيل بناء على اعتبارات عائلية.

٨ – سوف توضح فى المفاوضات مراحل تنفيذ البرنامج.

٩ – وضع الأردن: نظرا للدور الحيوى والايجابى الذى يمكن أن تلعبه الأردن فى حل المشكلة الفلسطينية، فإن الحكومة الإسرائيلية تدعو الحكومة الأردنية للمشاركة فى المفاوضات بناء على هذا البرنامج.

وفى النهاية يرد باعيل على المخاطر التى تثار بصدد قيام الدولة، ويرى أن هذه المخاطر لا أساس لها لسببين: الأول: ان هذه الدولة ستكون محاطة من

جميع الجوانب من إسرائيل والأردن، والتفوق العسكرى الإسرائيلى سيكون دوما تفوقا كاسحا، الأمر الذى سيتيح لإسرائيل ان تدمرها فى أى وقت، والثانى: ان مثل هذه الدولة ستعيش فى الغالب على الاعانات التى تقدمها الدول العربية وإسرائيل لها، وستنشأ شبكة علاقات ومصالح مشتركة بين الدولتين[٤٩].

٣- مشروع جوزيف بن داك :

يقدم بن داك فى البداية أربعة مبادئ للتعايش المشترك بين الحضارتين الإسرائيلية والفلسطينية ولحل المشكلة الفلسطينية:

١ – القبول: ان التعايش المشترك بين الحضارتين مشروط فى البداية بالقبول المشترك بحق الآخرين فى التمايز. ومن ثم فان الأولوية الأولى لحل المشكلة الفلسطينية، تتمثل فى الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين العرب.

٢ – الحقيقة: هذا التعايش المشترك مشروط بحق كل مجتمع فى أن يقدم بصورة صحيحة وبدون تحيز لشعب المجتمع الآخر. ومن ثم فالأولوية الثانية لحل المشكلة، ضرورة القيام بجهد تعليمى مكثف يهدف إلى الموضوعية فى عرض المعلومات، بالإضافة إلى تطوير قنوات اتصال بين الشعبين.

٣ – المساواة: هذا التعايش مشروط أيضا بحق كل مجتمع فى أن يعتبر متساو مع الآخر اخلاقيا وجدير بالتعاون معه. ومن هنا، فان مفتاح مستقبل الفلسطينيين والإسرائيليين يكمن فى بناء علاقة جديدة فيما بينهما ومع شعوب الشرق الأوسط قائمة على مفهوم التعاون.

٤ – التبادل: هذا التعايش مشروط أخيرا بحق كل مجتمع فى أن يتوقع من الأفراد أن يسهموا بنشاط لصالح بعضهما البعض على الأقل فى الشئون الروحية والثقافية.

ثم يقدم بن داك بعد ذلك الأسس التى يمكن أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية وتتمثل فيما يلى:

١ – إقامة منطقة أو مناطق فلسطينية مستقلة عن إسرائيل والأردن، وإقامة السلطة الفلسطينية فى هذه المناطق يجب أن يكون محصلة مفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير. وقد تضم هذه المناطق، معظم الضفة الغربية ومنطقة الحماة (جنوب مرتفعات الجولان) وقطاع غزة. وقد تمتد إلى شمال سيناء (العريش على سبيل المثال).

٢ – دعوة وتشجيع اللاجئين العرب للإقامة فى هذه المناطق.

٣ – تطبيق قانون عودة فلسطينى لمدة غير محدودة مشابه لقانون العودة اليهودى يتيح للأقليات الفلسطينية فى أى بلد العودة الى فلسطين.

٤ – السماح بحرية الاختيار بين البقاء فى إسرائيل أو العودة لفلسطين أو التعويض.

٥ – تنظيم دعم مالى دولى، يشارك فيه المجتمع الدولى والدول العربية والقوى الدولية.

٦ – تنظيم دعم مالى اختيارى يقوم به الأشخاص والمؤسسات الأخرى.

٧ – تكون الحدود بين إسرائيل وفلسطين مفتوحة لحرية الحركة للأشخاص والبضائع.

٨ – إقامة وتطوير قاعدة صناعية وحضرية لاقتصاد المنطقة.

٩ – إقامة نظام اتصال يضمن الترابط بين المنطقة والدول المجاورة.

١٠ – تكون القدس الموحدة عاصمة كل من إسرائيل وفلسطين الجديدة.

١١ – احترام الهوية الثقافية والمؤسسات الاجتماعية لكلا الطرفين.

١٢ - تدخل دولة إسرائيل وفلسطين الجديدة فى حوارات متصلة لخلق علاقات أوثق وحل المشكلات المشتركة لصالح شعبى البلدين.

١٣ - من أجل مصلحة دول المنطقة جميعا، من الحيوى وجود منظمة إقليمية تنضم إليها إسرائيل وفلسطين الجديدة وربما الأردن.

واستعرض بن داك المشاكل السياسية التى يمكن ان تعرقل المفاوضات بشأن الدولة واقترح ثلاث أمور يجب أن تقوم بها منظمة التحرير، ويمكن ان تسهل عملية التفاوض:

١ - على منظمة التحرير، ان تصدر إعلانا من جانبها بوقف أعمال العنف ضد إسرائيل، والسعى الجدى لتطبيق الإعلان وإلزام قواعدها به.

٢ - على المنظمة أن تنشئ حكومة فى المنفى، الأمر الذى يساعدها على مواجهة وحل كثير من المشاكل والضغوط الداخلية والخارجية.

٣ - على المنظمة أن تشرك فى عملها السياسى وقراراتها عمد مستقلون وشخصيات عامة فى الضفة الغربية وغزة(٥٠).

خاتمة الفصل الثانى

بعد هذا الاستعراض لما يطرحه الفكر الإسرائيلى بخصوص قضية الدولة الفلسطينية، يمكننا القول أنه إذا كان موقف الائتلافين الحزبين الكبيرين فى إسرائيل، الليكود والمعراخ، هو الذى يعول عليه عند الحديث عن موقف إسرائيلى إزاء قضية الدولة، فإن الاتجاه الغالب داخل هذين الائتلافين، وهو الاتجاه الأكثر ثقلا وتأثيرا، ينطلق من اعتبار الضفة والقطاع جزء من أرض إسرائيل التاريخية، واعتبار ملكية هذه المناطق حق للشعب اليهودى. ومن هذا المنطلق، فرفض هذا الاتجاه لإقامة "دولة فلسطينية" فى تلك المناطق فى ظل أية شروط ، رفض قاطع ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو أية جهة فلسطينية أخرى، قاطع أيضا . وأقصى ما تقدمه التيارات "المعتدلة" داخل

الائتلافين إزاء المشكلة الفلسطينية، هو تقديم بعض "التنازلات الإقليمية" المحدودة في الضفة والقطاع في إطار تسوية مع الأردن، دون ان يمتد ذلك بأى حال إلى إقرار بإمكانية إقامة "دولة مستقلة" فى هذه المناطق.

ومعنى ما سبق أنه فى ظل حكومة لليكود أو حكومة للمعراخ فى إسرائيل، سوف يظل جوهر الموقف الإسرائيلى إزاء المشكلة الفلسطينية بوجه عام وقضية الدولة بوجه خاص، ثابت لا يتغير، لقد كانت القناعة السائدة لدى كثير من المهتمين بالقضية الفلسطينية، ان إمكانية حل المشكلة وإمكانية إقامة "دولة فلسطينية" موقوف على اقرار منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل فى الوجود فى إطار حدود آمنة ومعترف بها، وموقوف على تعهد المنظمة بوقف الأعمال الفدائية داخل إسرائيل والاستعداد لقبول تسوية سلمية للصراع، وكانت تصريحات المسئولين الإسرائيليين لفترة طويلة تغذى هذه القناعة. إلا أنه من الواضح ان استعداد المنظمة لتغيير خطها ونشاطها السياسى فى هذا الاتجاه، لم يعد محددا بأى شكل لاحتمالات تغير فى الموقف الإسرائيلى.

لقد رأينا ان ثمة اتجاها متزايدا من جانب أكثر من قوة وتيار فى إسرائيل للاقرار بأهمية حل المشكلة الفلسطينية فى إطار أية عملية لتسوية الصراع فى المنطقة. ورأينا ان هناك تيارا فى إسرائيل يطرح مباشرة إقامة دولة فلسطينية كحل للمشكلة. ورأينا ان مشروعات إسرائيلية عديدة، قد قدمت لمثل هذه الدولة، إلا أنه يلاحظ ما يلى:

١ – أن تأثير مثل هذه التيارات على قطاعات الرأى العام الإسرائيلى محدود للغاية كما ذكرنا، ودون ان يمتد هذا التأثير بأى شكل إلى عملية صنع واتخاذ القرار فى إسرائيل. ومن ثم فإذا تحدثنا عن إمكانيات سياسية فعلية لإقامة مثل هذه الدولة الفلسطينية، فهذه التيارات لا يعول عليها بأى حال فيما يتعلق بالموقف الإسرائيلى.

٢ - إن الذين يطرحون تصورات ومشروعات للدولة الفلسطينية فى إسرائيل، ثمة اتجاه عام بينهم واتفاق على أمرين: الأول، اشتراط علاقة ما مسبقه مع الأردن أو إسرائيل أو كلاهما معا، سواء اتخذت هذه العلاقة أشكالا سياسية، أو أشكالا من الدمج الاقتصادى، والثانى، ان تكون مثل هذه الدولة منزوعة السلاح. والحقيقة أننا لو تصورنا إمكانية قيام دولة فلسطينية وفقا للتصورات الإسرائيلية هذه، فلن تكون سوى دولة هشة للغاية، فاقدة لكثير من أسس ومقومات الاستقلال. ان أكثر القطاعات "اعتدالا" داخل الائتلافين الكبيرين فى إسرائيل، مثل الحل فى اطار الأردن، حلا أثيريا لديهم باستمرار.

والواقع أننا لو تصورنا ان الاتجاه العام للتسوية فى المرحلة القادمة أو أية توازنات أخرى سوف تدفع بالموقف الإسرائيلى إلى ضرورة اتخاذ موقف إزاء المشكلة الفلسطينية، فإن أقصى ما يمكن أن يقدمه الموقف الإسرائيلى هو إعادة طرح الحل الأردنى للمشكلة مرة أخرى، خاصة وان مثل هذا الحل قد يلقى قبولا من جانب أكثر من طرف عربى.

هوامش الفصل الثانى:

(1) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (١) – كانون الثانى (يناير) ١٩٧٨، ص ٢٥.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) انظر على سبيل المثال: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: ملحق خاص رقم (١) ٢٥ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٧، ص ٥٨.

(4) وفى هذا الإطار يحرص الحزب فى مؤتمراته وبياناته باستمرار على إدانة اللقاءات التى تتم بين شخصيات إسرائيلية وممثلى منظمة التحرير.

(5) ن. م. د.: السنة السابعة – العددان ١١، ١٢-١، ١٩٧٧/٦/١٦. ص ٤٥٣.

(6) نفس المرجع السابق.

(7) نفس المرجع السابق، وانظر أيضاً: ن. م. د. – العدد (٥) – نيسان (إبريل) ١٩٧٨، ص ٢٤.

(8) ن. م. د. ف – السنة السادسة – العددان ٥، ٦ – أو ١٩٧٦/٣/١٦، ص ١٦٠ – ١٦١ وانظر أيضاً، ن. م. و – ملحق خاص رقم ٣ – ٢٠آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ١٦٤ وفى نفس الوقت اتخذت شبيبة الأحرار فى اجتماع عقده ممثلوها فى ١٩٧٦/٢/١ المقررات التالية فيما يختص بالمشكلة الفلسطينية: "مشكلة العرب الفلسطينيين هى مشكلة رئيسية فى إطار العلاقات الإسرائيلية – العربية، وحل هذه المشكلة أمر حيوى يستلزمه الواقع ولا يمكن بدونه إحلال السلام في الشرق الأوسط – يجب أن يرتكز حل المشكلة على مبدأين رئيسيين: (١) حق دولة إسرائيل فى الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها وحق العرب الفلسطينيين فى تقرير المصري. (٢) يجب القيام بمبادرة سياسية بخصوص الموضوع الفلسطينى من خلال استعداد المفاوضة كل جهة فلسطينية يحتمل أن تدفع فى اتجاه حل على أساس المبادئ المذكورة".

(9) ن. م. د – العدد (١) – كانون الثانى (يناير) ١٩٧٨، ص ٣٨.

(10) نفس المرجع السابق، ص ٤١.

(11) وفى هذا الإطار، صرح الجنرال بادين بأنه "بالنسبة إلى القضية الفلسطينية لا يجب أن تجد حلها فقط فى نطاق دولة عربية تضم شرقى الأردن "وأضاف". لا أرى يوماً أسود لإسرائيل إذا سيطر الفلسطينيون على الأردن، وربما كان ذلك هو الحل الأكثر قبولاً بالنسبة لإسرائيل .." انظر، ن. م. ف. – ملحق خاص رقم (١) – ٢٧ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٧، ص ٦٢-٦٣.

(12) ن.م.د.ف، ملحق خاص رقم (٣) – ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ١٦١.

(13) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: مبادرة السلام – رحلة القرن العشرين – توثيق وتحليل علمى – يناير ١٩٧٨، ص ١٩-٢٠.

(14) انظر، ن. م. ف. – السنة الثامنة، العدد (١) – يناير ١٩٧٨ ص ٤٢.

(15) د. على الدين هلال: مشروعات الدولة الفلسطينية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ١٩٧٨، ص ٨١.

(16) Sabri Jiryis .. Twards an Independent Palistinian State – A Palistinian View New Qutlook, Vol-20, No-5, A Ugust 1977, P. 48.

(17) ن. م. ف – ملحق خاص رقم (٣) – ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٧. ص ١٥٦.

(18) ن. م. ه – ملحق خاص رقم (١) – ٢٥ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٧. ص ٥٢.

وأنظر أيضا:

- "الدولة الفلسطينية، والسير وراء سراب الحل الأمريكى" – نشرة الأرض – مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية – السنة الرابعة – العددان ١٠ ، ١١ ، ١٩٧٧/٢/٢١، ص ٨.

Shimon Shamir .. Time to Say yes - New Outlook, Vol. 19m No. - 7, January 1976, P. 6

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أنه فى نوفمبر ١٩٧٥، وبمبادرة من حكومة المعراخ وبتأييد من الليكود (الذى كان آنذاك فى المعارضة)، أقر الكنيست مشروع القرار التالى "يقر الكنيست أن المنظمة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية هى إطار لمنظمات قتله، هدفها المعلن هو تدمير دولة إسرائيل، وإسرائيل لن تجرى مفاوضات مع منظمات القتلة فى أى إطار، ولن تشترك فى مؤتمر جنيف إذا دعى إليه ممثلون عن تلك المنظمات"، أنظر:

- ن.م.د – العددان ٢٣، ٢٤ – أو ١٩٧٧/١٢/١٦، ص ٨٤٥.

(19) أنظر "الدولة الفلسطينية والسير وراء سراب الحل الأمريكى" – مرجع سابق ص ٨.

(20) أنظر، تصريحات الون بهذا الصدد فى مركز حزب العمل فى يناير ١٩٧٧ –ن.م.د – العددان ٢٣، ٢٤ – أو ١٩٧٧/١٢/١٦ – ص ١٠٨.

(21) ن. م. د – السنة الثامنة – العدد (٢) – فبراير ١٩٧٨، ص ٨٦.

(22) ن. م. د – السنة الثامنة – يناير ١٩٧٨. ص ٣٣.

(23) نفس المرجع السابق.

(24) لمياء جميل مجاعص: المابام، حزب العمال الموحد فى إسرائيل – منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث - دراسات فلسطينية العدد (٤١) - بيروت، أكتوبر ١٩٦٨ – ص ٥٧ – ٥٨.

(25) د. على الدين هلال: مشروعات الدولة الفلسطينية – مرجع سابق ص ٣٩ – ٤٠.

(26) ن. م. د – السنة الثامنة – يناير ١٩٧٨ – ص ٥٧ – ٥٨.

(27) Sabri Jyris .. Twards an Independent Palestinian State – Ibi D. P.P – 48-49.

(28) أنظر على سبيل المثال:

-"Making Peace with the Enemy" An Interview with Mattityahu Peled – New Qutlook, Vol – 20, No. 1, January – Yebruary 1977, P-17.

(29) ن. م. د – ملحق خاص رقم (١) – ٢٥ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٧، ص ٦٤.

(30) انضم إلى هذه الجبهة أيضا مجموعة "اليسار الجديد" فى القدس وبعض الشخصيات والهيئات اليهودية، وكذلك رؤساء مجالس محلية عربية – أنظر: - ن. م. د – ملحق خاص رقم (٣) – آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ١٨١ – ١٨٢.

(31) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: مبادرة السلام – مرجع سابق ص ٦٧.

(32) ن. م. د – العدد (١) – يناير ١٩٧٨ – ص ٣٨.

(33) ليلى سليم القاضى: المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية (ماتسبن) منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث – دراسات فلسطينية – العدد (٨٣)، بيروت، يوليو ١٩٧١، ص ١٤٠-١٤١.

(34) نفس المرجع السابق – ص ١٤٢-١٤٤.

(35) كميل منصور: اورى افنيرى أو الصهيونية المستحدثة – منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث – دراسات فلسطينية – العدد (٨٠) – بيروت، مايو ١٩٧١. ص ٣٩ – ٤٠.

(36) نفس المرجع السابق: ص ٤٤-٤٥.

(37) د. على الدين هلال: مشروعات الدولة الفلسطينية – مرجع سابق – ص ٣٦-٣٧.

(38) "The Palestinian Issue in Middle East Peace Effarts", Hearings before the Special Subcammittee on investi gations of the Committee on Inter national Relations, house of Repreaentatives – Ninety – fourth Congress. First Session – U.S. Government printing Office – Washington, 1976-P.71.

(39) نفس المرجع السابق: ص ٧٤ – ٧٥.

(40) عبر عن وجهة النظر هذه على سبيل المثال بروفيسور موشى معوز والكاتب الإسرائيلى يهوشع تدمور، وعبر عنها أيضا بروفيسور رابينوفتش، أنظر:

- "الدولة الفلسطينية والسير وراء سراب الحل الأمريكى" – مرجع سابق – ب٨.

"The Palestinian Issue in M.E.Peace Efforts" – IbiD – P 69 -

(41) عبر عن وجهة النظر هذه على سبيل المثال بروفيسور – مردخاى ابير، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية بالجامعة العبرية بالقدس، أنظر المرجع السابق مباشرة ص ٧٧.

(42) ن. م. د -. السنة الخامسة – العدد (١) – ١٠ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٥ – ص ٢٣.

(43) يؤكد على هذا الجانب باستمرار بروفيسور يائيل عفرون أحد المسئولين فى دائرة العلاقات الاستراتيجية والدولية فى معهد ديفز بالجامعة العبرية، أنظر: "الدولة الفلسطينية والسير وراء سراب .."، مرجع سابق، ص ٨-٩.

(44) ن. م. د: العدد (٨) – ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ – ص ٢٣٨.

(45) عبر عن مثل هذه الأفكار على سبيل المثال يهوشفاط هركابى، رئيس جهاز المخابرات فى الجيش الإسرائيلى سابقاً والأستاذ بالجامعة العبرية، أنظر:

-ن. م. د – ملحق خاص رقم (٢) – ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٧ ص ٩٢ – ٩٣.

(46) "Israel and The P.L.O: Awayout of Impxasse" New Qutlook, Vol. 4, May – June 1975, P.P. 2-3.

(47) ن. م. د – السنة السادسة – العددان ٥، ٦ – أو ٧٦/٣/١٦ – ص ١٥٩، وقد تشكلت هذه اللجنة بهدف خلق رأى عام واسع حول الأهداف المذكورة فى البيان، وتضم عدداً من العاملين فى الحقلين السياسى والأكاديمى، ومن أبرز المشاركين فيها، أورى افنيرى، آريبه الياف، الياهو اليشر، اترول تاتلباوم، اهرون كوهين، متتياهو بيليد، مائير باعيل، عاموس كينان، دافيدنا حام، لطيف دورى، اليعزر روبين.

(48) أنظر: ن. م. د – ملحق خاص رقم (٢) – ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٧ – ص ٧٨-٨٠.

(49) Meir Pail .. The state of jarael and the Palestinion National Movement – New Qutlook – Vol. 19, Nò. 7, November 1976, P. O. 33-34.

(50) "The Palestinian Jssue in M.E. Peace Efforts", IbiD, P.P. 128-156.

الفصل الثالث :

إمكانيات قيام دولة فلسطينية،
البعد الاقتصادى



مقدمة:

تطرح التطورات الراهنة على ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلى نطاق الرأى العام العالمى، عدداً من التساؤلات الرئيسية على العقل العربى عموماً، وعلى العقل الفلسطينى خصوصاً، وأول وأهم هذه التساؤلات يتعلق بمستقبل المصير الفلسطينى ذاته فى ظل تلك الأوضاع الراهنة وحالة الحصار التى يعيشها الكفاح المسلح الفلسطينى، واستمرار تشتت وتمزق أوصال الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلى أو تحت الوصاية العربية، أو فى مخيمات اللاجئين أو فى المنافى على امتداد العالم.

ومن زاوية التحليل النظرى فإن مصير الشعب الفلسطينى – فى الأجل القصير والمتوسط – يمكن أن يخضع للتحليل تحت* عدد من الفروض:

١ – فرض استمرار السيادة الإسرائيلية فى إطار مشروع الحكم الذاتى الإدارى الذى قدمه مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل، والذى يخضع الأرض والسكان لسيادة إسرائيل عن طريق حق الوجود العسكرى والتاريخى لضمان السيادة على الأرض والتحكم فى السكان.

٢ – فرض الحصول على الاستقلال الذاتى مع الالتحاق بالمملكة الأردنية الهاشمية، وارتباط المصير الفلسطينى بالمصير الأردنى، ومصادرة أية إمكانية لقيام وجود فلسطينى مستقل، ويمكن أن يرتبط بذلك التصور الخاص بدولة فلسطينية ناقصة السيادة تدخل فى اتحاد مع الأردن، أو علاقات فى إطار "كومنولث" ثلاثى بين الأردن وفلسطين وإسرائيل.

٣ – فرض انتزاع استقلال سياسي كامل وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كامل للشعب الفلسطيني على جزء من أرضه (الضفة الغربية وقطاع غزة) يمارس فيها الشعب الفلسطيني بناء حياته ومستقبله طبقاً لإرادته المستقلة، وينمي خصائص شخصيته وينزع عنها ما تعرضت له من تشوهات خلال فترة التشرد القومي، ويبني مع العالم – وضمنه الإقطار المجاورة – علاقات متكافئة على أساس ديمقراطي.

لقد غدت قضية الأرض الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ هي القضية الأولى في سلم الأولويات بالنسبة للشعب الفلسطيني، ذلك إن انطلاق الحركة الكفاحية الفلسطينية على أساس إيديولوجي مضمونه "نفي الصهيونية" وبناء دولة علمانية ديمقراطية على كامل ارض فلسطين، دونما تحديد للمراحل قد انعكس في إهمال قضية الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧ باعتبارها "أرضاً ذات طبيعة خاصة" من الزاوية السياسية والاقتصادية، وتساوت أهميتها جنباً إلى جنب مع أهمية كل الأرض الفلسطينية المحتلة، ولم تكن تضع الثورة الفلسطينية على رأس جدول أعمالها مسألة أراضي الضفة والقطاع، الأمر الذي دق بعنف في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ونضوج شروط التسوية السياسية بين الحكومة الإسرائيلية والحكومات العربية.

ومن هنا فإن دراسة الأبعاد المختلفة لإمكانيات قيام دولة فلسطينية، خصوصاً على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، تصبح إحدى المسائل العاجلة لتوسيع مطاق الرؤية، وتحديد اتجاه الفعل والحركة على أساس المصالح القومية للشعب الفلسطيني، في ظل كل هذه التطورات والتغيرات الراهنة، خصوصاً وأن وإن الحوار حول هذه القضية قد وصل إلى مدى بعيد على الجانب الآخر، الإسرائيلي، بينما على الجانب العربي يبدو الحوار معتماً ومتقطعاً.

١ – الدولة، إشكالية سياسية واقتصادية:

الدولة والتبلور "القومى" الفلسطينى:

يخشى كثير من الكتاب الحديث عن "قومية" فلسطينية، ويستبدلون ذلك بالحديث عن "الشخصية الفلسطينية" فى إطار العروبة ككل، وربما كان وراء ذلك تراث طويل من تاريخ القهر والاحتلال، الذى أفرز فى نهاية الأمر تشوهات وتمزقات فى جنين القومية الفلسطينية، ذلك الذى كان ينمو ببطء ثم مالبث الاحتلال أن قطع عليه الطريق منذ أوائل القرن العشرين.

ففى الوقت الذى كانت فيه القبائل والإقطاعيات فى أوروبا قد تحولت إلى أمم مستقلة على أساس القومية، فإن التطور فى مناطق أخرى من العالم كان مايزال يجرى فى إطار مراحل قبل القومية، وبعد ما تحولت الرأسمالية سريعاً إلى مرحلة الاستعمار وسيطرت على معظم بلدان العالم القديم – والجديد أيضاً – فإنها فرضت قيوداً ثقيلة على النمو القومى، ومنعت بروز الفعالية المستقلة للمستعمرات فى مجال قوى الإنتاج وتطورت اقتصاد السوق على أساس داخلى، وبدلاً من النمو الإيجابى، فقد تهشمت فى أغلب الأحوال درجة التطور السابقة على صخرة التدخل والقهر والإلحاق الاقتصادى لخدمة مصالح البلدان الاستعمارية.

لقد شوه الاستعمار امما كانت فى طور التكوين، ومزق أوصال قواها الاقتصادية، وربطها بسوقه هو واخضع تطورها لاحتياجاته.

ومن ثم فقد كان بناء الدولة القومية المستقلة، وبناء السوق القومى هدفاً أساسياً للكفاح ضد المستعمر، وبالنسبة لفلسطين، فقد ظلت حتى أوائل القرن العشرين ولاية عثمانية تدين بالولاء لدولة الخلافة الإسلامية، وكان يتبلور فى أحشائها جنين القومية والنزوع إلى الاستقلال، لكن اتفاقية سايكس / بيكو سنة ١٩١٦ وضعتها تحت الوصاية الدولية، وسيطرت عليها القوات

البريطانيـة، ومنـذ وعـد بلفـور اتسـعت بهـا عمليـات الاسـتيطان البشـرى والاقتصـادي لليهـود، فشـكلت إدارة الانتـداب وقواتـه والاسـتيطان الصـهيونى جميعاً قيوداً على نمو قوى الإنتاج ومكونات السوق القومية الخاصـة بالشعب الفلسـطينى، ممـا أسـهم فـى مسـخ وتشـويه الشخصـية الفلسـطينية وطمـس طابعها المستقل حتـى أن وجهـاء الضـفة الغربيـة ومشـايخها، وهـى جـزء مـن فلسـطين، لم يفكـروا فـى أن يقيمـوا سـلطة مسـتقلة لهـم، علـى أرضـهم ككيـان سياسى تمهيداً لاسترجاع "الأرض السلبية" وإنما عقدوا مؤتمراً وبايعوا ملك شـرق الأردن ملكاً علـى إمـارة شـرق الأردن والضـفة الغربيـة علـى أن تكـون الوحـدة بـين الضـفة وشـرق الأردن، نـواه لوحـدة عربيـة شـاملة "لاسـترجاع فلسطين".

إن المستوى المنخفض لتطور قوى الإنتاج وضعف حلقات اقتصـاد السـوق، وسيادة الاقتصـاد "المعيشى" وسيطرة مشايخ القبائل ورؤسـاء العـائلات وكبـار المـلاك هـو الـذى يفسـر عـدم نضـج التكـوين الفلسـطينى، وقـد أدى طـرد الفلسطينيين من أرضـهم وإلقائهم فى خيام اللاجئين إلى تعميق حدة أزمـة عدم التبلور القومى وإن كان قد أدى إلى تفاقم الإحساس بالقهر المشترك.

إن قيـام دولـة فلسـطينية يمثـل تحـدياً تاريخيـاً فـى مواجهـة انقطـاع التطـور القومى والانفصـال والتشتت، كمـا أنـه يـوفر أسـاسـاً للانصـهار القـومى يتحقـق مـن خـلال العلاقـات المشـتركة داخـل سـوق واحـدة ينمـو فيهـا المـواطن ماديـاً ومعنوياً على أساس الارتباط المادى بالوطن.

أساس فلسطينى لدولة فلسطينية :

إن دولـة فلسـطينية، ينبغـى لقيامهـا فـى كل الأحـوال أن تسـتند إلى أسـاس فلسـطينى تتضـافر فيـه الأبعـاد السياسـية والاقتصـادية والإيديولوجيـة، لأنـه بدون هذا الأساس تفتقد تلك الدولة كل استقلال حقيقـى أو شخصـية متميـزة ولا تصـبح سـوى واجهـة ممسـوخة للشـعب الفلسـطينى، ومجـرد "ولايـة" عربيـة تتصـارع داخلهـا تناقضـات الحكـام العرب وأهدافهم.

إن ذلك يتطلب فى بادئ الأمر إدراكا يقينياً بان الشعب الفلسطينى هو الذى يصنع مصيره ومستقبله، وإنه إذا كان قد تمت تحولات سياسية إيجابية لصالحه على النطاق العالمى فإن ذلك يرجع بالأساس إلى رصيده الكفاحى، ومن ثم فإذا كان موضوع الدولة الفلسطينية مطروحاً على الثورة الفلسطينية، فإنه ينبغى أن يؤسس فوق معطيات فلسطينية بالأساس، على أن العوامل العربية أو الدولية ستظل فى كل الأحوال عوامل مساعدة فى مجال انتزاع الحقوق القومية الفلسطينية.

إن الإسرائيليين بكامل اتجاهاتهم – فيما عدا المجموعات الراديكالية الصغيرة – يرفضون رفضاً قاطعاً فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة بين الأردن وإسرائيل، لأن ذلك سيغدو أحد عوامل الحصار القوية ضد دولة صهيونية تهدف إلى السيطرة الإقليمية.

كما أن بعض الحكام العرب لا تعنيهم مسألة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بل وعلى العكس من ذلك بينما يسلمون بسهولة بإمكانية الاعتراف بشرعية إسرائيل (ويمكن أن نفرق بسهولة بين الاعتراف بالوجود، والاعتراف بالشرعية) فإن بعضاً منهم يمكن أن يقاوم إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وعلى صعيد الوضع الدولى فإن أقصى الانجازات فيه محاولة إجبار إسرائيل على إزالة سلطاتها العسكرية من الأراضى المحتلة، أو إقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى.

إن التحدى الذى يواجه الشعب الفلسطينى يتمثل أصلاً فى خطر الإبادة القومية، على أساس نسف البقية الباقية من المرتكزات المادية للهوية القومية، حيث تعمل إسرائيل على تهويد الضفة الغربية من خلال تغيير النسبة العددية بين العرب والمستوطنين اليهود، وتطمح إسرائيل فى هذا المجال إلى أن يصبح عدد المستوطنين اليهود فى الضفة الغربية سنة ١٩٨٤ نحو ١٢٠ ألف شخص يعيشون فى المواقع الاستراتيجية الهامة فى الضفة الغربية، وبذلك تصبح

نسبتهم إلى العرب نحو ١ إلى ٥ [١] ويسهم هذا التداخل السكانى الكثيف وما يرافقه من نشاط اقتصادى فى تشويه الخصوصية القومية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، تمهيداً لنسفها تماماً على مر السنين.

الدولة، المقومات الاقتصادية الأساسية :

تتمثل المقومات الاقتصادية الأساسية التى تقوم عليها الدولة فى الموارد الطبيعية (من أرض ومعادن.. إلخ) والقوة البشرية، والسوق الاقتصادية بمعناها العام (أسواق العمل ورأس المال والمنتجات.. إلخ). ويرتبط بهذه المقومات قضية الحجم الأمثل والعلاقة بين السكان والموارد باعتبارها أحد محددات قوة الدولة.

وتشمل هذه الشروط المادية التى ترتكز إليها الدولة حجم الإنتاج ومستوى التكنولوجيا وتوقعات النمو، باعتبارها جميعاً متغيرات تقرر -- إلى جانب المقومات الأساسية التى تحدد بداية الإمكانية المحتملة للوجود والنمو -- مستوى تكلفة الإنتاج ومستوى الإشباع الاقتصادى، وقوة الدوافع، وطبقاً لذلك فإن إمكانية وجود الدولة سوف تعتمد على حجم الأمة مقاسا بشروط المكان والسكان، أو الإنتاج الكلى. [٢]

ولكى تستطيع الدولة الاستمرار فى النمو فإنها ينبغى على الأقل أن تحقق شروط الأمن القومى، بمعنى أن تكون حدودها واضحة ومشروعة، ولها العمق الكافى للدفاع الاستراتيجى وتأمين هياكلها الداخلية سواء الموارد أو السكان أو هيكل الإنتاج كما ينبغى لها أيضاً أن تحقق على الأقل معدلاً للنمو يتساوى مع متوسط معدل النمو فى المنطقة التى تحيط بها، وإلا فسوف يتخلف الاقتصاد وتسيطر عليه قوى أخرى.

ولا تتوقف القابلية لوجود الدولة ونموها على شروط موضوعية مادية فقط، ذلك أن قيام دولة قومية مستقلة لا يتحول إلى حقيقة موجودة إلا بتوافر

مجموعة من الشروط الذاتية، منها الوعى بأهمية الوجود القومى المستقل وإدراك ضرورة قيام الدولة واستمرارها ودرجة التنظيم لتحقيق الإرادة القومية، ونمط القيادة السياسية، وأنماط السلوك العامة، كما تشمل هذه الشروط تكوين الطبقات وحركتها باتجاه هدف بناء الدولة القومية المستقلة.

إن إمكانية الوجود والنمو من الناحية الاقتصادية وإن كانت ضرورية، إلا أنها ليست كافية لتحقيق الوجود القومى داخل دولة، ويجب أن تتدعم بواسطة الإمكانيات السياسية والاجتماعية، بصرف النظر عن حجم الدولة، وعلى ذلك فإن ترابط الشروط الموضوعية والذاتية فى نطاق الفعل والممارسة يمثل شرطاً أساسياً لقيام ونمو الدولة القومية.

قضية الحجم الأمثل:

هل هناك علاقة بين حجم الدولة ومستوى الرفاهية فيه، وما هى طبيعة العلاقة بين حجم الدولة وحجم السكان ومتوسط الدخل الفردى أو درجة التقدم الاقتصادى؟، إن حجم السكان أو حجم الدولة لا يمكن أن يعتبر بحد ذاته دليلاً على التقدم أو النمو، بل توضح التجربة التاريخية أنه يمكن لدولة صغيرة أن تتفوق على دولة كبيرة فى معدلات نمو الناتج والدخل ومستوى الرفاهية، والأمثلة كثيرة، ففى المنطقة العربية يمكننا المقارنة بين دولة صغيرة وفقيرة فى الموارد مثل لبنان، ودولة كبيرة وغنية بالموارد مثل السودان، فمساحة السودان تصل إلى ٢.٤١٧ مليون كم مربع ويبلغ تعداد السكان بها حوالى ١٧ مليون نسمة، بينما يصل متوسط دخل الفرد فى السنة حوالى ١١٧ دولار، أما فى لبنان فإنه على مساحة ١٠ آلاف كم مربع يعيش نحو ٣.٢ مليون نسمة، ويصل متوسط دخل الفرد إلى ٧٣٠ دولار سنوياً.[٣]

وهناك أمثلة كثيرة أخرى مثل الدانمارك واليابان وترينداد يمكن أن يضرب بها المثل لتأكيد أن إقليم الدولة وحده، وخصائص هذا الإقليم، ليس هو العامل المسيطر فى مجال التطور الاقتصادى القومى، وليس هو العامل الرئيسى فى مجال خلق دولة قومية.

وفـى دراسـة لنديم خـلاف[٤] حـول تـأثير حجـم الدولـة وجـد أن السـوق الخارجى يتسع كلما قل حجم الدولة، ومن ثم تزداد درجة أهميته وتأثيره، كما وجد أيضاً أنـه ليسـت هنـاك رابطـة بـين الحجـم ومعـدل النمو النـاتج القـومى الإجمـالى، ولا بـين الحجـم ومعـدل زيـادة النـاتج للفـرد، وبشـكل عـام وجـد أنـه ليسـت هنـاك رابطـة بـين حجـم السـكان أو المساحة، ومسـتوى أو معـدل نمـو الناتج القومى الإجمالى.

إن الدولة ربما تكون صغيرة، لكن تتمتع بسوق واسعة، إذا هـى قلصت من درجة الاكتفـاء الذاتى وعدم الاتصـال وسـعت إلى تحقيق التعـاون الاقتصـادى مـع أمـم أخـرى، علـى أسـاس متكـافئ، وذلـك أن نمـو عـرض الإنتـاج دالـة فـى الطلب، الداخلى والخارجى، وحيث يكون الطلب غير كاف عادة فى حالة الأمـم الصـغيرة، وحيث يكون ضرورياً فـى ظل مسـتويات تكنولوجيـا إنتـاج مرتفعـة وجـود أسـواق تصـريف واسـعة، فـإن الالتجـاء إلى التجـارة الدوليـة أو أشـكال مختلفـة مـن التعـاون الاقتصـادى مـع العـالم تكـون ضـرورة موضـوعية لتطـوير وتنمية قوى الإنتاج.

إن تطـور وتنميـة السـوق، يقـوم علـى اسـاس علاقـة محـددة بـين المـوارد الطبيعيـة والعمليـة الإنتاجيـة، والإنتـاج يـتم عـادة — وعنـد كـل مسـتوى مـن مسـتويات التكنولوجيـا عـن طريـق توليفـة مـن المسـتلزمات input mix ومـن رأس المـال/ العمـل، وتختلـف هـذه التوليفـة أو المعـدلات طبقـاً لنمط الاسـتثمار المتبـع كثيـف العمالـة أو كثيـف رأس المـال، ومسـتوى التكنولوجيـا المتقدمـة أو البدائية، ومع ازدياد مستوى ودرجة التقدم الاقتصـادى واتباع أنمـاط اسـتثمار ومستويات تكنولوجيا متقدمة تقل نسبة المدخلات من الموارد الأولية فـى النـاتج النهائى، ومن ثم فإن العرض المحدود للموارد يتوقف عن أن يكون أحد عوائق النمو مع ارتفاع التقدم الاقتصادى.

ولا تتوقف مشكلة العرض فقط على الموارد ونسبة المزج بينهما، ولكن ايضاً على البنية التحتية المادية (مثل الطرق والكبارى والموانى .. إلخ) أو الاجتماعية (مثل المدارس ومراكز التدريب والمستشفيات .. إلخ) وتحتاج البنية الأساسية عادة إلى استثمارات ضخمة، وهى تتميز بارتفاع معدل رأس المال/ الناتج، لكنها تحقق عن طريق الوفورات الخارجية إمكانيات هائلة لنمو قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وتعتبر خصائص الهيكل الاقتصادى، والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة (زراعة، صناعة، بناء خدمات .. إلخ) من أهم العوامل المحددة فى مشكلة تخصيص الموارد، والعلاقات بين العملية الإنتاجية والموارد الطبيعية، وكلما سادت الخصائص الحديثة والقطاعات المتقدمة، انخفضت النسبة المطلوبة من الموارد والامدادات – الطبيعية، ويقدر Clark Collin الاقتصادى الإنجليزى المعروف وMallin العالم السوفيينى أن ٢ هتكار من الأرض الزراعية تكفى لإنتاج الطعام للشخص الواحد، وهذا المعدل ينخفض كلما اتبعت أساليب متقدمة فى الزراعة لرفع إنتاجية الوحدة الزراعية، بينما تصل احتياجات المشتغل فى الصناعة إلى ٤٠ – ٢٠٠ متر مربع وفى الخدمات إلى ١٠ – ٣٠ متر مربع.(٥) وطبقاً لذلك فإنه كلما زادت الأهمية النسبية للصناعة، وارتفعت درجة التخصص فى الفروع المتقدمة، فإن ذلك سوف يخفض من المساحة المطلوبة بالمقارنة مع احتياجات الدولة التى تعتمد أساساً على الزراعة والرعى، وهو ما يعنى أن قوة الدولة الصغيرة يمكن أن تتضاعف بالاعتماد على أنماط حديثة من التخصص الإنتاجى.

ومعنى ذلك أن الحجم المثل للدولة لا يشكل أحد المعطيات المسبقة، وإنما يتحدد أساساً بشروط وخصائص الهيكل الإنتاجى، والمستوى التكنولوجى المستخدم ونمط الاستثمار، ومن ثم فإن دولاً صغيرة وفقيرة فى الموارد الأولية يجب أن تعتمد على نمط تخصص إنتاجى غير تقليدى، صناعى بالأساس، ونمط استثمار يتواءم مع خصائصها البشرية ونمط علاقات اقتصادية

متكافئة مع الخارج، إن امتلاك شروط حديثة ومتقدمة في مجال نمط التخصص والاستثمار والعلاقات مع الخارج وبالاعتماد على النفس، يمكن أن يدفع النمو والتطور إلى الأمام، وهنا فإن قيد عدم توفر رأس المال اللازم للاستثمار لن يشكل قيداً على النمو، لأنه تاريخياً – ثبت أن فجوة رأس المال يمكن تعويضها بسهولة عن طريق سياسات محلية (تعبئة الفائض الاقتصادى) أو عن طريق الاتفاقات الدولية لاستيراد رأس المال.

٢ – المقومات الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة:

تشمل هذه المقومات مكونات الأرض والسكان، والسوق المحلى، وخصائص كل منها، وحيث تكون هذه المقومات الأساس الذى ترتكز إليه الدولة، فإن دراسة خصائص المقومات الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، تمثل المقدمة الضرورية لاختيار فرض إمكانية قيام دولة من الناحية الاقتصادية، وتحديد هذه الخصائص أيضاً يوضح لنا طبيعة المشكلات الاقتصادية التى سوف تواجهها هذه الدولة وإمكانيات تجاوزها.

أولاً: الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية الأرض وما فوقها من ثروات غابية ومائية وزراعية، وما فى باطنها من معادن وصخور وكذلك المناخ وما إلى ذلك، وتتمثل أهمية الموارد الطبيعية فى كونها المخزن الأساسى للخامات والموارد الأولية وبعض مصادر الطاقة مثل البترول والفحم والغاز، تلك التى تشكل احتياجات لا غنى عنها لقيام العملية الإنتاجية واستمرار الحياة البشرية.

وتتميز المناطق الفلسطينية بوجه عام بالفقر فى الموارد الطبيعية سواء فيما يتعلق بخصائص التربة، أو المخزون من المعادن والخامات ومصادر الطاقة (تحت شروط الاستغلال وتكنولوجيا التعدين الراهنة) وذلك باستثناء مخزن الأملاح المعدنية فى البحر الميت، يضاف إلى ذلك أيضاً النقص فى امدادات المياه.

وتبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة نحو ٦٠٠٠ كم٢ منها نحو ٥٥٠٠ كم٢ فى الضفة الغربية (باستثناء ٢٠٠ كم٢ للبحر الميت) بالإضافة إلى ٣٦٧ كم٢ فى قطاع غزة.

ويزرع من هذه المساحة نحو ٢٠٠٠ كم٢ فى الضفة الغربية، أى نحو ثلث المساحة الإجمالية، نصفها فقط تعتبر أراضى جيدة الخصوبة بينما تبلغ المساحة المزرعة فى قطاع غزة ٢٠٠ كم٢ أى حوالى ١٠٪ من مساحة الأراضى المزروعة فى الضفة الغربية ونحو ٣.٣ من إجمالى المساحة الكلية فى الضفة الغربية والقطاع، وتعتمد ٤٥٪ من المساحة المزروعة فى غزة على الرى، بينما لا تمثل المساحة المروية فى الضفة الغربية سوى نحو ٤٪ من إجمالى المساحة المزروعة،[٦] وهو ما يؤثر بالضرورة على إنتاجية الأرض الزراعية.

أما بالنسبة لمصادر المياه، فإن الضفة الغربية وقطاع غزة تعانى بشكل عام من نقص مصادر المياه، وتمثل مياه نهر الأردن ومياه المطر والآبار الجوفية أهم المصادر المتاحة، ويصل استهلاك المياه فى كل من الضفة والقطاع إلى نحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، بالرغم من الاختلال الكبير فى المساحة ونسبة الأراضى المزروعة، ويجرى استهلاك هذه المياه وفقاً لأساليب بدائية وبسيطة تؤدى إلى الإسراف فى استخدام المياه بشكل كبير، فعلى سبيل المثال نجد أن ٤٠٠٠ متر مكعب من المياه تستخدم الرى كل دونم من الموالح فى وادى الأردن، بينما تصل هذه الكمية إلى ١٠٠٠ متر مكعب فقط لرى نفس الوحدة والمحصول فى إسرائيل أى ٢٥٪ من الكمية المستهلكة فى الزراعة الفلسطينية، وهو ما يعنى أن نفس الكمية المستخدمة من المياه يمكن عن طريق إتباع أساليب رى متقدمة أن تكفى احتياجات أربعة أضعاف المساحة المزروعة حاليا.

وبالإضافة إلى الاستخدام الردئ للمياه فيما يتعلق بنظام الرى، فإن هناك صورة أخرى من صور تبديد الموارد تتمثل فى ضياع كمية كبيرة من الأمطار

دون استغلال، ففي الضفة الغربية تقدر كمية الأمطار التى تسقط فى العام بنحو ٧٠٠ مليون م٣، أى نحو سبعة أضعاف الكمية المستهلكة يذهب جزء منها إلى القنوات والنهيرات ونهر الأردن، والباقى يضيع فى باطن الأرض، وتصل هذه الكمية فى قطاع غزة إلى نحو ٤٠٠ مليون م٣ سنوياً (٧) أى نحو أربعة أضعاف متوسط الاستهلاك السنوى من المياه، وطبقاً لنمط استهلاك المياه، ونمط استغلال مصادر المياه السائد حالياً، فإنه من المتوقع حدوث فجوة بين المصادر المتاحة وطاقة الاستهلاك مما يستلزم الأخذ فى الاعتبار ضرورة تحديث أساليب الرى وتعبئة مصادر المياه والاستفادة إلى أقصى حد من مياه المطر.

وحتى الآن فإن الضفة الغربية وغزة تعانى من نقص شديد فى مصادر الطاقة والمواد الأولية والخامات، لكنه لم تتم دراسات جيولوجية كافية حتى يمكن القطع بعدم وجود مصادر أولية ذات أهمية كبيرة، وعلى أى الأحوال فإنه طبقاً للمعطيات الراهنة الخاصة بطبيعة الأرض والمياه والمعادن والخامات، فإنه يمكن القول بأن الضفة الغربية وقطاع غزة تتميز بعرض محدود من الموارد الطبيعية، وهو ما يشكل أحد قيود النمو، وأحد الأعباء الضخمة على ميزان المدفوعات فى حالة التخطيط لبناء هيكل اقتصادى مستقل ومترابط. إلا أن هذا العرض المحدود للموارد يفرض أن تكون القوة البشرية هى العامل الحاكم فى النمو على أساس بناء هيكل عمالة ذو مهارة عالية واستخدام تكنولوجيا متقدمة، كما تفرض أيضاً ضرورة استثمار كل المميزات المتاحة من أجل خلق نمط للتجارة مع الخارج يفي باحتياجاتها من مدخلات الإنتاج دون أن يؤدى ذلك إلى إرهاق مزمن لميزان المدفوعات.

ثانياً: القوة البشرية:

هيكل السكان:

يقدر عدد سكان الضفة الغربية فى نهاية ١٩٧٥ بنحو ٦٨٠.٦ ألف نسمة، بينما قدر سكان قطاع غزة بنحو ٤٣٠ ألف نسمة(٨)، أى أن إجمالى السكان

فى الضفة والقطاع يصل طبقاً لتعداد ١٩٧٥ إلى نحو ١.١ مليون نسمة منهم نحو ٣٠٠ ألف نسمة يعيشون فى المخيمات معظمهم فى قطاع غزة (٢٦٠ ألف) يضاف إلى هؤلاء السكان نحو ٨٠ ألف يعيشون فى القدس الشرقية.

وخلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٥ زاد السكان فى المناطق المحتلة بنسبة ١٥.٢٪، أى بمتوسط نمو سنوى يقدر بـ ٢٪ على أن هذا المعدل قد اختلف من سنة إلى أخرى نتيجة لظروف القهر والاحتلال الإسرائيلى، حيث ارتفعت معدلات النزوح من الأراضى المحتلة وبلغت أعداد النازحين من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠ نحو ١٨.٧٠٠ نازح سنوياً ووصلت سنة ١٩٧٥ إلى حوالى ١٥.٧٠٠ نازح. ومعنى ذلك أن متوسط النمو السنوى لا يعكس الزيادة الطبيعية، فى السكان التى تصل فى قطاع غزة إلى نحو ٥٪ سنوياً حيث تستنزف الهجرة السلبية نسبة عالية من الزيادة السكانية.

وبخصوص التكوين العمرى للهيكل السكانى فى الضفة وغزة، فإنه يلاحظ ارتفاع نسبة صغار السن (الأقل من ١٤ عاماً) إذ تصل هذه النسبة إلى نحو ٤٨.٤٪ فى الضفة الغربية، ٤٩.٦٪ فى القطاع، من إجمالى تعداد السكان، بينما تصل النسبة المتوسطة فى البلاد المتوسطة المستوى نحو ٣٠٪ فقط وفى البلاد المتقدمة من ٢٠ — ٢٥٪ من هيكل السكان، ويؤثر ذلك بالتالى على عرض قوة العمل المدنية، فيؤدى إلى انخفاض عرض العمل، وارتفاع معدل الإعالة وهو ما يشكل عبئاً على الاقتصاد بشكل عام حيث يعمل قدر أقل من السكان لخدمة قدر أكبر من الأفواه، مما يعنى نقص إمكانيات تركيز الجهود من أجل التنمية وتجاوز التخلف.

على أن ذلك الهيكل العمرى للسكان والذى يتميز باتساع قاعدة صغار السن ربما يعوض من أثاره السلبية بعض الشئ ارتفاع المستوى التعليمى فى بعض البلاد العربية. فقبل عام ١٩٤٨ كانت القرية الفلسطينية التى يسكن بها قرابة ثلاثة آلاف تضم ما يقرب من ٤ — ٥ فى التعليم الثانوى، أما الآن

فإنها تضم ما لا يقل عن ١٥ — ٢٠ طبيب ومهندس ومحامى وعديد من أصحاب الدرجات الجامعية الأخرى [٩] ويقدر توما ودرابكن عدد حملة المؤهلات الجامعية من الفلسطينيين سنة ١٩٧٧ بنحو ١٠٠ ألف شخص يتوزعون على كافة التخصصات، وفى مجال المقارنة بين أعداد الدارسين فى الدرجات الجامعية بين الفلسطينيين والبلاد العربية وإسرائيل، يقدر نبيل شعث، أن نسبة المتخصصين فى الدراسات الإنسانية من الفلسطينيين تصل إلى ٦١٪ مقابل ٦١.٨٪ والبلاد العربية، ٦١.٧٪ فى إسرائيل، وفى العلوم الطبيعية تصل النسبة إلى ٩.٥٪ مقابل ٧.٣٪ فى البلاد العربية، ١٦.٥٪ فى إسرائيل، أما فى الطب يتفوق الفلسطينيون حيث تصل النسبة إلى إجمالى الجامعيين ١٠.١٪ مقابل ٨.٣٪ فى البلاد العربية، ٣.٦٪ فى إسرائيل [١٠].

إن الزيادة فى المستوى التعليمى وأعداد المتعلمين قد استمرت طوال سنوات الاحتلال بنسبة تفوق كثيراً لنسبة النمو السكانى، فبينما بلغت الأخيرة ٢٪ فى المتوسط سنوياً، فإن نسبة الزيادة فى أعداد المتعلمين قد بلغت ٩.٨٪ فى المتوسط سنوياً، وارتفعت هذه النسبة فيما يتعلق بالمتعلمين قد بلغت ٩.٨٪ فى المتوسط سنوياً، وارتفعت هذه النسبة فيما يتعلق بالمتعلمين فى المدارس العليا لتصل إلى ١٢.٨٪ سنوياً [١١]. وقد كانت السلطات المحلية (البلديات) هى التى تقوم بالدور التعليمى الرئيسى فى الضفة الغربية، بينما ساهمت الـ UNRWA بالدور الرئيسى فى قطاع غزة.

هيكل العمالة :

بلغ إجمالى عدد المشتغلين فى الضفة الغربية وغزة نحو ٢٠٥ ألف شخص منهم فقط ١٩٤ ألفاً يعملون فى وظائف فعالة بنسبة ١٨٪ من السكان، ولا تجاوز نسبة النساء فى القوة العاملة ١٠٪ فى مقابل ٣٣٪ بين اليهود[١٢]، ويصل عدد المشتغلين منهم فى الضفة والقطاع نحو ١٣٩ ألفاً، ويعمل الباقى فى إسرائيل، ويقدر توما ودرابكن نسبة العمال العرب المشتغلين فى إسرائيل بنحو ٣٢.٢٪ من إجمالى القوة العاملة فى الضفة والقطاع، بينما يقدرها جميل هلال بنحو ٦٠٪ من إجمالى المشتغلين.

وقد تزايدت أعداد المشتغلين خلال السنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٥ بنسبة ٧٪ وهو معدل نمو بطئ ومنخفض جداً بالقياس إلى نسبة الزيادة السكانية التي بلغت خلال نفس الفترة ١٥.٢٪، وهو ما يعني زيادة معدل البطالة، وارتفاع أعداد العاطلين، واتساع نطاق البطالة المقنعة خاصة في قطاع الخدمات.

على أن التوزيع القطاعي للقوى العاملة قد تعرض لتغيرات عديدة تحت ظروف الاحتلال، وعلاقات النهب الاقتصادي من جانب إسرائيل، فقد تناقصت العمالة في القطاع الزراعي وقطاع التشييد والقطاع الصناعي، نتيجة لتحول جيش العمل إلى خدمة الاحتياجات الدنيا لقطاعات العمل في إسرائيل، وفي مقابل ذلك تضخمت قطاع الخدمات والتجارة.

ويقدر درابكن توزيع القوى العاملة في قطاعات الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة على الوجه التالي الزراعة ٣١.٣٪، الصناعة ٦.٤٪، التشييد ١٥.١٪، الخدمات ٤٧.٢٪[(١٣)] وقد قامت إسرائيل بإنشاء العديد من مراكز التدريب المهني لتأهيل العمالة الفلسطينية للخدمة في الاقتصاد الإسرائيلي وقد وصل عدد هذه المراكز في أوائل عام ١٩٧٢ إلى نحو ٢٦ مركزاً منها ٢٠ مركزاً في الضفة الغربية يدرب العمال فيها على أعمال التشييد والبناء والحدادة والصيانة والخياطة وخلافه [(١٤)].

ويتقاضى العامل الفلسطيني في إسرائيل نحو ٣٥ ليرة في يوم العمل مقابل ٦٥ ليرة تدفع لمثيله اليهودي، وطبقاً لذلك تقدر أرباح الصناعيين في إسرائيل من فروق الأجور بين العمل العربي والعمل الإسرائيلي نحو ١.٥ مليون ليرة إسرائيلية، ويعمل نحو ٨٠٪ من العمالة الفلسطينية في إسرائيل في قطاعات التجارة والزراعة والصناعة، بينما معظم اليهود (٦٨٪) يعملون في المجالات الرفيعة في الإدارة والمال والصناعة والخدمات العامة.[(١٥)]

وعلى ذلك فإن هيكل العمالة فى الأرض المحتلة يتميز بخصائص رديئة من حيث توزيع العمالة على القطاعات بالرغم من ارتفاع نسبة المهارات والكفاءات بين المتعلمين إذ تستحوذ الخدمات على ما يقرب من نصف إجمالى القوى العاملة، وبإضافة الزراعة إليها فإنها تستوعب ما يقرب من أربعة أخماس العمالة فى الأرض المحتلة، بينما النسبة الباقية توزع على الفروع الأخرى.

أى أن كلا من هيكل السكان وهيكل العمالة يعانى من خصائص متخلفة حيث تتسع قاعدة صغار السن والمعالين إلى أكثر من نصف مجموع السكان، وتصل نسبة العمالة إلى ما يقرب من ٢٠٪ من السكان بينما تصل فى إسرائيل نحو ٣٥٪، ونصف هذه العمالة يستخدم فى قطاع غير منتج، ونحو ثلثها يستخدم فى زراعة متخلفة، بما يعنى أن يكون من الضرورى إعادة النظر فى أوضاع هيكل العمالة بالكامل، حيث أن هذا الهيكل لا يلائم متطلبات تنمية حقيقية وبناء أساس اقتصادى لدولة مستقلة، هذا بالإضافة إلى التشوهات التى حدثت نتيجة لاتجاه أكثر من نصف العمالة فى الضفة والقطاع إلى العمل فى إسرائيل.

ثالثاً: السوق وهيكل الإنتاج:

* التجزئة، وعدم التجانس الاقتصادى:

لم تشكل الضفة الغربية أو قطاع غزة وحدة اقتصادية / سياسية / سكانية متكاملة وإنما كانت قبل عام ١٩٤٨ جزءاً من فلسطين (والتى شكلت تاريخياً جزءاً من سوريا الكبرى)، فلما جاءت حرب ١٩٤٨ قطعت أوصال الضفة الغربية وغزة بفلسطين، وعزلتها كلياً من وعاء اتصالها الطبيعى والتاريخى والسياسى والاقتصادى، ودخلت الضفة الغربية تحت الهيمنة الأردنية، بينما وقع القطاع تحت الإدارة المصرية، ومنذ ذلك التاريخ فإن التطور الاقتصادى فى فلسطين قد راح يأخذ اتجاهات مختلفة.

فالأراضى المحتلة والتى قامت عليها دولة إسرائيل جرت عليها العديد من التغيرات السكانية والاقتصادية لتثبيت الاقتصاد الصهيوني وتنميته، بغرض بناء الدولة العصرية المتقدمة على أرض فلسطين المحتلة.

أما فى الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ألحقت الأولى بالأردن، وخضع الثانى للإدارة المصرية، فإن التواصل بينهما قد انقطع بداية بسبب قيام إسرائيل، ومن ثم تمايز النمو فى الضفة عنه فى القطاع، ولقد انتهج النظام الأردنى سياسة إقليمية متعمدة ضد الضفة الغربية طوال فترة حكمه عليها، استهدفت إضعاف البنية الاقتصادية، وحرمانها من وسائل الإنتاج فى القطاعين الزراعى والصناعى، وذلك بغرض إلحاقها اقتصادياً بالضفة الشرقية. وتبلورت هذه السياسة التى يطلق عليها جميل هلال "سياسة احتجاز النمو" فى مجموعة من الممارسات قوامها حجب إمكانيات الاستثمار فى مشروعات إنتاجية فى الضفة الغربية، وتركيز المشروعات الإنتاجية فى الضفة الشرقية، كما أنصب الجزء الأكبر من الدعم الحكومى على صناعات الضفة الشرقية، وساعد على ذلك أيضاً موقف الأعيان الفلسطينيين الذين نزحوا ثرواتهم وركزوا استثماراتهم هناك، وكانت نتائج هذه السياسة انخفاض مستوى المعيشة فى الضفة الغربية عنه فى الضفة الشرقية وارتفاع نسبة البطالة والاستخدام الناقص.[١٦]

ولم يختلف الأمر كثيراً فى قطاع غزة، حيث لم يكن يزيد عن كونه منطقة فلسطينية خاضعة للإدارة المصرية، ونتيجة لارتفاع نسبة اللاجئين إلى مجموع السكان فى القطاع فإن "الانروا" UNRWA كانت هى التى تقوم تقريباً بتقديم الخدمات الأساسية للسكان من تعليم وصحة وغذاء وخلافه، وتدهورت كثيراً الأوضاع الاقتصادية فى القطاع، مثلما كان الحال فى الضفة الغربية نتيجة لانقطاع التواصل بينه وبين محيطه الطبيعى، وممارسة سياسة تمييزية ضدهما فى مجال الاستثمارات الجديدة، مما أوقف نمو الهياكل

الإنتاجية والأساسية وأدى بالتالى إلى نتائج متعددة سلبية أهمها تكريس الانفصال بين الضفة والقطاع، وقيام النمو فى الضفة على أساس الالتحاق بالأردن والتبعية للضفة الشرقية فى إطار مستوى اقتصادى منخفض ومتخلف، وتدهور الأوضاع الاقتصادية فى قطاع غزة بشكل عام.

وعلى ذلك فإنه لم يتبلور سوق داخلى بين القطاع والضفة، وظل الاتصال والتفاعل الاقتصادى منعدماً، وهو ما يشكل أساساً يفسر لنا السهولة النسبية التى اتمت بها إسرائيل احتلال الضفة وغزة وإلحاق اقتصادياتها بالاقتصاد الإسرائيلى.

وقد تميز الوضع الاقتصادى فى الضفة وغزة عشية هزيمة الجيوش العربية فى يونيو ١٩٦٧ بالخصائص التالية:

- انفصال وانقطاع تطور السوق الداخلى فى كل من الضفة والقطاع وبينهما.
- هيكل اقتصادى متخلف ومهلهل يقوم أصلاً على الزراعة، المعتمدة على أساليب وأدوات بدائية.
- هيكل طبقى متخلف تسوده البرجوازية الصغيرة (صغار ملاك وحرفيين وصغار تجار).
- تهلهل الشخصية القومية الفلسطينية كانعكاس للتشتت الاقتصادى والسكانى والثقافى والخضوع لظروف متباينة سواء فى الضفة أو القطاع أو المخيمات والمنافى.

وارتكزت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأرض المحتلة على عدد من العوامل من أهمها تكييف اقتصاد المناطق وإلحاقها بالاقتصاد الإسرائيلى، وصياغة علاقات جديدة مع الأسواق العربية عبر سياسة الجسور المفتوحة بالإضافة إلى استغلال الأيدى العاملة العربية الرخيصة لتعويض النقص فى مجالات معينة مثل الزراعة والبناء والخدمات الشخصية

والصناعة، وهو ما أدى إلى تكريس حالة التجزئة والانفصال وانقطاع التطور الداخلى للسوق وتشديد شروط التبعية الاقتصادية وفقدان أية إمكانيات للاستقلال الاقتصادى.

وبالرغم من أن الدخل الفردى قد زاد من ٦٠١ ليرة إسرائيلية سنة ١٩٦٨ إلى ٣٢٧٨ ليرة ١٩٧٥ فى الضفة، ٢٣٢٣ ليرة فى القطاع أى تضاعف خمس مرات تقريباً خلال سبع سنوات، إلا أن هذه الزيادة لا تعكس تطوراً فى القوى الإنتاجية فى الداخل بل جاءت نتيجة لارتفاع القدرة الشرائية للسكان المتولدة عن دخول ناتجة عن العمل فى إسرائيل، حيث تصل نسبة هذه الدخول نحو نصف إجمالى الدخل السنوى فى المناطق المحتلة.

وقد عززت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية الانفصال بين اقتصاديات الضفة الغربية والقطاع، بحيث غدت الزراعة تنتج لصالح السوق الإسرائيلية، كما دمرت الصناعات الصغيرة نتيجة لعدم القدرة على المنافسة، وافتقدت المناطق إلى سوق مالية أو نظام مصرفى، واعتمدت المناطق فى وارداتها على إسرائيل بشكل أساسى، وتشكلت هذه الواردات من معظم بنود السلع تقريباً، واستخدمت إسرائيل سياسة الجسور المفتوحة فى الضفة الغربية كوسيلة لمنع منافسة الإنتاج الزراعى فى الضفة للمنتجات الإسرائيلية، وبابا للنفاذ غير المباشر إلى السوق الأردنية والأسواق العربية.

*** اقتصاد ضعيف تابع، ومتخلف:**

يتميز اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بصفة عامة بأنه اقتصاد تقليدى تلعب فيه الزراعة والخدمات المتصلة بها الدور الرئيسى، فقد بلغت مساهمة الزراعة فى الناتج القومى فى الضفة الغربية ١٩٧٦ نحو ٣٥٪ من إجمالى الناتج، وبلغت ٣٠٪ فى قطاع غزة فى مقابل نسبة مقدارها ٧٪ فى إسرائيل، هذا فى الوقت الذى ترتفع فيه نسبة الخدمات المرتبطة بالزراعة، ونسبة استخدام العمالة فى الزراعة التى تصل إلى حوالى ٥٠٪ من قوة العمل فى

غزة ونحو ٤١٪ من قوة العمل فى الضفة الغربية، فى نفس الوقت الذى لا تستخدم فيه الصناعة سوى ٦.٤٪ من قوة العمل فى الضفة والقطاع فى الوقت الراهن معظمها فى ورش حرفية صغيرة، إذ لا يوجد فى الضفة الغربية على سبيل المثال سوى ثلاث مؤسسات صناعية يشتغل بها أكثر من ١٠٠ عامل، أما أغلبية المؤسسات الصناعية والحرفية الأخرى فتستخدم ٥ عمال أو أقل فى الورشة الواحدة.

وقبيل الاحتلال الإسرائيلى للضفة والقطاع كان الناتج الإجمالى فى الضفة الغربية بسعر السوق (١٩٦٦) نحو ٢٠٨.٦ مليون دولار، يسهم القطاع الثالث (الخدمات) بنحو ثلثى هذه القيمة، بينما تسهم الزراعة بنسبة ٢٦.١٪ والصناعة بنسبة ١٣.٣٪ [١٧]، وفى نهاية ١٩٧٣ تضاعف الناتج الإجمالى فى الضفة الغربية ليصل إلى نحو ١.٣٦٠ مليار ليرة إسرائيلية، أى ضعف ما كان عليه سنة ١٩٦٨ ويلغ معدل الزيادة السنوية حوالى ١٤٪ نجم نحو نصفها من الزيادة فى الناتج القومى المحلى، والنصف الآخر من ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن العمل فى إسرائيل.

آما فى غزة وشمال سيناء فقد بلغ الناتج الإجمالى سنة ١٩٧٣ حوالى ٧٤٥ مليون ليرة إسرائيلية، أى ضعفى ونصف ما كان عليه الناتج عام ١٩٦٨، ونجم نحو ٤٠٪ من هذه الزيادة عن العمل فى إسرائيل [١٨] وخلال الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٥ زاد الإجمالى فى الضفة والقطاع بنحو ١٢٠٪ لكن هذه الزيادة فى الناتج قد ترافقت مع انخفاض نصيب الصناعة فى الناتج من ٧.٩٪ إلى ٦.٤٪ فى الضفة الغربية، ولكنها زادت فى قطاع غزة من ٣.٧٪ إلى ٥.٧٪، وكانت الزيادة فى قطاع غزة راجعة بالأساس إلى إنتاج الورش المحلية للوفاء باحتياجات بعض المصانع الإسرائيلية وفقاً لعقود مبرمة بهذا الشأن.[١٩]

وقد بلغ إجمالى الناتج فى الضفة الغربية سنة ١٩٧٥ (بأسعار العوامل) نحو ٣.١٣٣ مليار ليرة إسرائيلية، وفى قطاع غزة ١.٤٢٨ مليار ليرة إسرائيلية، بينما بلغ متوسط الناتج للفرد حوالى ٤٧٦٤ ليرة فى الضفة، ٣٤١٥ ليرة فى القطاع.[٢٠]

ويلاحظ أنه بينما بلغ الناتج فى الضفة الغربية ما يقرب من ضعف الناتج فى القطاع (٢: ١) فإن نسبة حصة الفرد من الناتج فى الضفة إلى نصيب الفرد من الناتج فى القطاع لا تصل إلا إلى ٤ : ٣ مما يعنى انخفاض إنتاجية الفرد فى الضفة الغربية بالمقارنة مع مثيلتها فى القطاع وإن كان مستوى الناتج القومى الإجمالى أكبر منه فى الضفة الغربية.

وقد أدى الركود الاقتصادى فى إسرائيل عام ١٩٧٥ إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى بنسبة ٥ – ٦٪ حيث انخفضت حصة دخول العمال عن العمل فى إسرائيل بنسبة ٧٪ بالأسعار الثابتة، وكان هذا ناتجاً عن تخفيض عدد أيام العمل للعمال الفلسطينيين من الضفة والقطاع الذين يعملون فى إسرائيل.[٢١]

لكن معدل نمو الناتج لم يلبث أن ارتفع مرة أخرى، ففى الضفة الغربية ارتفع الناتج المحلى لمختلف الفروع الاقتصادية بنسبة ١٧٪ بالأسعار الثابتة مقارنة بعام ١٩٧٥، وفى قطاع غزة ازداد الإنتاج بنسبة ١٨٪ نتيجة لارتفاع نسبة الدخل الناتج من العمل فى إسرائيل، ومن ارتفاع إنتاج القطاعات الاقتصادية المحلية، فى حين بلغت قيمة الناتج الإجمالى للفرد فى سنة ١٩٧٦ نحو ٦.٦ ألف ليرة إسرائيلية. فى الضفة ٤.٧ ألف ليرة فى غزة، وذلك فى مقابل ناتج قدره ٢٦.٦ ألف ليرة إسرائيلية للفرد فى إسرائيل، ومعنى ذلك أن مستوى الناتج للفرد فى إسرائيل يصل إلى أربعة أضعاف مستوى الناتج للفرد فى الضفة الغربية والقطاع وكانت هذه النسبة سنة ١٩٧٠ تصل إلى خمسة أضعاف، بما يعنى أن فجوة الناتج الفردى الواسعة تضيق رويداً

رويداً وإن كان ذلك يرجع بشكل رئيسى إلى الدخول المتولدة عن العمل فى إسرائيل، أو العمل لحساب إسرائيل فى المزارع أو الورش فى الأرض المحتلة.

وتوضح أرقام الاستثمارات قصوراً هائلاً عن الاحتياجات، فقد وصلت الاستثمارات فى القطاع العام إلى ١٥٩ مليون ليرة فى الضفة والقطاع بينما بلغت استثمارات القطاع الخاص ما يقرب من ٥١٠ مليون ليرة إسرائيلية، أى أن إجمالى الاستثمارات سنة ١٩٧٥ فى الضفة الغربية وقطاع غزة يصل إلى نحو ٦٧٠ مليون ليرة إسرائيلية أى ما يقرب من ١٤.٧٪ من إجمالى الناتج القومى فى الضفة وغزة وهى نسبة لا تكفى حتى لرفع مستوى الإنتاج لمقابلة الزيادة فى الاستهلاك الذى يتزايد بنسبة ٦ – ٧٪ سنوياً تقريباً، وقد انخفضت الاستثمارات العامة خلال عام ١٩٧٦ بنسبة ٢٥٪ نتيجة لتخفيض استثمارات الحكومة العسكرية فى مجال شق الطرق ومشاريع المياه والمؤسسات الاجتماعية والأحياء السكنية للاجئين [٢٢] وتتميز الحالة النقدية فى الضفة الغربية وغزة بانعدام وجود نظام نقدى أو سوق مالية محلية تعبئ المدخرات لصالح الاستثمارات الجديدة وتسود العملات الأردنية والإسرائيلية كما توجد مجموعة من فروع بنوك أردنية لا وظيفة لها وكذلك بنوك إسرائيلية تعبئ المدخرات لصالح الاقتصاد الإسرائيلى.

إن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة قد خضع لهيمنة السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، وعلى الرغم من نسبة النمو العالية التى حققها خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٥ (١٢٠٪) إلا أن أكثر من نصف هذه النسبة يأتى أصلاً من العمل فى داخل إسرائيل، وهو ما يخضع هيكل العمالة لمصالح الاقتصاد الإسرائيلى، وقد أدت ظاهرة الجذب المتزايدة لعمال الضفة وقطاع غزة للعمل داخل إسرائيل إلى تحول معظم عمال البناء وعمال الزراعة من العمل داخل الأرض المحتلة إلى العمل فى إسرائيل مما أدى إلى نقص العمالة فى هذين

القطاعين فى الأرض المحتلة، كما أدت أيضاً عدم القدرة على المنافسة سواء فى مجال السلع الزراعية أو السلع الصناعية إلى تدمير عدد كبير من الورش الصناعية وإلى خراب مزارع وحدائق عديدة نتيجة للأثر المزدوج لهجرة العمالة والمنافسة، (حيث يحصل الإنتاج الزراعى الإسرائيلى على دعم من الحكومة) وتحول البرجوازيون الصغار إلى قوة عمل إضافية فى جيش العمل الملتحق بخدمة الاقتصاد الإسرائيلى.

ولم يتوقف تشويه الاقتصاد وتدمير حلقات السوق الداخلى فى الضفة الغربية وغزة عند هذه الحدود فقط، بل أصبحت هذه المناطق تعتمد على إسرائيل فى حوالى ٩٠٪ من وارداتها من بنود السلع المختلفة، وتتولى إسرائيل تسويق نحو ٦٠٪ من صادرات الضفة الغربية وغزة، سواء فى الداخل (سوق إسرائيل) أو الخارج (أسواق أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص) ومعظم هذه الصادرات يتكون من سلع معاد تصديرها آتت من الأردن (مثل الأسمنت ومواد البناء) وكذلك من سلع أو منتجات خاصة بمؤسسات إسرائيلية منتجة لحسابها، والباقى الذى يأتى من إنتاج الفلسطينيين فى الضفة والقطاع فإنه يتكون أصلاً من الموالح والخضروات والزيتون.

- لقد انخفض نصيب الصناعة فى إجمالى الناتج القومى.
- وتحولت الزراعة إلى خدمة احتياجات الاقتصاد الإسرائيلى.
- وتحولت العمالة لتعويض النقص فى قطاعات الخدمات والزراعة والبناء والصناعة فى إسرائيل.
- وانخفضت نسبة الاستثمارات الإجمالية والاستثمارات العامة مما يؤدى إلى تدهور البنية الأساسية وهياكل الإنتاج القائمة.

وكل — تلك النتائج تشكل أساساً متيناً لاستمرار التبعية الاقتصادية والتخلف فى إطار خدمة مصالح الاقتصاد الإسرائيلى، حيث ترتبط شتى

جوانب الحياة الاقتصادية بالتغييرات التى تطرأ على الاقتصاد الإسرائيلى، ولا تستطيع أن تبنى لنفسها مساراً مستقلاً للتطور.

*** الزراعة :**

الزراعة هى القطاع الاقتصادى الرئيسى فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة فقد استخدمت سنة ١٩٧٥ نحو ٣٢٪ من القوة العاملة (٣٥٪ فى الضفة، ٢٦٪ فى القطاع) وساهمت بحوالى ٣٠٪ من إجمالى الناتج فى الضفة، ٢٩٪ فى قطاع غزة حيث بلغت القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى حوالى ٨٤٩ مليون ليرة إسرائيلية (٥٩٢ فى الضفة و٢٥٧ فى القطاع).

وتبلغ المساحة الكلية المزروعة فى الضفة وغزة نحو ٢.٢ ألف كم٢ منها ٢١٠ كم٢ فى قطاع غزة ونحو ٢.٠٢٢ ألف كم٢ فى الضفة الغربية، ومعنى ذلك أن إنتاجية الكيلو متر المربع فى الضفة تصل إلى ٢٩٦ ألف ليرة إسرائيلية وفى القطاع ١.٢٣٣ ألف ليرة، أى نحو أربعة أضعاف قيمة الإنتاجية فى الضفة الغربية، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى نظم الرى، ففى سنة ١٩٧٣ كان إجمالى المساحة المروية فى الضفة الغربية نحو ٨١ كم٢ أو نسبة ٤٪ من إجمالى المساحة المزروعة، بينما فى قطاع غزة بلغت المساحة ٩٥ كم٢ أى نحو ٤٥٪ من إجمالى المساحة المزروعة [٢٣].

ومن زاوية التركيب المحصولى للأرض الزراعية فهناك اختلاف كبير بين الضفة والقطاع، ففى الضفة الغربية تخصص نحو ٤٠٪ من المساحة المزروعة لمحاصيل الحقل بينما فى القطاع تحتل الموالح الأهمية الرئيسية حيث يزرع بها أكثر من ثلث المساحة المزروعة.

وبينما تحتل محاصيل الحقل نسبة ٤٠٪ من إجمالى المساحة المزروعة فى الضفة الغربية، فإنها لا تساهم إلا بنسبة ١١٪ من مجمل الإنتاج الزراعى، مما يعكس انخفاض إنتاجية الأرض والعمل إلى حد كبير، بينما تساهم الخضروات والفواكه بنسبة ٢٠٪ و٣١٪ على الترتيب.

أما فى قطاع غزة فإن إنتاج الفواكه وأهمها الموالح يساهم بحوالى ٦١٪ من إجمالى الناتج (الموالح ٥٥٪) بينما تساهم الخضروات بنسبة ١٠٪ ومحاصيل الحقل بنسبة ١٪ فقط (٢٤) ويذهب معظم إنتاج القطاع من الموالح للتصدير إلى الخارج عن طريق إسرائيل.

وخلال الفترة من عام ١٩٦٨ — ١٩٧٥ فإن الزيادة فى الناتج الزراعى قد بلغت فى المتوسط ٨ — ١٠٪ سنوياً، كما شهدت الزراعة عديداً من التغيرات فى مجال أساليب الزراعة والأدوات المستخدمة فيها، ففى مجال أساليب الزراعة اتجهت إسرائيل من أجل إغراء الفلاحين لزراعة المحاصيل التصديرية إلى إنشاء العديد من المزارع التجريبية التى بلغ عددها سنة ١٩٧٠ فى الضفة الغربية حوالى ٢٥٠٠ قطعة شملت نحو ٣٠ ألف دونم، وتقام هذه "المزارع التجريبية" على أرض الفلاح، وتقدم له البذور مجاناً وكذلك الأسمدة، على أن يتحمل هو نفقات العمل والرى (٢٥) وفى مجال الأدوات المستخدمة فقد زاد عدد الجررات من ١٣٠ إلى ١٢٢٠ خلال الفترة من ١٩٦٨ — ١٩٧٥ ونقص عدد الحيوانات المستخدمة فى الزراعة (الخيول والحمير) من ٥٤٠٠ إلى ٢٦٠٠ خلال نفس الفترة، وكذلك ازدادت قيمة الأسمدة المستخدمة خلال نفس الفترة من ١٫٨ مليون ليرة إلى ٦٫٥ مليون ليرة (٢٦).

وفى عام ١٩٧٦ قفز إجمالى الناتج الزراعى فى الضفة وغزة إلى حوالى ٢٫٢ مليار ليرة إسرائيلية، تشكل نحو ٢٠٪ من قيمة الإنتاج الزراعى فى إسرائيل، وطبقاً لبيانات مكتب الإحصاء المركزى فى إسرائيل فقد بلغت قيمة الإنتاج الزراعى فى الضفة حوالى ١٫٥ مليون ليرة (٦٨٪) بينما بلغت فى قطاع غزة نحو ٧٠٠ مليون ليرة (٣٢٪).

وبالمقارنة مع عام ١٩٧٥ فقد زادت قيمة الإنتاج الزراعى بنسبة ١٠٪ (بالأسعار الثابتة) مقابل زيادة بنسبة ٦٪ فى إسرائيل [٢٧] وهو ما يوضح سريان قانون تزايد الغلة على الأراضى الفلسطينية، بالرغم من تخلف نظم الزراعة والرى وانخفاض الإنتاجية للأرض والعمل فى آن واحد.

أن أوضاع الزراعة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تكشف تميز بالخصائص التالية:

- نمط التخصص الزراعى لا يخدم احتياجات الاكتفاء الذاتى فى السلع الزراعية بقدر ما يخدم احتياجات التصدير لصالح إسرائيل، وتؤكد عمليات التحول الزراعى عن طريق المزارع التجريبية، استمرار سيطرة نمط التخصص الزراعى الذى يقوم على خدمة احتياجات الاقتصاد الزراعى.
- تخلف نمط الاستغلال الزراعى بالرغم من ارتفاع عدد الجرارات والآلات الزراعية، وتبرهن على ذلك انخفاض معدلات الناتج للأرض والعمل فى قطاع الزراعة، الأمر الذى يؤكد استمرار نمط استغلال تقليدى.
- هيكل محصولى تقليدى ومتخلف (٣٠ – ٤٠٪ من المساحة المزروعة فى الضفة والقطاع تخصص لمحاصيل تقليدية).
- اتباع أساليب رى متخلفة تستنزف أكثر من ضعف معدل استهلاك المياه فى الوحدة الزراعية المثيلة فى إسرائيل، وهو ما يقلل إمكانيات زراعة أراضى جديدة ويضعف إنتاجية الأرض المزروعة فى نفس الوقت للأضرار الجانبية الناتجة عن الإسراف فى استخدام المياه.
- شيوع الحيازة الصغيرة والملكيات القزمية مما يشكل قيداً على تحديث الزراعة وتطويرها.
- وإلى جانب ذلك تعانى الزراعة الفلسطينية من نقص العمالة نتيجة هجرة العمالة إلى إسرائيل.
- تشكل مدخلات الإنتاج الزراعى من بذور وسماد ومبيدات وخلافه بنداً أساسياً من بنود الواردات للأراضى المحتلة فى الضفة والقطاع.

*** الصناعة:**

تلعب الصناعة دوراً محدوداً فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وقبل الاحتلال الإسرائيلى، كانت الصناعة فى الضفة تساهم فقط بنحو ٧٪ من

إجمالى الناتج وتستخدم نحو ١٥ ألف عامل، ثم انخفض مستوى النشاط الصناعى بعد حرب ١٩٦٧ وانخفض عدد العاملين فى الصناعة إلى ٩٠٠٠ عامل سنة ١٩٦٨ ولكنه لم يلبث أن ارتفع بعد ذلك إلى ١٤ ألف عامل (نحو ١٠٪) من قوة العمل المحلية سنة ١٩٧٥.

وتستخدم الصناعات الغذائية حوالى ٢٥٪ من العمالة الصناعية، بينما تستخدم صناعة الغزل والنسيج نحو ١٤.٦٪ من العمال الصناعيين.(٢٨)

أما فى قطاع غزة، فإن الصناعة كانت تستخدم قبل يونيو ٦٧ نحو ٦١٠٠ مشتغل، وانخفض العدد إلى ٢٧٠٠ فقط بعد الحرب، ولكنه ازداد بعد ذلك ليصل إلى نحو ٦٠٠٠ مشتغل مرة ثانية، والفرع الصناعى الرئيسى هو الملبوسات والغزل والنسيج، وتستخدم الصناعات الغذائية نحو ١٠.٦٪ من قوة العمل الصناعية فى القطاع وطبقاً للإحصاءات الرسمية الإسرائيلية فإن نحو ٣٩٪ من العمالة الصناعية فى القطاع يعملون فى مشروعات داخل إسرائيل.

وبالرغم من ظروف الاحتلال فقد زاد الإنتاج الصناعى فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو ٨٠٪ (وهى أقل من نسبة النمو الإجمالى) غير أن نصيب الصناعة فى الناتج القومى قد انخفضت من نحو ٧.٩٪ إلى حوالى ٦.٤٪ فى الضفة الغربية، بينما زادت فى قطاع غزة بنسبة ٢٪ (من ٣.٧٪ إلى ٥.٧٪) لكن هذه الزيادة فى القطاع كانت ترجع إلى زيادة إنتاج الورش التى تعمل لحساب إسرائيل.

وقد أضير التصنيع كثيراً بظروف الاحتلال، فقد أدت ظروف المنافسة غير المتكافئة بين الصناعة الإسرائيلية والصناعة الصغيرة فى الضفة والقطاع إلى دمار الأخيرة وتحول أصحابها إلى عمال مأجورين، وأدت عوامل أخرى مثل نقص المنظمين وضعف الاستثمارات وانخفاض المعرفة التكنولوجية وانعدام وجود نظام مصرفى أو سوق مالية محلية إلى تدهور

الصناعة وانخفاض دورها سواء فى خلق الناتج أو خلق فرص عمالة للعاملين عن العمل.

ولم يحدث تحسن كبير على أوضاع قطاع الصناعة فى السنوات الأخيرة، إذ أن السياسة الإسرائيلية تهدف إلى استبقاء الضفة الغربية فى إطار "مستنبت دافئ" للزراعة التصديرية إلى أوروبا وأمريكا، وهى إن كانت تشجع المستثمرين على توظيف جزء من استثماراتهم فى الضفة وغزة، إلا أن تفاقم مشكلات الطاقة العاطلة ونقص الاستثمارات بشكل عام فى إسرائيل تؤدى إلى استمرار تخلف الأوضاع فى قطاع الصناعة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة.

❖ لقد انخفضت نسبة العمالة الصناعية إلى مجموع القوة العاملة فى الضفة والقطاع إلى أكثر من النصف، (من ١٥٪ - ٦.٤٪) مما يعكس انخفاض الأهمية النسبية للصناعة وترسيخ التطور فى الضفة والقطاع على أساس التخصص الزراعى.

كما أن معدل النمو الناتج الصناعى كان يقل عن معدل النمو الإجمالى فى قطاعات الاقتصاد الكلية فى الضفة والقطاع.

❖ بالإضافة إلى ذلك فإن هيكل الصناعة يتميز بسيطرة المشروعات صغيرة الحجم حيث لا توجد سوى ٣ مشروعات تستخدم ١٠٠ عامل فأكثر، أما أغلبية الورش والمحلات الصناعية فإنها تستخدم ٥ عمال فاقل للورشة الواحدة.

❖ وتعتمد الضفة والقطاع على سد احتياجاتها من السلع المصنوعة الاستهلاكية أو غيرها عن طريق الاستيراد من إسرائيل.

❖ وعلى ذلك فإن نمط التخصص الذى فرضته إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة كان يهدف أساساً إلى تحويلها إلى سوق تفتح إمكانيات

واسعة لنمو الصناعة الإسرائيلية خصوصاً مع أتباع سياسة الجسور المفتوحة، وأيضاً استخدام العمالة بها من أجل سد احتياجات نقص العمالة فى إسرائيل فى عدد من القطاعات، واستبقاء التخصص الإنتاجى داخل نطاق الزراعة ومحاولة تطوير الزراعة التصديرية وزراعة الموالح من أجل تسويقها عالمياً بواسطة إسرائيل.

*** البناء:**

بينما كانت العمالة فى قطاع البناء فى الضفة الغربية وغزة قبل الاحتلال تصل إلى ٢٥ ألف عامل، فقد انخفض هذا العدد بعد الاحتلال إلى ١٠ آلاف عامل سنة ١٩٦٨ ثم إلى ٨٠٠٠ عامل سنة ١٩٧٢، وبالرغم من ذلك فإن حوالى ٣٦ ألف عامل بناء آخرين جاءوا من مصادر مختلفة، قد أضيفوا إلى العمالة المشتغلة فى قطاع البناء فى إسرائيل، أى أكثر من أربعة أضعاف العمالة المشتغلة فى قطاع البناء فى الضفة وغزة وقد زاد الناتج فى قطاع البناء خلال السنوات ١٩٦٨ – ١٩٧٥ بنسبة ٣٢٪ فى الضفة الغربية، ٣٠٪ فى قطاع غزة وهى نسبة أدنى بكثير من نسبة النمو الإجمالية من الناتج الإجمالى (نحو ٢٥٪ من نسبة النمو) وارتفع نصيب قطاع البناء من ٤.٢٪ إلى ١٠٪ خلال الفترة من ١٩٦٨/١٩٧٥، وبلغت إنتاجية العامل فى نهاية الفترة نحو ٦٦.٨ متر فى السنة.[٢٩] ومن الواضح أن توجيه نسبة عالية من العمالة فى الضفة الغربية وغزة إلى قطاع البناء فى إسرائيل، وانخفاض نسبة نمو العمالة والإنتاجية فى قطاع البناء فى الضفة الغربية وغزة هى إحدى النتائج المترتبة على سياسة الاحتلال الإسرائيلى، وتوقف استثمارات التشييد فى البنية التحتية القومية والهياكل الإنتاجية داخل الضفة وغزة، فقطاع البناء إذن سواء من زاوية العمالة أو الاستثمارات قد خضع لمصالح الاقتصاد الإسرائيلى، وسياساته التى انطبقت على غيره من القطاعات الأخرى.

*** الخدمات:**

تضخم قطاع الخدمات في الضفة الغربية وغزة إلى حد كبير خلال سنوات الاحتلال وخاصة في مجال الخدمات الشخصية وخدمات الصناعة والتجارة الصغيرة، فقد كان قطاع الخدمات يستخدم حوالى ثلث قوة العمل فى الضفة الغربية، أما فى غزة فقد كانت الخدمات تستوعب أكثر من نصف العمالة، وكانت الخدمات تسهم بنسبة ٦٢.٥٪ من إجمالى الناتج فى الضفة، ونحو ٥٥.١٪ من إجمالي الناتج في القطاع، وخلال سنوات الاحتلال ظل قطاع الخدمات يلعب دوراً رئيسياً، وارتفعت العمالة المستخدمة فى الضفة إلى ٤١٪ بينما فى غزة ظلت فى حدود ٥٠٪ من القوة العاملة واقترن ذلك بانخفاض نصيب الخدمات من إجمالى الناتج، ففى غزة على سبيل المثال انخفضت النسبة من ٦٧,٥٪ سنة ١٩٦٧ إلى ٣٥,٥٪ سنة ١٩٧٥، وهو ما يعنى اتساع نسبة البطالة المقنعة داخل قطاع الخدمات وانخفاض إنتاجية العمل فى القطاع.[٣٠]

*** التجارة:**

انعكست خصائص اقتصاديات الضفة والقطاع الناتجة عن نمط التخصص المفروض عليها بعد الاحتلال الإسرائيلي والذى واصل نفس مسيرة الإلحاق التى كان يعمل بها النظام الأردنى بالنسبة للضفة، على هيكل التجارة الخارجية للأراضى المحتلة، ونمط هذه التجارة.

وقد أدى الاحتلال الإسرائيلى إلى تحول فى تجارة المناطق المحتلة ناحية إسرائيل، ففى سنة ١٩٦٩ بلغت صادرات الأراضى المحتلة إلى إسرائيل نسبة ٣٦٪ من إجمالى الصادرات، بينما بلغت نسبة الواردات من إسرائيل حوالى ٧٦٪ على أساس شروط التخصص القائمة فى الأراضى المحتلة.

لكن إخضاع الأراضى المحتلة لشروط تخصص إقليمى فى نطاق خدمة احتياجات الاقتصاد الإسرائيلى، وتكريس سياسات الجسور المفتوحة، فتح

الباب لتغيرات كبيرة فى اتجاهات التجارة الخارجية للأراضى المحتلة، عمق إلى حد بعيد علاقات التبعية بين اقتصاديات هذه المناطق والاقتصاد الإسرائيلى.

ولا ينظر إلى هذه التبعية من زاوية العجز التجارى إزاء إسرائيل، ولكن بالأساس إلى خصائص تركيب هيكل التجارة، الذى يعبر عن خصائص تركيب هيكل الإنتاج، فاقتصاد الضفة والقطاع بالرغم من انه اقتصاد زراعى بالأساس، إلا أنه يتخصص فى المنتجات الشجرية الفواكه والزيتون والموالح، وبالتالى يضطر إلى استيراد سلع زراعية حيوية مثل القمح والحبوب من الخارج، أى من إسرائيل، إلى جانب استيراد السلع الصناعية الأساسية والمعدات الكهربائية.

إن ضعف الهيكل الصناعى والتخصص الزراعى فى محاصيل التصدير إلى إسرائيل، واستخدام الجسور المفتوحة لتسريب السلع الإسرائيلية وإعادة تصدير سلع عربية رخيصة إلى إسرائيل، قد أسهم فى خلق نمط من التجارة بين المناطق المحتلة وإسرائيل يجعل من المناطق سوقاً رئيسية للبضائع الإسرائيلية المصدرة، ويسخر مواردها لزيادة إمكانيات التصدير فى إسرائيل.

وقد أشار بحث أجراه "صندوق كارنجى" إلى حدوث ركود فى العلاقات التجارية بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة مقابل انتعاش هذه العلاقات مع إسرائيل فقد أصبحت إسرائيل عام ١٩٧٤ السوق الرئيسية لصادرات الضفة والقطاع، وكذلك المورد الرئيسى إذا احتلت الواردات من إسرائيل نسبة ٨٨٪ من مجموع واردات الضفة والقطاع [٢١] بينما يذهب نحو ٦٠٪ من الصادرات إلى إسرائيل، وتتكون معظم الصادرات من المواد الغذائية والأحذية ومواد البناء المعاد تصديرها.

وقد تضاعفت واردات الضفة والقطاع من إسرائيل من قيمة بلغت سنة ١٩٦٨ نحو ١٨٧،٤ مليون ليرة إسرائيلية إلى نحو ٣١٧٩ مليون ليرة إسرائيلية سنة ١٩٧٥، أى أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع قد تضاعفت بنحو ١٧ مرة خلال السنوات من بدء الاحتلال حتى ١٩٧٥ وزاد اعتماد الضفة وغزة على الاستيراد من إسرائيل لسد كل احتياجاتها تقريباً من السلع الغذائية والاستهلاكية المصنوعة وغيرها من الاحتياجات، وقد ارتفع رقم الواردات إلى أكثر من أربعة بلايين ليرة إسرائيلية فى عام ١٩٧٦.

أما بالنسبة لصادرات الضفة والقطاع والعالم الخارجى فقد بلغت سنة ١٩٧٥ حوالى ١،٣٥٤ مليون إسرائيلية نحو ٦٠٪ منها إلى إسرائيل. والباقى يصدر عن طريق الجسور المفتوحة إلى الأردن والبلاد العربية الأخرى، ولا تمول حصيلة الصادرات إلا نحو نصف قيمة الواردات، مما يشكل عبئاً على الميزان التجارى فى الضفة والقطاع.

وقد قفزت قيمة العجز فى الميزان التجارى للأراضى المحتلة من ١٣٣،٨ مليون ليرة سنة ١٩٦٨ إلى نحو ١٨٢٥ وقدر الفائض التجارى لإسرائيل من الضفة والقطاع ابتداء من يونيو ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٣ بحوالى ١٥٦٠ مليون ليرة إسرائيلية، ويقفز هذا الرقم إلى مليارين إذا أضيف إلى ذلك الفائض من القدس الشرقية [٣٢] وعلى ذلك فالتجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة تمثل أحد المجالات الهامة للعلاقة الكولونيالية بين إسرائيل وأسواق هذه المناطق، ويمثل الفائض فى الميزان التجارى لصالح إسرائيل أحد مصادر الاستغلال الرئيسية التى تمارسها إسرائيل، والتى تتكامل مع إعادة توجيه العمالة وإعادة تخصيص موارد الزراعة لصالح الاقتصاد الإسرائيلى وإبقاء التطور فى أسر حلقات دنيا ومتخلفة من العملية الإنتاجية بشكل عام.

إن هذا يعنى أن قدرة السوق على تحقيق الاستقلال والاكتفاء فى مجال الحاجات الأساسية تعد محدودة جداً نظراً إلى طبيعة التطور التاريخى

السابق فى قوى الإنتاج، والتشوه الذى حدث نتيجة للاستيطان اليهودى، والإلحاق بالأردن، ثم الاحتلال الإسرائيلى، وهو ما يعنى أن إمكانيات الاقتصاد الفلسطينى فى مجال التفاعل الاقتصادى الإقليمى تعد شديدة المحدودية نظراً إلى هذه الخصائص، ويصبح ضرورياً بالتالى البحث أولاً عن تلك الطريقة التى يمكن بها أن يتخلص الاقتصاد الفلسطينى أولاً من تلك التشوهات وحالة التخلف والتبعية الشدية التى يعانى منها، وهو ما يعنى بالأساس اتباع سياسة اقتصادية تقوم على رفع طاقة المجهود الاستثمارى إلى اقصى حد فى مجالات الهياكل الاقتصادية، عن طريق تعبئة الفائض الاقتصادى والاقتراض من الخارج والحصول على مساعدات غير مشروط، كما تقوم أيضاً هذه السياسة على أسس حمائية لمنع منافسة الإنتاج الأجنبى للإنتاج الوليد، وكل ذلك يتطلب أيضاً سياسة تدخلية من جانب الدولة للقيام بهذا الدور فى الاستثمار والتعبئة والحماية.

٣ – إمكانيات النمو الاقتصادى داخل دولة فلسطينية فى الضفة الغربية والقطاع:

على أساس معطيات الوضع الاقتصادى العام فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من العرض المحدود للموارد والعيوب فى هيكل القوة البشرية، وتخلف اقتصاد السوق واعتماده الشديد على الاقتصاد الإسرائيلى، فإنه من الممكن – اقتصادياً – قيام دولة فلسطينية، استناداً إلى عديد من المميزات منها:

١ – إن القوة البشرية هى العامل الحاكم فى التنمية، وليس عرض الموارد، وأن القوة البشرية الفلسطينية تتمتع بمزايا تمكنها من أن تبنى اقتصاداً متقدماً إذ أن معدل حملة الدرجات الجامعية إلى مجموع السكان الفلسطينيين يعادل مثيله فى إسرائيل[٣٢] لكن تعبئة المزايا الخاصة بالقوة البشرية قاصر إلى حد كبير، وفى حالة خلق دولة فلسطينية فإن تعبئة هذه المزايا سيدفع التأثير الايجابى للقوة البشرية إلى أبعد مدى.

٢ – إن مساحة الضفة الغربية وغزة يمكن أن تستوعب ما بين ٢ – ٣ مليون نسمة، بالمقارنة مع نمط التوطن في اليابان والنرويج، وتقدر أعداد الفلسطينيين في العالم ما بين ٢.٤ – ٢.٩ مليون نسمة، وتصل في بعض التقديرات إلى ٤ مليون، بما يعني أن الدولة الفلسطينية على هذه المساحة يمكن أن تستوعب معظم الفلسطينيين، (دون أن يقف هذا عائقاً في كل الأحوال أمام استهداف بناء دولة علمانية ديمقراطية في كل فلسطين).

٣ – إن رأس المال اللازم للتنمية في الهياكل الاقتصادية – الإنتاجية والأساسية – والذي يقدره درابكن في الحد الأدنى بنحو ١٢ بليون دولار، لن يشكل في أي الأحوال قيداً على النمو حيث أن فجوة رأس المال يمكن تعويضها عن طريق صندوق عربي لتنمية فلسطين يمول من الحكومات والمنظمات والهيئات العربية والدولية، بالإضافة على سياسة اقتصادية جادة لتعبئة الفائض الاقتصادي الفلسطيني.

على أن هذه المزايا وغيرها لا تعني سهولة قيام دولة من الناحية الاقتصادية أو سهولة المشكلات التي سوف تواجه نموها، ذلك أن مثل هذه الدولة سوف تواجه من الناحية الاقتصادية صعوبات قاسية.

تكاليف إقامة الدولة:

يمكن تقسيم استثمارات إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع طبقاً للأغراض إلى ثلاثة أقسام:[٣٤]

١ – استثمارات لخلق مصادر للعمالة.

٢ – استثمارات للتحديث وتنمية التوطن الحضري.

٣ – استثمارات للبنية الأساسية القومية.

ويرى درابكن أن هذه الاستثمارات ينبغي ألا توجه فقط إلى أغراض البنية الاقتصادية الجديدة فقط بل أنها يجب أن تأخذ في الاعتبار هدف تقوية البنية

الاقتصادية الحالية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقوم افتراضات درابكن بالنسبة للعمالة المتوقعة خلال السنوات الأولى من إقامة الدولة (٣ – ٥ سنوات) إن هذه العمالة سوف تصل إلى نحو ٣٩٥ ألف عامل – (وذلك بافتراض أن هيكل السكان سيزداد من ١.١ مليون نسمة إلى ١.٧ مليون نسمة، وأن الـ ٣٠٠ الف لاجئ سوف يتم توطينهم وإنهاء لأوضاعهم الحالية فى معسكرات اللاجئين) على أساس أن نسبة المشتغلين إلى إجمالى السكان ستكون فى حدود ٢٣٪ (بينما هى الآن نحو ٢٠٪) وعلى أساس متوسط استثمارات يبلغ ١٢٠٠٠ دولار للعامل فإن الاحتياجات الاستثمارية لاستيعاب العمالة الجديدة تصل إلى نحو ٢.٨ مليون دولار خلال السنوات الخمس الأول.

وسوف يقوم هيكل العمالة على استثمارات رأسمالية تنفذ فى مجال التصنيع وتحديث الزراعة على وجه الخصوص بالإضافة إلى استثمارات البناء والتشييد التى ستبلغ مستويات عالية نتيجة للاحتياجات الخاصة ببناء المساكن وتشييد الطرق والكبارى والموانى والمدارس والمستشفيات وخلافه، على أنه سيكون ضرورياً تعديل هيكل العمالة طبقاً لاحتياجات نمو الصناعة الحديثة بالأساس.

توزيع القوة العاملة على قطاعات الاقتصاد %			توزيع القوى العاملة فى إسرائيل%	
النشاط	الضفة والقطاع حاليا	الدولة الفلسطينية	نسبة التغير	إسرائيل
الزراعة	٣١,٣	٢٠	١١,٣-	٧,٤
الصناعة	٦,٤	٢٢	١٥,٦+	٢٤,٩
التشييد	١٥,١	١٧	١,٩+	٩,٠-
الخدمات	٤٧,٢	٤١	٦,٢-	٣٨,٧

المصدر: العمود الأول والثانى والرابع من Dr.Drabkin, Is APalestine state valiable? New Out look. May June 1975, Table 2, p.8 والعمود الثالث محسوب بطرح العمود الأول من الثانى.

وبالإضافة إلى تكاليف الاستثمارات لخلق مصادر للعمالة الجديدة، فإن هناك استثمارات للتحديث وتنمية التوطن الحضر Urbanization لمواجهة احتياجات مليون مواطن جديد سيضافون إلى الدولة منهم ٣٠٠ ألف لاجئ، ٧٠٠ ألف من خارج الضفة والقطاع، وهذه الاستثمارات تشمل الإنفاق فى قطاع السكن والبنية الاجتماعية المحلية مثل الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة وما إلى ذلك.

وطبقا لدراسة أعدت بواسطة المجلس الأوربى فإن الإنفاق المقدر للفرد فى مجال التوطن الحضرى Urbanization يتراوح بين ٣٠٥٠ دولار فى إيرلندا ، ٨٥٧٠ دولار فى النرويج، ويقدر درابكن ان مستوى التكاليف فى مشروع الدولة الفلسطينية. يمكن أن تتقارب مع مستوى التكاليف فى إيرلندا، ومن ثم فإن التكاليف المقدرة لمقابلة احتياجات مليون مواطن جديد تصل إلى نحو ٣.٠٥ مليار دولار، هذا إلى جانب ٩٥٠ مليون دولار لتحسين ظروف المناطق الحضرية فى الضفة والقطاع، وبذلك يصل الإنفاق إلى حوالى ٤ بليون دولار فى مجال استثمارات التحديث وتنمية التوطن الحضرى لتوطين مليون مواطن جديد فى الدولة.

أما تكاليف الاستثمارات فى البنية الأساسية القومية مثل تشييد الطرق القومية الرئيسية والمواصلات الداخلية أو المواصلات الإقليمية لربط الدولة بالعالم الخارجى، فيقدر لها حوالى ٢ بليون دولار بنسبة ٥٠٪ من تكاليف التنمية الحضرية، وستكون الإنجازات الملحة فى هذا المجال إنشاء طريق علوى يربط بين الضفة وغزة، وكذلك إقامة ميناء حديث فى غزة يكون منفذ الدولة الرئيسى على البحر المتوسط .

وطبقا لتقديرات درابكن فإن احتياجات بناء الدولة تصل إلى ٨.٨ مليون دولار سنة ١٩٧٥ عاد وقدرها هو مرة ثانية سنة ١٩٧٦ بنحو ١٢ بليون دولار، لكن نفس التقديرات أخذا بنسبة ارتفاع الأسعار الزاحفة من عام إلى آخر

سوف تتزايد، وربما تصل الآن (١٩٧٩) إلى نحو ٢٠ بليون دولار طبقا لفروض درابكن.

وهناك تقرير آخر أكثر انخفاضا من تقرير درابكن جاء فى دراسة لمسز اليزابيث كولارد، ود. رودنى ويلسون من جامعة دورهام عرضه Jhan Stebbing فى دراسة عن المجتمع العربى فى الضفة والقطاع، وطبقا لهذه الدراسة فإن اجمالى تكاليف إقامة دولة فلسطينية تصل إلى حوالى ٧ بليون دولار منها ٥١٢٥ مليون دولار للبنية الأساسية، وإنشاء ميناء فى غزة وطريق ربط الضفة وتحسين الرى والسياحة، ثم نحو ١٨٧٥ مليون دولار لخلق فرص عمالة بحوالى ٣٧٥ ألف عامل(٣٥).

إلا أن هناك عددا من التحفظات يمكن أن ترد على التقديرين فى آن واحد:

أولا: تحفظ اقتصادى يتعلق أصلا بتغيرات الأسعار وقفزاتها العالمية، ومن ثم فإن تقدير التكاليف الاستثمارية اللازمة لخلق فرص للعمالة، أو لتوطين المواطنين الجدد، أو لإقامة البنية الأساسية تظل كلها مقيدة بشروط الأسعار العالمية، وإذا كان درابكن نفسه قد قدر التكاليف الاستثمارية اللازمة بنحو ٩ مليار دولار سنة ١٩٧٥ فإن بعد عام واحد قدرها بنحو ١٢ مليار دولار أى بزيادة تصل إلى ثلث التكاليف المحسوبة خلال عام واحد، وإذا افترضنا أن معدل التضخم العالمى فى حدود ٢٠٪ سنويا فإن معنى ذلك أن هذه النفقات ستضاعف كل خمس سنوات على الأقل.

الثانى: أن تغيير التكاليف الاستثمارية لم يضع فى اعتباره خصائص العرض المحدود للموارد الطبيعية وبخاصة مصادر الوقود والمياه والخامات والمعادن، وهو ما يستلزم استيرادها من الخارج بما يرفع التكاليف الاستثمارية اللازمة، خصوصا فى ظل سيطرة الدولة الرأسمالية المتقدمة والشركات متعددة الجنسية على نظام المبادلات التجارية فى العالم غير الاشتراكى.

الثالث: ان التقدير الكمى لعدد السكان المتوقع فى الدولة الجديدة، وأرقام العمالة المتوقعة ترد عليها العديد من التحفظات، ذلك أن هذا التقدير يعد منخفضا بالقياس إلى الأوضاع السكانية الفعلية فى الضفة والقطاع والمخيمات، حيث أن – تقديرات درابكن لعدد السكان الفلسطينيين بشكل عام تقل بنحو نصف مليون عن تقديرات أخرى أوردها شاؤول زارحى أو نبيل شعث، ومعنى ذلك أننا لو افترضنا زيادة أعداد سكان الدولة المقترحة من ١.٧ مليون طبقا لتقدير درابكن إلى ٢ مليون فسوف تزيد التكاليف الاستثمارية اللازمة بنحو ٢ مليار دولار وفقا لأرقام درابكن، وليس هذا الافتراض بعيدا لو وضعنا نسبة زيادة السكان فى الاعتبار. وعلى ذلك فإننا إذا أردنا أن نحسب التكاليف الاستثمارية المطلوبة فعلينا أن نأخذ فى الاعتبار كافة خصائص اقتصاديات الضفة والقطاع، وأن نحدد المتطلبات الضرورية اللازمة لخلق اقتصاد متجانس، متقدم، ومترابط القطاعات، وتحقيق معدل مرتفع للتنمية يقدر الا يقل بحال من الأحوال عن ١٠٪ سنويا، فى ظل كل القيود المفروضة على عملية النمو الاقتصادى فى هذه الدولة، وأن نأخذ فى الاعتبار أيضا أن هذه التكاليف الاستثمارية هى فى الواقع "أرقام متحركة" نتيجة لقوى السوق العالمية ومتطلبات خلق اقتصادى قومى فلسطينى.

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن تكلفة إنشاء مطار رئيسى وميناء رئيسى ومستودعات للتخزين الوقود وطرق رئيسية داخلية وإقليمية، وبناء هيكل انتاجى اساسى، فى مناطق تفتقد أصلا لكل هذه المقومات ليست عملية سهلة بأى حال من الأحوال.

مشكلات الوضع الإقليمى:

سواء فى التصورات الإسرائيلية أم الأوربية وحتى فى التصورات العربية، التى قدمت حول دولة فلسطينية فى الضفة أو فى أيهما، فإن كل الآراء تكاد تلتقى على وجوب دخول هذه الدولة فى علاقات اقتصادية محددة مسبقة مع

الأردن أو إسرائيل أو كليتهما، وأن تأخذ هذه العلاقات شكل اتحاد اقتصادى أو اتحاد جمركى أو منطقة حرة، على أن الهدف منها فى النهاية هو تحقيق الاندماج الاقتصادى.

وتتستر مقولة "وجوب دخول الدولة الفلسطينية فى علاقات محددة مع الأردن أو إسرائيل أو معها معا" خلف عديد من الحجج والآراء:

- فيقال إن عالمنا هو عالم التجارة الحرة، ولا مكان فيه لسياسات الحماية، ويرى توما ودرابكن أنه فى ظل شروط تسمح بانتقال الأشخاص والسلع ورأس المال عبر الحدود بين الدولة الفلسطينية والدول المجاور فإن ذلك سيساعد على التخصص وفقا لنظرية المزايا النسبية التقليدية وتحقيق التشغيل الكامل للموارد فى الدول الثلاث (بافتراض اتباع هذه السياسة بين الأردن وفلسطين وإسرائيل).
- ويقال إن الإنتاج المتقدم والصناعات التى تستخدم تكنولوجيا متقدمة تحتاج إلى أسواق واسعة ومن ثم فإن من الضرورى ان تنتج كل من الدول الثلاث الأردن، إسرائيل، فلسطين بغرض تلبية احتياجات أسواق الأخرى إلى جانب سوقها، على أساس أن تكون للدول الثلاث سوقا واحدة تتناسب فى سعتها مع امكانيات تدفق منتجات الصناعة الحديثة.
- ويقال إن اقتصاديات الدول الثلاثة (الأردن – إسرائيل – فلسطين) والتى تتشابه تقريبا من حيث خصائص الموارد، يمكن أن تنشئ تكاملا فيما بينها على أساس تقسيم العمل والأسواق وهو ما يعنى ضرورة وجود سياسة اقتصادية مشتركة للاقتصاديات الثلاثة فى آن واحد .

غير أن كافة هذه الحجج والمبررات تتغافل عمدا عن أن تأخذ فى اعتبارها ان قضية الاقتصاد الفلسطينى الآن ليست أولا هى **قضية أن ينمو**، بل أساسا هى **قضية أن يوجد** ومن ثم فإن هذا الوجود يرتبط أساسات بتثبيت خصائص القومية الفلسطينية وتجسيدها اقتصاديا، بكل ما يترافق مع ذلك من

سياسات حمائية وتدخلية مختلفة من أجل بناء اقتصاد مستقل يكون قادرا في كل الاحوال على أن.

١ – ينتج الاحتياجات الأساسية لجماهير الوطن.

٢ – يوفر الاساس المادى لنمو الشخصية القومية وانصارها.

٣ – يقدر على الدخول فى علاقات اقتصادية متكافئة مع الخارج.

إن الأوضاع الحالية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تبرهن على أن سوق العمالة يتبع مباشرة احتياجات الاقتصاد الإسرائيلى، وفى تقديرات أخيرة تصل أعداد العمالة الفلسطينية من الأراضى المحتلة فى إسرائيل إلى نحو ١٦٠ ألفا، يسهمون بأكثر من نصف الدخل القومى فى الأراضى المحتلة، واستمرار هذا الوضع فى سوق العمل من شأن تكريس تشويه الشخصية القومية الفلسطينية، وفى حالة منافسة بين الاقتصاديين الفلسطينى والإسرائيلى فى سوق عمالة مفتوحة، فإن الخاسر هو الضعيف، وهو الاقتصاد الفلسطينى، لذلك فان استمرار العمل بحرية انتقال الأشخاص عبر الخط الأخضر وعبر الجسور، سيعنى استمرار تبعية سوق العمالة الفلسطينى للاقتصاد الإسرائيلى، وفى حالة عدم نضج الهوية القومية الفلسطينية اقتصاديا وتشوهها، فإن ذلك معناه فقدان الارتباط بكيان فلسطينى ملموس يؤثر فى حياة لاناس ويؤثروا فيه.

ولا يختلف الحال فى سوق السلع عنه فى سوق العمالة، كما لا يختلف الحال أيضا فى مجال تخصيص الموارد أو التخصص الانتاجى، حيث تعانى هذه المجالات من تبعية شديدة للاقتصاد الاسرائيلى وبالاضافة إلى ذلك فقد أدت السياسة الإسرائيلية فى الضفة وغزة إلى غياب السوق المالية أو النظام المصرفى الذى يخدم هذه المناطق، فإذا ما أخذنا بنصيحة "الليبرالية" فى العلاقات الاقتصادية الخارجية، لابد ان نقبل بها فى مجال الاقتصاد الداخلى، ومعنى ذلك افناء كل إمكانية لوجود اقتصاد فلسطينى مستقل، ذلك

ان الذى يمكن ان تنتجه هذه الحالة لن يكون سوى حلقة دنيا من حلقات الإنتاج، تكمل العملية الإنتاجية فى إسرائيل، سواء فى مجال العمالة أو التصريف أو غيرها، ولا تترابط داخليا بأية صلات عضوية تخلق سوقا متميزة داخلية، وليست القومية شعارا، لكنها فى أحد صورها تعكس نظاما متكاملا للحياة، يقف فوق أسس مادية صريحة، بقدر قوتها ، وبقدر ترابطها الداخلى، تكون قوة وترابط الظاهرة القومية.

خاتمة الفصل الثالث

تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية فى الوقت الراهن مشكلة اتخاذ قرار حاسم بصدد الانضمام لجهود التسوية فى الشرق الأوسط على أساس المعطيات الراهنة للقوى فى المنطقة، ويمثل اقتراح إقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى واحدا من الشعارات المطروحة على ساحة العمل العربى والفلسطينى والدولى، لكن هذه الدولة من الناحية الاقتصادية سوف تواجه عديدا من الصعوبات، لكنها لا ترقى إلى مستوى العقبات المستحيلة، فمن عرض محدود للموارد الطبيعية، إلى هيكل سكانى تتسع فيه قاعدة صغار السن والمعالين وتنخفض فيه نسبة القوى العاملة، إلى اقتصاد مفتت ومجزا وتابع فى الضفة والقطاع، إلى زراعة متخلفة، وصناعة صغيرة ومحدودة، إلى هيكل طبقى متخلف أيضا، جميعها تمثل قيودا على النمو، وصعابا فى سبيل خلق اقتصاد قومى مترابط ومتقدم.

ولم تكن هذه الخصائص، وعلى الأدق الخصائص المتعلقة بالأسواق الاقتصادية والخصائص البشرية سوى نتائج تراكمت تاريخيا بفعل سياسات الالحاق والضم من جانب الأردن وإسرائيل، وأنتجت اقتصادا منفصلا فى أجزائه المختلفة، وخاضعا لاقتصاد أقوى، يسخره لخدمة احتياجاته، ولم تكن هذه النتائج الاقتصادية فقط هى الوحيدة المترتبة على سياسة الالحاق والضم، بل كانت هناك أيضا نتائج أخرى متمثلة فى التجزئة والتشتت القومى

والتباعد المصلحى المباشرة بين القطاعات المختلفة التى تخضع لظروف متباينة.

وعلى ذلك فإن تجاوز أوضاع التشتت والتجزئة وفقدان الأساس الاقتصادى "للشخصية الفلسطينية" أو لنقل القومية الفلسطينية يستلزم بالضرورة الخروج من دائرة الوصاية العربية وإخضاع المصير الفلسطينى أساسا للإرادة الفلسطينية مع عدم اهمال العوامل المساعدة سواء العربية أم الدولية – وهو ما يتطلب تأسيس دولة فلسطينية مستقلة تكون مجالا لبناء الاقتصاد الفلسطينى وتجسيد الهوية الفلسطينية، قبل ان – تتمزق البقية الباقية منها كمرحلة ضرورية لإعادة صياغة معادلات الصراع فى المنطقة على ضوء التطورات الراهنة.

ولن تكون محدودية الموارد، أو نقص رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الضرورية بعائق أمام خلق وقيام الدولة، ذلك ان القوة البشرية ينبغى ان تلعب هى العامل الحاكم فى هذا المجال، على ان هذه الدولة ينبغى فى كل الأحوال ان تتوفر لها شروط الاستقلال والسيادة الكاملة، وذلك حتى لا تصبح مجرد واجهة ممسوخة لمحو الهوية الفلسطينية.

هوامش الفصل الثالث:

(1) من حديث أجرته معاريف فى ١٩٧٩/٨/٢٤ مع منتياهو درويلس رئيس قسم الاستيطان فى الوكالة اليهودية ـ المترجمات العبرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام.

(2) Elias Tuma and H. Darin Drabkin, the Economic Case for Palestine, Croom Helm, London, 1978, P4.

وقد اعتمدنا على هذا الكتاب بشكل أساسى، بالإضافة إلى دراسات أخرى لنفس المؤلفين، وكذلك مؤلف جميل هلال الذى سيرد ذكره.

(3) Dr. Drabkin, Is A Palestine State Valible? New Out Look, May, June, 1975, P. 5.

(4) ورد في توما – درابكن ص ٢٧.

(5) Dr. Drabkin, Is A Palestine State Valible? Op – Cit P. 5.

(6) Tuma, Drabkin, Op – Cit P. 60.

(7) I bid, P.P. 70-77.

(8) Sha'ul Zarhi, the Occupied Territories, Economic Liability, New Out Look, Jan – Feb, 1977, PP. 20-21.

(9) Jhon Stebbing, Palestine Arab Society in the West Bank and Gaza strip, P. 24.

(10) Nabil Ali Shaath, Palestine Human Resources, New Out Look May, June 1975, P. 12.

(11)Tuma, Drabkin, Op – Cit P. 19.

(12) Dr. Drabkin, Is A Palestine State Valible? I bid P. 8.

(13) Ibid.

(14) أنظر جميل هلال، الضفة الغربية التركيب الاقتصادى والاجتماعى، مركز الأبحاث الفلسطينية بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٤٣.

(15) Mohamed A bu Shilbaya, For a Modern, Democratic State, New Out look, December, January 1978m P. 43.

(16) أنظر جميل هلال، مرجع سابق ص ٨٧.

(17) المرجع السابق، ص ١٥٠.

(18) راجع نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد رقم ١ لسنة ١٩٧٥.

(19) Tuma, Drabkin, Ibid P. 55.

(20) Ibid P. 68.

(21) راجع ن. م. د. ف ١/٧، ١٦/٨ – ١٩٧٧ ص ٥٥١.

(22) المصدر السابق.

(23) Tuma, Drabkin, Ibid P. 50.

(24) Ibid P. 62.

(25) أنظر جميل هلال، مرجع سابق ص ٢١٤.

(26) Tuma, Drabkin, Ibid P.53.

(27) على همشمار ١٩٧٧/٨/١٦.

(28) Tuma, Drabkin, Ibid P. 55.

(29) I bid P. 83.

(30) I bid P. 87.

(31) على همشمار ١٩٧٧/٥/٢٤.

(32) راجع جميل هلال، مرجع سابق ص ٢١٥.

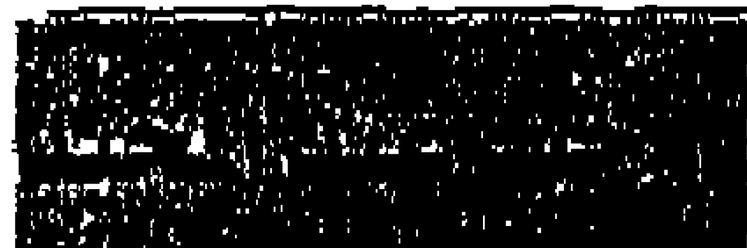
(33) Tuma, Drabkin, the low Cost of Creating a Palestine state, New Out look, November 1976. PP. 36,37.

(34) Dr. Drabkin, Is a Palestine State Valiable, Op – Cit P. 9.

(35) Jhon Stebbing, op-cit, pp. 25,26.

الفصل الرابع :

الدولة الفلسطينية :
السيناريوهات السياسية



إحدى القضايا الرئيسية التى تثيرها عملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى قضية السيناريوهات Scenarios المختلفة المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية ولعل أول ما يستلفت الانتباه فى هذا المجال أن الفترة الممتدة ما بين تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨ وحرب يونيو ١٩٦٧ قد اتسمت بغياب يكاد يكون كاملاً لأية سيناريوهات من هذا النوع. وهذه الحقيقة، التى قد تثير بعض الدهشة لأول وهلة، لها فى واقع الأمر ما يبررها. فالطرف العربى فى الصراع العربى الإسرائيلى، والذى يفترض أنه المعنى أساساً بطرح مثل هذه السيناريوهات والسعى إلى تحقيقها لم يكن قد تنبه بعد إلى أهمية هذه المسألة وما تمثله من ضرورة لأية إدارة ناجحة لعملية المواجهة مع إسرائيل. فمنذ أن رفض العرب قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وهم يدورون فى حلقة لا نهاية لها من الشعارات العامة التى تمحورت حول مقولتين رئيسيتين هما التحرير والعودة. وينطبق ذلك على الفلسطينيين الذين لم يعنوا أيضاً، بطرح سيناريوهات محددة لما يمكن أن تكون عليه فلسطين المستقبل .. فلسطين ما بعد التحرير، حيث انصب جل الجهد طوال هذه المرحلة (٤٧ — ١٩٦٧) على موضوعة التحرير ذاتها. وربما يمكن تفسير هذه الظاهرة بالاعتقاد الذى ساد بين العرب عموماً فى هذه المرحلة ومؤداه أن الوحدة العربية هى الطريق إلى قيام دولة عربية موحدة قادرة على مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين، وأنه لا سبيل إلى التحرير إلا من خلال الوحدة. وواكب ذلك اتجاه الجماعات الفلسطينية النشطة سياسياً إلى اعتبار أن الحكومات العربية هى المسئولة أساساً عن هزيمة ١٩٤٨، وأن العمل العربى الموحد هو الطريق إلى استعادة ما ضاع، ولذلك انتسبت هذه

الجماعات إلى الأحزاب العربية القومية وشاركت فيها بنشاط مثل حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب [1] ومما ساعد على تدعيم هذا التوجه أن الثورة الفلسطينية لم تكن منفصلة في نشأتها عن محيطها العربي بل كانت في اتجاهها العام ثورة عربية الفلسطينيين، ومن هنا كان التعبير عن الإرادة الفلسطينية الثورية يتضح في المشاركة العضوية في مختلف — الصياغات التنظيمية والحركية التي أفرزتها حركة التحرير الوطني العربية.[2] ورغم أن هذا (الذوبان) الفلسطيني في العمل العربي القومي كان يعكس سيادة القناعة الوحدوية ولم يكن يعني إلغاءً لخصوصيات الهدف الفسلطيني، إلا أنه جعل لهذه الخصوصية مدلولاً يرتبط أوثق ارتباط بالوحدة العربية، ومن ثم كان الاعتقاد في أن المستقبل سيكون لدولة عربية واحدة مدعاة لعدم جدوى التفكير في مستقبل فلسطين بعد التحرير، طالما أنها ستغدو جزءاً من الدولة العربية الواحدة. وعلى هذا النحو يمكن لنا أن نفهم غياب أية سيناريوهات سياسية للدولة التي ستقوم في فلسطين بعد التحرير طوال الفترة ٤٧ — ١٩٦٧. غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن هذا التوجه العام الذي تمثل في غياب سيناريوهات للدولة الفلسطينية لم يحل دون طرح موضوع الكيان الفلسطيني على نحو محدود النطاق وبصورة لا ترقى إلى مستوى السيناريو المتكامل الأركان. وربما كانت مجلة (فلسطيننا) — التي بدأت في الظهور بصورة سرية في بيروت في خريف ١٩٥٩ وعرف فيما بعد أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" هي التي أشرفت على إصدارها كانت المنبر الوحيد الذي اهتم بهذه المسألة. فقد أثارت هذه المجلة أكثر من مرة فكرة إقامة كيان فلسطيني على الجزء الذي لم يغتصب من فلسطين، ورافق ذلك الدعوة إلى حكومة وطنية ترعى مصالح الفلسطينيين في البلاد العربية (الأعداد ١١و١٣و١٥ من — "فلسطيننا" في أواخر ١٩٦٠ وأوائل ١٩٦١). [3]

سيناريوهات الدولة الفلسطينية ٦٧ – ١٩٧٣:

(مرحلة السيناريوهات الغائمة):

إحدى النتائج التى تمخضت عنها حرب يونيو ١٩٦٧ أنها فرضت على الجانب العربى ضرورة إعادة بحث وتقييم ومنهجه فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى بهدف تجاوز العوامل التى قادت إلى الهزيمة. وقد أخذ الفلسطينيون ممثلين فى حركة المقاومة زمام المبادرة في هذا المجال، مما أدى إلى معالجة جديدة للقضية الفلسطينية ترتب عليها ظهور نوع من السيناريوهات التى تحاول رسم صورة الغد بالنسبة لفلسطين ويمكن القول بأن أساس هذا التطور الجديد يكمن فى الصدمة العنيفة التى أصيب بها الترابط الموضوعى بين الثورة الفلسطينية ومحيطها العربى نتيجة لهزيمة ١٩٦٧، مما قاد إلى بدء حدوث تحول كبير فى موقف الفلسطينيين بالذات من تقييم أبعاد العلاقة بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية. وتمثلت أبرز نتائج هذا التحول فى التركيز على (فلسطينية الثورة) الأمر الذى كان يعكس نوعاً من رد الفعل للهزيمة واليأس من جدوى العمل القومى. [٤] ومن ناحية أخرى لا يمكن تجاهل تأثير بزوغ الكفاح المسلح الفلسطينى مع إشراقة عام ١٩٦٥ واتساع نطاقه على أثر حرب ١٩٦٧ .. ذلك التأثير الذى يمكن تلخيصه فى تغيير نظرة قطاعات كبيرة من الفلسطينيين للمشكلة الفلسطينية ومن ثم إعادة صياغة أبعاد هذه المشكلة بما يتضمنه ذلك من السعى نحو تحديد أكثر دقة للهدف الفلسطينى.

ويبدو أن أحد الدارسين كان على قدر كبير من الصواب عندما أشار إلى أن الرؤية الفلسطينية الثورية الجديدة لم تكن لتنبثق إلا من المقاومة، ذلك أن الكفاح الشعبى المسلح الذى يحتاج إلى تعبئة الجهود الوطنية لفترة طويلة يتطلب أن تكون هناك رؤية واضحة للغد. [٥]

وهكذا شهدت مرحلة ما بين حربى ١٩٦٧، ١٩٧٣، وعلى عكس مرحلة ما بين حربى ١٩٤٨، ١٩٦٧ ظهور سيناريوهات للدولة الفلسطينية. غير أن السيناريوهات التى طرحت فى هذه المرحلة كان يعوزها التحديد أحياناً والواقعية السياسية أحياناً أخرى، ويمكن القول بأنها اتسمت فى معظمها بنوع من (الضبابية) بمعنى أنها كانت مفارقة للواقع أحياناً ومتعالية عليه أو خاضعة لقوالب ذهنية جامدة stereotypes، حيث بدأ بعضها أقرب إلى (النماذج الأيديولوجية) منه إلى (السيناريوهات السياسية). على أنه كانت هناك ظروف ذاتية وموضوعية تفسر هذه الصيغة التى اتسم بها طرح موضوع الدولة الفلسطينية فى هذه المرحلة على هذا النحو. فعلى المستوى الذاتى كان التحول من مرحلة الشعارات العامة المبهمة التى سادت ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ إلى مرحلة السيناريوهات المحددة يفترض المرور بفترة انتقالية تبدو فيها هذه السيناريوهات غائمة أو ضبابية، وعلى المستوى الموضوعى فرغم أن حرب ١٩٦٧ كانت الحدث الذى لعب الدور الأكثر تأثيراً فى هذا التطور، إلا أنها من ناحية أخرى جعلت احتمالات التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى تتباعد ليحل محلها شبح حرب جديدة يستعد لها الجميع، وفى مثل هذه الظروف يصبح من الصعب أن تتوفر عناصر مثل التحديد الدقيق لأن أحدا لا يعرف ماذا ستنتهى إليه الأمور، ومثل الواقعية السياسية التى لا تنسجم مع رنين طبول الحرب. وهكذا كان تفاعل هذه العوامل هو الذى أسهم فى تشكيل طبيعة سيناريوهات الدولة الفلسطينية التى طرحت ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٣، ونعرض فيما يلى لأهم هذه السيناريوهات وهى ثلاثة:

- سيناريو الدولة الديمقراطية الفلسطينية (الدولة على كامل أرض فلسطين التاريخية).
- سيناريو الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية (الدولة على جزء من أرض -- فلسطين التاريخية).
- سيناريو الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية.

أولاً : سيناريو الدولة الديمقراطية الفلسطينية :

اتجهت حركة المقاومة الفلسطينية إلى طرح هذا السيناريو فى أعقاب حرب ١٩٦٧ مباشرة ويلاحظ أن هذه لم تكن أول مرة يطرح فيها هذا السيناريو فهو يعتبر من أقدم الحلول التى قدمها العرب للمشكلة الفلسطينية من الناحية التاريخية، فقد كان الفلسطينيون منذ ثلاثينيات هذا القرن يأملون فى إقامة دولة فلسطينية موحدة ديمقراطية متعددة الديانات تضمهم والمستوطنين اليهود الذين كانوا يعيشون فى فلسطين. [٦] وكان هذا المطلب واضحاً فى الشهادة المقدمة إلى لجنة بيل عام ١٩٣٧، وفى المذكرة التى قدمها حزب الدفاع إلى لجنة وودهيد عام ١٩٣٨، وفى المذكرة التى رفعتها اللجنة العربية العليا إلى لجنة التحقيق الانجلو أمريكية (لجنة موريسون) عام ١٩٤٦ وطرح للمرة الأخيرة عام ١٩٤٨ خلال وساطة برنادوت. ويمكن تلخيص الخطوط العامة لهذه الوثائق فى رفض فكرة تقسيم فلسطين وتأكيد أن الحل الوحيد الذى يضمن السلام والاستقرار هو قيام دولة واحدة فى فلسطين يتمتع فيها اليهود بكافة حقوقهم الدستورية والقانونية كمواطنين.

ولقد عاد سيناريو الدولة الديمقراطية للظهور من جديد فى أوائل عام ١٩٦٨ فى الميثاق الصادر عن المؤتمر الأول للمنظمات الفدائية الذى انعقد بالقاهرة (١٧ – ٢٠ يناير ١٩٦٨)، والذى حدد أن من أهداف المقاومة (إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز فى الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها)، وتكرر ظهوره بعد ذلك فى عديد من الوثائق الفلسطينية المعاصرة.

ويلاحظ أنه كان هناك نوع من الاتفاق على مدلول عام لهذا السيناريو يدور حول إقامة دولة ديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة سواء عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧، أى حدود فلسطين تحت الانتداب، يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم فى مجتمع ديمقراطى حيث يتمتعون بحقوق

متساوية دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو الأصل أو اللون. وفيما عدا هذا المدلول الشديد العمومية لسيناريو الدولة الديمقراطية لم يكن هناك أكثر من اجتهادات وتصورات بصدد ملامح هذا السيناريو وقد تركزت هذه الاجتهادات بصورة رئيسية فى ثلاث قضايا هى علاقة الدولة الديمقراطية بالوطن العربى، وشكل الدولة ونظامها الاجتماعى، وعلمانية الدولة أو لا طائفيتها.

فمن حيث علاقة الدولة بالوطن العربى:

اتجه أصحاب هذا السيناريو إلى التأكيد على وجود علاقة وثيقة بين الدولة الديمقراطية الفلسطينية ومحيطها العربى رغم أن طرح هذا السيناريو جاء فى إطار تركيز الاهتمام على مستقبل القضية الفلسطينية أساساً كانعكاس لفقدان الثقة فى العمل العربى القومى على أثر هزيمة ١٩٦٧.

ومع ذلك كان هناك تباين بالطبع فى تصور الأشكال التى تتخذها هذه العلاقة، ويمكن التمييز فى هذا المجال بين تيارين رئيسيين:

أولهما [٧] يذهب إلى إمكانية قيام دولة فلسطينية ديمقراطية فى ظروف التجزئة العربية، وتتلخص المعالم الرئيسية لرؤيته على النحو التالى:

- إن الدولة الديمقراطية الفلسطينية هى جزء من الأمة العربية، وتشكل جزءاً من الحركة الثورية العربية، وتهدف إلى أن تكون جزءاً فى إطار وحدة عربية فى المستقبل.
- إن الدولة الديمقراطية، بهذا المعنى، هى مرحلة نحو فيدرالية عربية موحدة فى المستقبل يتمتع فيها اليهودى الفلسطينى بحقوق سياسية وثقافية ودينية كاملة بعيداً عن التمييز والاضطهاد والاستغلال.
- إن الهوية الفلسطينية للثورة لا يمكن أن تكون إلا هوية نضالية لا إقليمية. وتحرير فلسطين لا يمكن أن يتم دون التحام الثورة الفلسطينية بالثورة العربية، وفلسطين الديمقراطية لا يمكن أن تكون كياناً منفصلاً عن الجسد العربى.

- إن الدولة الديمقراطية ستساهم مساهمة فعالة في بناء مجتمع عربي تقدمي موحد.

وبعض أنصار هذا التيار لا ينفون أنهم (قطريون) ولكنهم يرفضون أن يقال أنهم (إقليميون) ويذهبون إلى أن الثورة العربية الكبرى لن تتم إلا من خلال النضالات القطرية، فعلى كل شعب أن يتولى مهمة تحرير قطره، وبالذات شعب فلسطين المشتت والممزق، حيث كان ضرورياً – لقيام الثورة – أن يعاد إليه إحساسه بفلسطينيته.

ومن المعروف أن حركة فتح هي التي مثلت السند الرئيسي لهذا التيار، ولما كان ثابتاً أن المنطلق الأول لفكر فتح هو الوطنية الفلسطينية، فقد ذهب بعض الدارسين إلى تقييم هذا التيار على أنه تعبير عن الفكرة الوطنية الفلسطينية وعن حاجة أنصاره إلى إقامة الصلة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية لتجنب الاتهام بالإقليمية وما يترتب على ذلك من عزلة وفقدان للتأييد العربي السياسي والمادي الضروري لإنجاز الأهداف الوطنية الفلسطينية.(٨)

أما التيار الثاني فيرى صعوبة قيام دولة ديمقراطية في فلسطين دون القضاء على كل مظاهر الوجود الاستعماري في المنطقة من خلال تكامل النضال العربي، بحيث أن فلسطين الديمقراطية يجب أن تصبح جزءاً من الدولة العربية الموحدة. ويمكن تلخيص وجهة نظر هذا التيار في (٩).

– إن فلسطين الديمقراطية يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العربي الجديد الذي يقوم في نطاق الحل الثوري للمشكلة القومية على نطاق الوطن العربي بأسره. وكانت هناك بعض التمايزات في التعبير اللفظي عن هذه العلاقة، فهناك من ذهب إلى أن الدولة الديمقراطية ستشكل جزءاً من الوجود العربي الديمقراطي التقدمي المتعايش بسلام مع كل قوى التقدم في العالم، وهناك من قال أن هذه الدولة ستصبح جزءاً من دولة اتحادية عربية. وفضلاً عن ذلك يمكن ملاحظة بعض التمايزات في التسميات التي أطلقها

انصار هذا التيار على الهدف الذى يسعون إليه، فقد استخدم الاتجاه الماركسى مصطلحى الدولة الوطنية الديمقراطية والدولة الديمقراطية الشعبية، بينما تحفظ الاتجاه القومى العربى على استخدام مصطلح (الدولة) وفضل الحديث عن حل ديمقراطى أو وضع ديمقراطى، كما تحدث أحياناً عن دولة عربية ديمقراطية.

– إن هذه الدولة، بحكم الارتباط التاريخى المصيرى بين فلسطين والأمة العربية، لا يمكن أن تقوم بمعزل عن انتصار الثورة العربية الشاملة على كل أعدائها ودحرها لكل قوى الاستعمار ومصالحه، أى أن وجود مثل هذه الدولة مرهون بتكامل النضال فى كل الوطن العربى والقضاء على الوجود الاستعمارى وتفرعاته فى المنطقة.

– إن دلالة ذلك تكمن فى أنه لا يمكن الفصل بين العمل من أجل قيام الدولة الديمقراطية وبين النضال من أجل إنهاء كل أشكال النفوذ الأجنبى فى الوطن العربى، وأن عدم الإقرار بذلك يقود إلى خطر مؤداه تقليص وجود الشعب الفلسطينى إلى دولة تابعة لإسرائيل.

– إن التمسك بعروبة فلسطين هو الخط الفاصل بين تحرير فلسطين وبين التسوية وأنصاف الحلول. ولذلك يجب تجنب طرح شعار الدولة الديمقراطية دون أن يرافقه تصور عربى، أى النظر إلى المشكلة من خلال إطار عربى.

– ترتيباً على كل ذلك يجب رفض أى تصور يكون مؤداه انتزاع فلسطين من الوطن العربى لبناء كيان منفصل مزدوج للقومية مثلا دون هوية عربية. وقد وجد هذا التيار سنده أساساً فى المنظمات الفلسطينية ذات الامتداد العربى مثل جبهة التحرير العربية ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، وكذلك فى المنظمات اليسارية الماركسية مثل الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية، فمن المعروف أن كثيراً من قادة هاتين المنظمتين

كانوا أعضاء بارزين فى حركة القوميين العرب قبل أن يتحولوا إلى الماركسية.(١٠)

ومن حيث النظام الاجتماعى للدولة، يمكن التمييز أيضاً بين تيارين رئيسيين:

أولهما (١١) يتجنب الخوض فى هذا الموضوع ويرى أنه من الصعب تحديد النظام الاجتماعى للدولة فى مرحلة مبكرة من النضال الوطنى، وينطلق من أنه ليس ثمة ضرورة للدخول فى جدل فكرى أو متاهات نظرية حول هذه المسألة، لأن مثل هذه الموضوعات غير مطروقة من الناحية العملية ولا ترتبط بالمرحلة التاريخية الراهنة. ويذهب هذا التيار إلى أن فكر الثورة يمكن أن يتكون ويتبلور من خلال العمل ذاته، على أساس أن الواقعية وليست أحلام اليقظة الرومانسية هى التى يجب أن تؤلف المنحى الأساسى للثورة، ذلك لأنه ليس من السهل التنبؤ مسبقاً بما سيحدث خلال سنوات الكفاح القاسى فى سبيل التحرير. فالمرحلة الراهنة، لدى أنصار هذا التيار، هى مرحلة تحرر وطنى ديمقراطى، أى أن التناقض فيها مع القوى الإمبريالية والصهيونية الأمر الذى يتطلب أعلى درجة ممكنة من الوحدة الوطنية، ولذلك يجب تجنب الخوض فى جدل من هذا النوع حتى لا يؤدى ذلك إلى خلافات وانقسامات لا مبرر لها. وفى نطاق هذا التيار كانت هناك محاولات لتحديد ما لن تكون عليه فلسطين المستقبل، باعتبار أن هذا التحديد السالب أسهل ولا ينطوى على مخاطر. وفى هذا الإطار قيل أن الدولة الديمقراطية لن تكون دولة عرقية منغلقة على العرب ولن تسمح بانبعاث دولة يهودية جديدة أو أن يحل أى نوع من التمييز العنصرى بحكم الواقع محل دولة يتم فيها التمييز العنصرى بحكم القانون. وهذه الدولة الديمقراطية لن تتصف — بالثيوقراطية أو الإقطاعية أو الارستقراطية، ولن تكون قاعدة لأية قوة إمبريالية، ولن تسمح بأى شكل من أشكال القهر السياسى أو الاستغلال الاقتصادى.

أما التيار الثانى [١٢] فينطلق من أهمية تحديد طبيعة النظام الاجتماعى للدولة الديمقراطية المنشودة، ويرى أن هذا النظام سيكون بالضرورة اشتراكياً، حتى يكون المجتمع الجديد قادراً على توفير الحل لكل مشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال التى يعانى منها الإنسان، وعلى مواجهة كل ألوان الاستغلال الطبقى والقهر القومى بين العرب واليهود، وعلى فك ارتباط فلسطين بالإمبريالية وتحويلها إلى قلعة تقدمية ثورية. ويستند أنصار هذا التيار إلى تحليل نظرى مفاده أن – المعركة ضد إسرائيل هى معركة تحرر وطنى ديمقراطى ذات أفق اشتراكى هدفها إنهاء كيان إسرائيل كدولة عنصرية مرتبطة بالإمبريالية العالمية، وأن انهيار هذا الكيان يقود إلى وضع من الطبيعى أن يكون لكل مواطن حق العيش المتكافئ والمتفق مع أفق الثورة الاشتراكية. ومؤدى ذلك أن خوض معركة التحرر الوطنى الديمقراطى حتى نهايتها يقود إلى المرحلة الاشتراكية، وأن هذا التلازم شرط ضرورى ليكون التحرير حقيقياً.

والقضية الجوهرية فى جدل هذا التيار هى تحديد محتوى الديمقراطية، ذلك المحتوى الذى يقرر لمن هذه الديمقراطية أى لأية طبقات وضد أية طبقات، باعتبار أن هذه هى المسألة الرئيسية التى يتوقف عليها مدى عدالة الحل المقترح وإنسانيته وثوريته.

ومن **حيث علمانية الدولة**، يلاحظ أن ثمة اتفاق على أن الدولة الديمقراطية المنشودة سيعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم، مسلمين ومسيحيين ويهود، دون تمييز باعتبار أن هذا هو الحل التقدمى والإنسان لمشكلتين الفلسطينية واليهودية. وثمة اتفاق أيضاً على أن هذه الدولة لن تكون لبناناً آخر أو قبرص أخرى، أى أنها لن تكون دولة ثنائية القومية أو متعددة الأديان، وإنما ستكون دولة موحدة لا طائفية، بمعنى أن الفواصل الطائفية لن يسمح لها أن تتصلب ولن يتم تقسيم المناصب أو – المقاعد بين السكان طبقاً لأديانهم، لأن نظام اقتسام المناصب يعزز الفواصل الدينية.

غير أنه كان هناك بعض التحفظ أحياناً على إبراز الوجهة الدينية للدولة على هذا النحو، وعلى الأخص بالنسبة للصياغة التى تتحدث عن دولة المسلمين والمسيحيين واليهود، وبالمقابل كانت هناك دعوة لإبراز الوجهة العلمانية للدولة التى تستبعد تقسيم المواطنين حسب الدين، على أساس أن الدولة الفلسطينية المنشودة ينبغى أن تكون دولة ديمقراطية علمانية. ويبدو أن بعض قيادات الفكر الفلسطينى تحرص على تجنب استخدام مصطلح (العلمانية) كوصف للدولة، وربما يعود ذلك إلى الرغبة فى تجنب إساءة فهم المقصود به من بعض القوى المناصرة للمقاومة الفلسطينية وبالذات فى العالم الإسلامى.

ثانياً : سيناريو الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية :

لم يطرح هذا السيناريو طوال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ إلا بصورة هامشية وعلى نطاق محدود، ويعود ذلك إلى إجماع مختلف فصائل حركة المقاومة الفلسطينية على رفضه فى هذه الفترة. وإذا علمنا أن الجدل الرئيسى حول موضوع الدولة الفلسطينية طوال هذه الفترة كان محصوراً بين الفلسطينيين لأدركنا كيف أن عدم قبول هذا السيناريو من قبل حركة المقاومة جعله مطروحاً على نحو هامش.

فعلى مدى هذه الفترة كان الاتجاه السائد فى حركة المقاومة يضع سيناريو الدولة الديمقراطية فى مواجهة سيناريو الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية. بل أن إحدى المشاغل الرئيسية للفكر الفلسطينى فى هذه المرحلة كانت محاولة التمييز والتفريق بين كل من السيناريوهين، وفى هذا السياق فإن سيناريو الدولة فى الضفة الغربية تطلق عليه مسميات مثل (فلسطينستان) أو (الدويلة) أو (الدولة العميلة). وكان إدراك الاتجاه السائد فى الفكر الفلسطينى[١٣] لهذا السيناريو يتمثل فى أنه بديل لهدف الدولة الديمقراطية قامت القوى المعادية للثورة بتلفيقة، وذهب البعض إلى أن هذه

الفكرة هى فكرة بعض المجموعات الدراسية الأمريكية التى تعتقد أن حل القضية الفلسطينية بدون الملك حسين قد يسهل تسويق الصيغة الأمريكية لدى قطاعات فلسطينية إضافية. وأقام الفكر الفلسطيني مشابهة بين هذا السيناريو وبين البانتوستانات التى أقامتها الحكومة العنصرية للسود فى جنوب أفريقيا تطبيقاً لسياسة العزل العنصرى. وكانت هناك قناعة بأن إقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل كنتيجة للتسوية السياسية لن يأتى بأفضل مما قدمته إسرائيل فعلاً للفلسطينيين فى الأرض المحتلة سواء قبل عام ١٩٦٧ أو بعده. وكان الراجح فى الفكر الفلسطيني أن الإطار الجغرافى لهذه الدولة سيكون الضفة الغربية أساساً باستثناء القدس ومنطقة قليقيلية وطولكوم وتلال الخليل أو الخليل كلها، وبذلك تصبح هذه الدولة جزيرة سياسية بين إسرائيل والأردن لا يربطها بالوطن العربى إلا (الجسور المفتوحة) على نهر الأردن. وواكب ذلك سيادة الاعتقاد فى أن حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى يعنى التحرير الكامل وإقامة الدولة الفلسطينية للديمقراطية على كل أرض فلسطين على النحو الذى عبر عنه المؤتمر الشعبى الفلسطينى بالقاهرة فى أبريل ١٩٧٢.

وتكشف دراسة الوثائق الصادرة عن حركة المقاومة فى هذه الفترة عن موقف الرفض والإدانة لسيناريو الدولة فى الضفة الغربية، ويمكن الإشارة إلى أبرز العناصر التى انطوى عليها هذا الموقف على النحو التالى:[١٤]

- إن فكرة الدولة فى الضفة الغربية هى حلقة فى سلسلة التآمر على الثورة الفلسطينية.
- وهى تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية من خلال الصلح مع إسرائيل وإقامة علاقات دائمة معها.
- وتؤدى إلى النيل من وحدة التراب الفلسطينى ومن حقوق الشعب الفلسطينى على ارض وطنه.

- وهى ترتبط بمحورين عما مشروع الحل السلمى من ناحية وخلق ظروف فى المنطقة لأحداث صدام بين الثورة وبين بعض القوى العربية.
- وهذه الدولة ستصبح كياناً عاجزاً من النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وستصبح بعجزها هذا جسراً يعبر عليه النفوذ الإسرائيلى الأمريكى إلى المنطقة العربية.
- ومحصلتها النهائية هى تغيير الظروف الموضوعية التى تشكل أساساً للتحركات النضالية للشعب الفلسطينى.

وفى مواجهة هذا الاتجاه السائد لم يكن هناك دفاعاً عن هذا السيناريو إلا من قبل بعض فلسطينى الضفة الغربية، ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى الاقتراحات التى قدمها حمدى التاجى الفاروقى وعزيز شحادة فى ١٩٦٧، ومحمد على الجعبرى عام ١٩٧٠ ومحمد أبو شلباية وموسى العلمى فى ١٩٧١.[١٥] ويلاحظ أنه كان هناك قدر كبير من التشابه فى الاتجاهات العامة لهذه الاقتراحات، ويمكن تلخيص المبررات التى استند إليها أصحاب هذا السيناريو فى دفاعهم عنه على النحو التالى:

- إن الشعب الفلسطينى أصبح مشرداً بالخارج أو يعيش تحت الاحتلال فى الوقت الذى تواصل إسرائيل توسعها.
- إن تجاهل الفلسطينيين فى المحافل الدولية واستبعادهم منها هو السبب الرئيسى فى فشل كل محاولات حل المشكلة الفلسطينية، ولذلك فإن مسئولية الفلسطينيين هى إبراز صوت متميز لهم ومستقل عن الدولة العربية.
- إن الفلسطينيين أصبحوا – نتيجة مأساتهم – أكثر واقعية وأكثر عملية وأكثر وعياً بمصالحهم. وأصبحوا يدركون أن الحل العسكرى لم يعد يجدى وأنه لابد من الدعوة على كيان فلسطينى تبعاً لمبدأ حق تقرير المصير وقرارات الأمم المتحدة.

- إن الحل العلمى لمشكلة الشعب الفلسطينى هو إنشاء دولة فلسطينية مسالمة لإنقاذ الشخصية الفلسطينية من الاضمحلال والتدهور.
- إن خير طريق لإزالة التناقضات بين الشعبين الفلسطينى واليهودى هى أن يكون لكل منهما الحق فى إقامة دولة خاصة به وأن هذا ما وصلت إليه الجماعة الدولية ممثلة فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

أما الملامح الرئيسية لهذا السيناريو فيمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

- توضع الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تحت إشراف دولى لمدة خمس سنوات كمرحلة انتقالية. وحدد أبو شلباية أهم ملامح هذه المرحلة الانتقالية بعودة اللاجئين وتنظيم الفلسطينيين لأنفسهم فى جماعات سياسية وانتخاب جمعية وطنية ولجنة تنفيذية تقوم بوظيفة حكومة مؤقتة للدولة الفلسطينية. واقترح الجعبرى أن يلى هذه المرحلة الانتقالية استفتاء ليقرر الشعب الفلسطينى مصيره ويحدد مستقبله، وركز أبو شلباية على أن تقرير المصير يتضمن هدفين رئيسيين هما إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية والاعتراف بالقدس العربية عاصمة لفلسطين بينما تظل القدس اليهودية عاصمة لإسرائيل. ولكن موسى العلمى جعل هذه الفترة الانتقالية سنة واحدة أو سنتين، واقترح أن تكون الدولة الفلسطينية مستقلة ذات سيادة، وأن تكون ذات إمكانية اقتصادية تمكنها من الاستقرار ويتوفر فيها شرط الاتصال الإقلمى، وأن تتضمن حدودها مدخلين على الأقل إلى البحر المتوسط، وأن تكون القدس عاصمة لهما، مع وضع ضمانات لحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة.

إن حدود هذه الدولة هى حدود قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، وإذا كان من الضرورى تعديل هذا التقسيم على ضوء واقع العشرين سنة الماضية، فيجب أن يكون ما تخسره الدولة فى مكان يعوض لها فى مكان آخر.

- ولتنفيذ هذا السيناريو كانت هناك اقتراحات تدور حول انتخاب هيئة تتولى الحديث باسم الشعب الفلسطيني عربياً ودولياً وتسعى للوصول إلى حل سياسي للمشكلة من خلال مطالبة الأمم المتحدة بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ضوء ميثاق المنظمة الدولية وقراراتها وإجراء استفتاء للفلسطينيين تحت إشراف دولي.

ويلاحظ أن هذه المرحلة شهدت إثارة هذا السيناريو في إسرائيل بصورة محدودة للغاية أيضاً، حيث برزت بعض الاقتراحات التي دعت إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل[١٦]، وأهمها اقتراحات شلومو أنفيري عام ١٩٧٠، ومشروع جوزيف بن داك عام ١٩٧٤، وبرنامج (المجلس الإسرائيلي من أجل السلام الإسرائيلي الفلسطيني) عام ١٩٧٥، واقتراحات مائير بعيل عام ١٩٧٦. وينطلق الإسرائيليون أنصار هذا السيناريو بوجه عام من الاعتقاد في أن جوهر الصراع بين اليهود والعرب يكمن في المواجهة التاريخية بين شعبي هذه الأرض التي يرتبط كلاهما بها، وأن الطريق الوحيد للسلام هو التعايش بين دولتين ذات سيادة لكل شخصيتها القومية المتميزة: دولة إسرائيل للشعب اليهودي ودولة للشعب الفلسطيني. غير أنه من السهل ملاحظة أن هذا السيناريو عندما يطرحه الجانب الإسرائيلي فإنه يتميز بفرض قيود ملموسة عسكرية واقتصادية على الدولة الفلسطينية بغرض حماية (أمن إسرائيل)، ومن أبرز هذه القيود:

- قيام الدول الخمس الكبرى بضمان حياد الدولة الجديدة وسلامتها الإقليمية، ولا يسمح للدولة بإنشاء فرق عسكرية ماعدا البوليس.
- الاتفاق المتبادل بين الدولتين اليهودية والفلسطينية على ترتيبات الأمن.
- أن تكون هناك اتفاقيات لنزع السلاح وتحديد القوات المسلحة في الدولة الفلسطينية بالاستفادة من تجربة النمسا قبل انسحاب الدول الأربع الكبرى منها عام ١٩٥٥.

- أن تكون هناك اتفاقيات للرقابة والتفتيش وترتيبات لهذا الغرض بواسطة الأمم المتحدة.
- أن تكون الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية مفتوحة لانتقال الأفراد والبضائع.
- أن تعمل الدولتان على إقامة علاقات أوثق بينهما لحل المشكلات المشتركة بروح التعاون ولمصلحة شعبيها.
- إنشاء مجلس للتنمية الإقليمية بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل للإشراف على عمليات التنمية المشتركة والتعاون الاقتصادى والثقافى.
- أن تكون هناك اتفاقيات اقتصادية تشمل ترتيبات التعامل النقدى واستثمار رؤوس الموال وانتقال الأيدى العاملة والبضائع والسياح والنقل والكهرباء والموانى الحرة وعلى وجه العموم فإن الإسرائيليين أنصار هذا السيناريو ركزوا بشكل خاص على مسألة العلاقات الودية بين الدولة الإسرائيلية والدولة الفلسطينية وعلى الوسائل التى تحول دون أن تمثل الدولة الفلسطينية أى خطر على إسرائيل.

ثالثا : سيناريو الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية :

ومؤدى هذا السيناريو إقامة دولة فيدرالية يعترف فيها قانونياً بالحكم الذاتى لكل من الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى. ويقوم على أساس إنشاء دولة واحدة ذات طابع فيدرالى بحيث يكون لكل من الجماعتين اليهودية والعربية فرصة لممارسة حقوقها القومية فى إطار الدولة الواحدة.

وهذا السيناريو لم يحظ بإنتشار واسع فى هذه المرحلة (٦٧ – ١٩٧٣)، رغم أن له جذور تاريخية تعود إلى عشرينيات هذا القرن عندما تبنته بعض العناصر اليهودية، ويمكن الإشارة بوجه خاص إلى مجموعة هاشومير هتسعير (الحارس الفتى) التى أصبحت نواة حزب المابام فيما بعد والتى

دعت إلى إقامة دولة اشتراكية ثنائية القومية، وإلى جماعة أجود (جماعة الاتحاد للتعاون بين اليهود والعرب) وأبرز عناصرها مارتن بوبر وهانز كوهن، وإلى عصبة التقارب والتعاون اليهودى العربى. كما أن هذا السيناريو له جذور تاريخية فى التصورات العربية، ويمكن الإشارة إلى اقتراحات الأمير عبد الله إلى جنة وودهيد عام ١٩٣٨ (إنشاء مملكة عربية تتكون من فلسطين وشرق الأردن ويكون لليهود إدارة المناطق اليهودية التى يتم تحديدها بواسطة لجان مشتركة عربية وإنجليزية ويهودية)، واقتراحات نورى السعيد فى الكتاب الأزرق الذى وضعه عام ١٩٤٢ بعنوان (خطة الهلال الخصيب) ومنادها أن يكون لليهود استقلال ذاتى فى إطار سوريا الكبرى فى بعض الأمور المحلية، وإن كانت هذه التصورات العربية لا تعبر بشكل دقيق عن سيناريو الدولة الثنائية القومية بقدر ما تركز على حق الجماعة اليهودية فى التمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتى. ويعتبر مشروع الكونت برنادوت عام ١٩٤٨ من أبرز المشروعات التاريخية التى تندرج فى إطار هذا السيناريو، مؤداة أن ينشأ فى فلسطين اتحاد بين دولتين: عربية ويهودية، ويتم تخطيط الحدود بناء على مفاوضات بين الطرفين من خلال الوسيط الدولى، وتقوم السلطة الاتحادية بالإشراف على المصالح الاقتصادية المشتركة كالجمارك والضرائب وتنسيق السياسة الخارجية والدفاع. أما فى المسائل الداخلية فلكل دولة الحق فى تسيير أمورها بالشكل الذى ترتضيه.

ولما كان هذا السيناريو قد وجد التعبير الأساسى عنه قبل ١٩٤٨ فى أفكار بعض الجماعات اليهودية، فقد كان من الطبيعى أن يؤدى إعلان قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ إلى اندثاره حيث لم يعد له أنصار يعتد بهم سياسياً أو فكرياً غير أن الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ شهدت إعادة طرح هذا السيناريو من جديد من جانب بعض الإسرائيليين بصفة أساسية باستثناء مشروع المملكة العربية المتحدة الذى طرحه الملك حسين فى مارس ١٩٧٢. ويمكن القول بأن هذا السيناريو اتخذ أكثر من شكل على النحو التالى(١٧):

- شكل اتحاد كونفدرالى بين إسرائيل من ناحية ودولة اتحادية تتكون من الأردن ودولة فلسطينية من ناحية أخرى.
- شكل اتحاد كونفدرالى بين إسرائيل ودولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس علاقة (الإخوة السامية) بين الفريقين على النحو الذى عبر عنه أورى أفنيرى فى مشروعه (الاتحاد السامى بين الشعبين العربى واليهودى).
- شكل (كومنولث فى فلسطين) يتكون من دولتين: عربية وإسرائيلية حيث تتمتع كل من الدولتين بسيادة واستقلال كاملين على أساس حق كل من الشعب العربى واليهودى فى ممارسة حق تقرير المصير.
- شكل اتحاد بين إسرائيل والأردن يضمن حلاً عادلاً لمشكلة اللاجئين من العرب واليهود.
- شكل مملكة متحدة بين الأردن (الضفة الشرقية) وفلسطين (الضفة الغربية وأية اراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها فى الانضمام للمملكة).

ولكن هذا السيناريو لم يعد مطروحاً بصورة عملية الآن، والاعتراض الذى يوجه إليه فى العادة أنه غير عملى وأن النماذج التى جرى تطبيقه فيها لم تكن ناجحة حتى يمكن الاقتداء بها. كما تثار اعتراضات أخرى على هذا السيناريو بعضها يتعلق بالعامل الديمجرافى وعدم التوازن فى معدلات المواليد بين العرب واليهود وما سيترتب عليه من مشكلات، وبعضها يرتبط بالفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الإسرائيليين والفلسطينيين واختلاف البنيان المهنى والاجتماعى بين الجماعتين، باعتبار أن هذه الفجوة لا تساعد على عملية التعايش أو التكامل فى إطار الدولة الثنائية القومية. ومن الاعتراضات التى تثار أيضاً فى هذا الصدد تراث العداوة بين الشعبين الذى قد يحول دون توفير الإطار النفسى الملائم للتعايش.

رابعاً : سيناريوهات الدولية الفلسطينية بعد ١٩٧٣ :

الحركة نحو سيناريو التقسيم :

تمثلت إحدى النتائج الكبرى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ في إعطاء دفعة قوية لعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وطرح في هذا الصدد انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧. وكان من الطبيعي أن تثير هذه التطورات قضية مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة) في حالة جلاء إسرائيل عنها. ولقد اكتسبت هذه القضية قدراً متزايداً من الإلحاح بفعل الأهمية الخاصة للمشكلة الفلسطينية في نطاق الصراع العربي الإسرائيلي، وإزاء ذلك أخذ الحديث عن الصيغة التي يمكن أن تتجسد فيها الحقوق الفلسطينية يكتسب طابعاً جدياً لأول مرة في تاريخ المواجهة بين العرب وإسرائيل.

ولما كان الفلسطينيون هم الطرف الأكثر تأثراً بهذه التطورات، فقد شهدت الفترة التالية لحرب ١٩٧٣ واحدة من أهم المجادلات الفكرية حول قضية الدولة الفلسطينية، حيث كان التساؤل الملح المطروح على حركة المقاومة الفلسطينية هو: ماذا يكون موقف الفلسطينيين تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ إذا تحقق احتمال جلاء إسرائيل عنها في نطاق الجهود الرامية إلى تسوية الصراع الإسرائيلي؟ وفي خضم هذا الجدل ظهر مفهوم جديد يكتنفه الإبهام هو مفهوم (السلطة الوطنية) الذي يشير إلى حق الفلسطينيين في إقامة سلطتهم الوطنية المستقلة على أية ارض فلسطينية يتم تحريرها. وبلغ هذا الجدل ذروته في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر بالقاهرة (١ — ٩ يونيو ١٩٧٤) حيث قدمت ورقتا عمل إحداهما من حركة فلسطين ومنظمة الصاعقة والجبهة الشعبية الديمقراطية[١٨] والثانية مقدمة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فقد جاءت ورقة العمل الأولى

لتجعل أحد الأهداف الآنية والمباشرة للنضال الفلسطيني (انتزاع حق الشعب الفلسطيني العادل والمشروع بقيادة منظمة التحرير في تقرير مصيره بنفسه وحقه في الاستقلال الوطني والسادة الكاملة في الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها)، وهو ما يعني قبول إقامة سلطة وطنية على جزء فقط من أرض فلسطين. أما ورقة الجبهة الشعبية فرغم أنها تضمنت الموافقة على هذا المبدأ عندما قبلت (فرض سيادة الشعب العربي الفلسطيني على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها) إلا أنها ركزت على أن يكون ذلك خطوة (ليتابع شعبنا من خلالها القتال والكفاح المسلح والنضال السياسي الجماهيري المرتبط به لتحرير الأجزاء الأخرى). غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن الورقة الأولى أيضاً نوهت بأن (الهدف الاستراتيجي العام هو تحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وإقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعودة جميع المواطنين الفلسطينيين إلى وطنهم وممارسة حق تقرير المصير والسادة الوطنية الكاملة)[١٩]. ولذلك ربما كان الفارق الجوهري بين الورقتين أن ورقة الجبهة الشعبية رفضت قيام هذه السلطة الوطنية في ظل موازين القوى السائدة آنئذ، ووضعت المسألة على هذا النحو (أن السلطة الوطنية التي نناضل من أجلها إنما هي سلطة وطنية حقيقية لا يمكن أن تنتجها الترتيبات الدائرة اليوم بل كفاحنا المسلح ونضالنا السياسة المرتكز على أساسه). وعلى هذا النحو يمكن القول بأن شعار (السلطة الوطنية) عندما جرى طرحه لأول مرة في أعقاب حرب ١٩٧٣ كان يقصد به أن يكون هدفاً مرحلياً بحيث يظل الهدف الاستراتيجي هو إقامة الدولة الديمقراطية على كل أرض فلسطين التاريخية، وهي الصيغة التي تم الاتفاق عليها في البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الصادر عن المجلس الوطني الثاني عشر: (تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية

المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض — الفلسطينية التى يتم تحريرها وهذا يستدعى إحداث المزيد من التغيير فى ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله). مع التأكيد على أن (أية خطوة تحريرية تتم هى حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير فى إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها فى قرارات المجالس الوطنية السابقة)[٢٠].

ويمكن تلخيص المبررات التى استند إليها قبول إقامة سلطة وطنية على جزء من الأرض الفلسطينية على النحو التالى:

- إن إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أى جزء يتحرر من أرض فلسطين ضرورة لمنع تجديد الحاق الشعب الفلسطينى بالنظام الأردنى، ولمنع عودة الضفة الغربية على الأردن، وللحيلولة دون نجاح أية محاولة لتمثيل الشعب الفلسطينى من خارج حركة المقاومة.
- إن إقامة هذه السلطة يجسد بدء ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير مصيره على أرضه.
- إن إقامة هذه السلطة سيزود الفلسطينيين، لأول مرة، بقاعدة آمنة تكفل استمرار النضال الفلسطينى فى ظروف أفضل من البقاء تحت رحمة بعض الحكومات العربية.

على أنه إذا كانت الفترة التالية مباشرة لحرب أكتوبر قد شهدت نوعاً من الاتفاق الفلسطينى على اعتبار شعار (السلطة الوطنية) **هدفاً مرحلياً** للنضال الفلسطينى، إلا أن تداعيات الأحداث بعد ذلك ساعدت على بروز تيار محدود وإن كان متنامياً بين الفلسطينيين يميل إلى اعتباره حلاً نهائياً للمشكلة، وهو ما يقود إلى سيناريو التقسيم من الناحية الواقعية، ورغم أن التعبير عن وجهة النظر هذه لم يزل يعوزه الوضوح والحسم لاعتبارات تتعلق بتركيب حركة المقاومة وتوازناتها الداخلية، إلا أنه من الثابت أن التوجه الفلسطينى تجاه

المجتمع الدولى أصبح يقوم على هذا الأساس: قبول إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية كحل نهائى للمشكلة الفلسطينية. وانعكس هذا التطور بوضوح فى الإعلان السياسى الصادر عن المجلس الوطنى الفلسطينى الثالث عشر فى مارس ١٩٧٧، وبالذات لدى مقارنته بالبرنامج المرحلة الصادر عن المجلس الوطنى الثانى عشر فى يونيو ١٩٧٤ والسابق الإشارة إليه، فقد نص البند الحادى عشر من هذا الإعلان على (يقرر المجلس الوطنى الفلسطينى مواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطنى). وهنا نلاحظ أن تعبير (السلطة الوطنية) الذى يكتنفه الغموض قد جرى استبداله بتعبير أكثر وضوحاً وهو (الدول الوطنية المستقلة)، كما أن الإشارة إلى إقامة هذه الدولة (فوق ترابه الوطنى) لا تتضمن بالضرورة كل أرض فلسطين خاصة وأن التعبير الذى كان يستخدم قبل ذلك هو (فوق كامل تراب الوطن)، ودلالة ذلك أن هذه الدولة يمكن أن تقوم على جزء فقط من ارض فلسطين.(٢١)

وهكذا يمكن القول بأن التطور الكبير الذى حدث فى الفترة التالية لحرب أكتوبر تمثل فى التحرير التدريجى الصاعد نحو سيناريو التقسيم من جديد، ذلك السيناريو الذى ينهض على أساس إقامة دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيل فى شكلها الراهن، والذى يعتبر أهم السيناريوهات المطروحة الآن من الناحية العملية. والواقع أن الحديث عن هذا السيناريو يعيد إلى الذهن مباشرة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ويطرح التساؤل التالى: هل يمكن أن يستند تطبيق هذا السيناريو إلى قرار الجمعية العامة الصادر منذ أكثر من ثلاثين عاماً؟ ولذلك يحسن أن نلقى نظرة سريعة على محتوى هذا القرار.

قام قرار الجمعية العامة على أساس تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية وجعل القدس منطقة دولية[٢٢]. وكان توزيع الأراضي على النحو التالي:

- الدولة اليهودية: ١٤,٢٠٠٠ كم٢ (٥٦.٤٧٪ من مساحة فلسطين) وتضم الجليل الشرقي ومرج ابن عامر والقسم الأوسط من السهل الساحلي ومنطقة النقب.
- الدولة العربية: ١٢ ألف كم٢ (٤٢.٨٨٪ من مساحة فلسطين) وتشمل الجليل الغربي ولواء نابلس والسهل الساحلي، حدود مصر ولواء الخليل وجبل القدس وغور الأردن الجنوبي.

أما توزيع السكان فقد كان كالتالي:

	يهود	عرب آخرون	المجموع
الدولة اليهودية	٤٩٨,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٩٠٥,٠٠٠
الدولة العربية	١٠,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠	٧٣٥,٠٠٠
مدينة القدس	١٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠

ويلاحظ أن هذا القرار نص على ربط الأقسام الثلاثة داخل وحدة اقتصادية وظيفتها توفير القيام بخطط التنمية الاقتصادية المشتركة وتوحيد الرسوم الجمركية والعملة المشتركة والاشتراك في تسيير وإدارة المواصلات والبرد والموانئ والمطارات واستخدام تسهيلات الطاقة المائية والكهربائية. بل إن القرار اشترط ألا يمنح الاستقلال لكل دولة بناء على طلبها إلا بعد أن تعتمد دستوراً وبعد أن توقع معاهدة بإنشاء الوحدة الاقتصادية لفلسطين وتضع نظاماً للتعاون بين الدولتين ومدينة القدس. ونص القرار أيضاً على إبرام معاهدة بين الدولتين وتكون هذه المعاهدة ملزمة في الحال دون التصديق عليها على أن تتضمن أحكاما تقضي بإنشاء الوحدة الاقتصادية لفلسطين.

هذه هي العناصر الرئيسية لقرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧، ولا يحتاج المرء إلى كثر من الجهد لكي يتبين أن التطورات التي طرأت على المنطقة بعد

أكثر من ثلاثين عاماً تخللها أربعة حروب تقتضى إدخالا تعديلات على هذا السيناريو بما يجعله أكثر انسجاما مع الحقائق الجديدة فى المنطقة. غير أن المفارقات التى تثير الالتفات فى هذا الصدد أنه رغم الاتجاه الملحوظ نحو الإقرار يكون التقسيم غداً يمثل أكثر الحلول عملية للمشكلة الفلسطينية، إلا أن السنوات الماضية لم تشهد محاولات يعتد بها لصياغة سيناريوهات جديدة توضح كيفية قيام دولة فلسطينية على جوار دولة إسرائيل، ولذلك ربما يمكن اعتبار أن السيناريو الذى عرضه الأستاذ وليد خالدى[٢٣] فى عدد يوليو ١٩٧٨ من مجلة (مورين افيرز) هو أول محاولة جدية ومكتملة لصياغة سيناريو فى هذا المجال.

ويتميز السيناريو الذى يطرحه الأستاذ وليد خالدى بفهم عميق لطبيعة المرحلة التاريخية التى تعيشها حركة التحرير الوطنى العربية اليوم وحالة الجزر التى تعانيها وبادراك صحيح لتوازنات القوى فى المنطقة ولما يمكن أن تسمح أو لا تسمح به ويشتمل هذا السيناريو على ثمانى عناصر محددة تقدم إجابات شافية وواقعية على كثير من التساؤلات التى تثيرها عملية إقامة الدولة الفلسطينية، وذلك على النحو التالى:

١ — الوضع القانونى للدولة الفلسطينية :

ويقوم على أساس مفهوم السيادة الفلسطينية، وهذه السيادة يجب أن تكون كاملة، وليست نصف سيادة أو شبه سيادة مثلاً. فمثل هذه الدولة ذات السيادة الكاملة هى التى يمكن أن تقبل بها منظمة التحرير الفلسطينية وأن تكسب تأييد الرأى العام العربى ومساندة معظم الدول العربية. وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة على هذا النحو لا يمنع فى الوقت ذاته من تقديم ضمانات كافية لتهدئة المخاوف المشروعة لجيرانها، وذلك على أسس تبادلية.

٢ – حدود الدولة الفلسطينية :

يمكن أن تكون هى حدود ١٩٦٧ مع بعض التعديلات الطفيفة، وتضم هذه الحدود الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وهو ما يعنى العودة إلى مشروع التقسيم القديم الذى رفضته الدول العربية، وإن كان ذلك المشرع قد أعطى الدولة اليهودية من الأراضى أقل مما ستحصل عليه بموجب تسوية قائمة على أساس حدود ١٩٦٧، مع التأكيد على أن كون التقسيم صيغة قديمة لا يعد حجة ضد صلاحيته اليوم، فالظروف تغيرت الآن ونشأ جيل جديد من القادة الفلسطينيين والعرب تختلف تماماً عن الجيل السابق من حيث استعداده لقبول مبدأ التقسيم. ويطرح الأستاذ خالدى ذلك التساؤل الذى يتردد كثيراً. لماذا لم يكن هناك حديث عن إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة قبل ذلك؟ ويرى أن الإجابة بسيطة للغاية، فالرأى العام العربى والفلسيطينى لم يكن مهيئاً لذلك حيث كان هناك طموح لاستعادة كل فلسطين.

٣ - العلاقات الخارجية للدولة الفلسطينية :

ويجب أن تقوم على أساس عدم الانحياز نظراً لاعتبارات الأمن وميزان القوى فى المنطقة، على أن تقبل الأطراف الإقليمية والدولية هذه الوضعية وأن تضع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الترتيبات اللازمة لضمان ذلك. ويلاحظ أن هذا لا يعنى نزع سلاح الدول الفلسطينية أو منعها من ممارسة سياسة خارجية أو أن تصبح عضواً فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وهذه الوضعية أيضاً لا تحول دون أن تكون للدولة الفلسطينية علاقات أوثق مع الدول العربية فى مختلف المجالات، وتعتبر الأردن هى أقرب هذه الدول إلى الدول الفلسطينية لما يربط بينهما من علاقات تاريخية ومصالح اقتصادية بشرط أن تكون هذه العلاقة على أساس دولتين متساويتين.

٤ – القوات المسلحة للدولة الفلسطينية :

وتنبع أهمية هذا العنصر من أن دولة بدون قوات وطنية أو دولة منزوعة السلاح ستكون مهزومة ذاتياً Self - Defeating فضلاً عن أنها ستكون مجالا لسخرية خصوم التسوية وخاصة لدى مقارنتها بترسانة السلاح المجاورة لها. فالدولة الفلسطينية ستكون فى حاجة إلى قوات لحفظ الأمن والتصدى للغارات التى قد يشنها المتطرفون الإسرائيليون على الدولة الفلسطينية. ولما كانت هناك إمكانيات كبيرة لأن تصبح الدولة الفلسطينية مركزاً سياحياً عالمياً ومركزاً للحج، فإنه لن يكون بالإمكان الاعتماد فقط على قوات الأمم المتحدة لحفظ الأمن. ويقدم الأستاذ خالدى تصوراً افتراضياً للقوات المسلحة للدولة الفلسطينية على أساس بديلين: أولهما أم تكون هذه القوات مساوية لنصف قوات الأردن، وثانيهما أن تكون ثلث قوات الأردن، على أن توزع هذه القوات بين الضفة الغربية وغزة بنسبة ٢: ١ على التوالى، بينما تظل القدس – شرقية وغربية – منزوعة السلاح باستثناء قوات الأمن الداخلية. ثم قام بمقارنة قوات الدولة الفلسطينية فى ظل كل من البديلين مع نظام التسليح فى إسرائيل وفى الأردن اعتماداً على الأرقام التى قدمها التقرير السنوى لمعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن لعام ٧٧ – ١٩٧٨، الأمر الذى أوضح الهوة العميقة التى ستظل تفصل نظامى التسليح فى كل من إسرائيل والدولة الفلسطينية.

٥ – القدس الشرقية :

ويجب أن تكون ضمن الدولة الفلسطينية، لأنه بدونها لن تكون هناك ضفة غربية، فهى التى تربط نابلس فى الشمال والخليل فى الجنوب، وهى أكبر تجمع عربى حضرى فى الضفة الغربية، فضلاً عن كونها تضم تراث الفلسطينيين الدينى والتاريخى. ولذلك تشكل العاصمة الطبيعية لفلسطين العربية، حيث أن جميع الحجج التى تقدمها إسرائيل تبريراً لتوحيد القدس لا تقوم على أسس وتفسيرات سليمة، فليس لأى دين من الأديان المساوية الثلاث

الحق فى احتكار مستقبل القدس. ويلاحظ أن تقسيم القدس لا يعنى إقامة الجدران، فمن الممكن أن تظل الحدود مفتوحة بين المدينتين وأن يختص مجلس بلدية يتكون من ممثلين عن المدينتين بالخدمات المشتركة ويتم إنشاء مجلس دينى أعلى يضم ممثلى الأديان الثلاثة برئاسة الأمم المتحدة أو برئاسة دورية. ويجب أن يتضمن هذا الترتيب حق الوصول إلى حائط المبكى ووضع نظام خاص للممتلكات اليهودية الواقعة فى نطاقه على أن يقوم بالإشراف على ذلك المجلس الدينى الأعلى أو هيئة إسرائيلية فلسطينية بضمان مجلس الأمن والجامعة العربية والدول الإسلامية.

٦ — السياسة الداخلية للدولة الفلسطينية :

إذا وافقت منظمة التحرير على التسوية فستشارك فى حكومة الدولة الفلسطينية ومن المرجح أن تكون حركة فتح، وهى العمود الفقرى للمنظمة، القوة الرئيسية فى أية حكومة فلسطينية، وحتى العناصر التى لم توافق على التسوية ستحاول المشاركة فى الحكم، ومن الطبيعى أن حكومة قوامها حركة فتح ستكون حكومة ائتلافية وطنية تلعب فيها العناصر الفلسطينية التى عاشت تحت الاحتلال دوراً هاماً، وستقوم هذه العناصر بمساندة الاتجاهات المعتدلة فى فتح. كما أن حاجة الدولة الفلسطينية إلى توطيد علاقاتها مع الأردن واعتمادها الاقتصادى على الدول البترولية العربية والمساندة الدولية سيساعد أيضاً على تدعيم الاتجاهات المعتدلة وليس هناك من سبب معقول يدعو إلى تصور أن هذا الائتلاف الحاكم سيرغب فجأة فى التخلى عن هذا الوضع الذى يعد ثمرة لسنين طويلة من الكفاح والتضحيات فى سبيل مغامرة ضد إسرائيل غير مأمونة العواقب وسيكون الشغل الشاغل لهذا الائتلاف هو، قبل كل شئ وضع ستوزر للدولة الجديدة يحل محل الميثاق الوطنى الفلسطينى.

٧ – اللاجئون :

ويجب العمل على توطيد أكبر عدد ممكن منهم فى الضفة الغربية وغزة والقدس، ولذلك ستكون هناك حاجة ماسة للتعاون مع الأردن من أجل استغلال كامل للوادى الأردنى. كما يجب تطبيق قرار الجمعية العامة رقم ١٤٩ لعام ١٩٤٨ الخاص بإعطاء الفلسطينيين حق الاختيار بين العودة والتعويض. ورغم أنه من الصعب تحديد عدد من سيعود منهم، إلا أن حصول الفلسطينيين فى الخارج على الجنسية الفلسطينية سيكون له تأثير طيب عليهم حتى لو استمروا فى الإقامة حيث هم.

٨ – المستوطنات الإسرائيلية :

فيجب إزالة المستوطنات التى اقيمت بعد ١٩٦٧ نظراً لأهمية كل بوصة من الأرض لحل مشكلة اللاجئين. كما أن هذه المستوطنات لن تصبح رمزاً للتعايش السلمى والانسجام الفلسطينى اليهودى كما تزعم إسرائيل، بل ستصبح مصدراً دائماً لتوتر العلاقات بين الطرفين، وسيكون لها تأثير على استقرار ونفوذ الحكومة الفلسطينية. ويكفى التحدى الذى سيواجه الفلسطينيون والإسرائيليون من أجل إنجاح تجربة (تعايش الضدين) فى القدس، فليس من الحكم تحميل الموقف أكثر مما يحتمل.

وهكذا نجد أنفسنا ربما لأول مرة إزاء سيناريو متكامل للدولة الفلسطينية، إلا أن هذا لا يمنع من إثارة عدد من الملاحظات التفصيلية حول بعض عناصر هذا السيناريو:

– فالسيناريو لم يعط لمسألة العلاقات الخارجية للدولة الفلسطينية الأهمية الواجبة باعتبار أن هذه العلاقات تعد أحد المتغيرات الهامة التى تساهم فى تحديد طريق الدولة الجديدة وسياستها الإقليمية والعالمية. وإذا كان من الممكن الاكتفاء فى هذه الآونة بالصيغة البالغة العمومية التى تقيم هذه

العلاقات على أساس عدم الانحياز، فربما لا يكون ذلك كافياً لتحديد طبيعة العلاقات المحتملة بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل، وفى هذا المجال يوجد عدد من البدائل: (٢٤)

أهمها:

أ – حالة سلام مع تعاون يقوم على روابط وعلاقات خاصة.

ب – حالة سلام فى ظل روابط طبيعية وعلاقات دبلوماسية.

ج – حالة سلام بدون روابط، أى وضع شابه لوضع ألمانيا الغربية والشرقية.

د – حالة سلام مع حرب باردة.

هـ – حالة سلام مع عمليات عسكرية تقليدية ومحدودة النطاق.

والواضح أنه إذا قبلت إسرائيل بقيام دولة فلسطينية فمن المرجح أنها ستصر على أن يكون نمط العلاقات مع هذه الدولة من نوع (أ) أو (ب)، فى حين أنه يبدو فى ظل الظروف الراهنة أن أفضل وضع للدولة الفلسطينية هو الوضع (ج) أو (د). ومع ذلك فهذه المسألة لم تزل فى حاجة إلى دراسة أعمق.

– والسيناريو يعول على دور هام تقوم به الأردن فى إنشاء الدولة الفلسطينية ويتحدث عن علاقات خاصة ستربط بين الدولتين، والواقع أن هذا التصور يتجاهل حقيقة ان الأردن هى أكثر الدول العربية معارضة لقيام دولة فلسطينية مستقلة لعوامل عديدة فى مقدمتها أن النظام الأردنى يطمع فى استعادة الضفة الغربية وإلحاقها بالأردن من جديد كما يخشى من تأثير قيام دولة فلسطينية على سكان الضفة الشرقية من الفلسطينيين. ويبدو أن النظام الأردنى مازال يفضل صيغة دولة اتحادية يتمتع فيها الفلسطينيون بنوع من الحكم الذاتى على النحو الذى أقترعه الملك حسين فى مشروعه عن (المملكة العربية المتحدة) فى مارس ١٩٧٢. (٢٥)

ولذلك فربما ما ينقص هذا السيناريو هو محاولة تحديد تحت أى ظروف يمكن أن يفرض على النظام الأردنى قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة والتعاون معها على النحو الذى يضعه السيناريو.

– والسيناريو يتحدث عن حكومة الائتلاف الوطنى التى ستقوم فى الدولة الفلسطينية بقيادة حركة فتح، ويفترض فرضاً وحيداً مؤداه أن القوى الفلسطينية التى لا توافق على التسوية ستحاول المشاركة فى الحكم، بينما لا يشير إلى الفرض الآخر الذى ربما يكون أكثر رجحانا وهو اتخاذ بعض هذه القوى موقف الرفض لقيام الدولة الفلسطينية واتجاهها إلى تصعيد التوتر، الأمر الذى يقود إلى صراع حاد داخل حركة المقاومة. ومع ذلك يمكن تفسير عدم إثارة السيناريو لهذا الغرض بأن نقل هذا السيناريو إلى حيز التنفيذ لن يكون ممكناً إلا فى ظل تسوية شاملة ونهائية للصراع العربى الإسرائيلى تلقى موافقة الأطراف الإقليمية والعالمية، وفى هذه الحالة لن يكون للقوى الرافضة لقيام الدولة الفلسطينية وزن عسكرى أو سياسى يسمح لها بالتأثير على مجريات الأحداث، وإن كان من المحتمل أن تقوم هذه القوى بمحاولات لإحراج قيادة الدولة الوليدة أو زعزعة استقرارها الداخلى.

كما أن السيناريو لم يكن على صواب عندما افترض أن حكومة الدولة الفلسطينية ستعمل بعد قيامها على وضع دستور يحل محل الميثاق الوطنى الفلسطينى، ذلك أن الظروف الخاصة التى ستقوم فى ظلها هذه الدولة قد تفرض أن يكون الإطار العام للدولة محدداً ومعروفاً بل وربما يكون جزءاً لا يتجزأ من نطاق التسوية الشاملة لاتى ستقوم فى ظلها الدولة الفلسطينية. وحتى إذا كان الإطار العام الذى ينبغى تحديده بشكل مسبق لا يرقى إلى مستوى الإطار الدستورى للدولة، فإن ثمة مهمة عاجلة ينبغى التصدى لها وهى تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى على نحو يسمح بقيام هذه الدولة، لأن الصياغة الراهنة لهذا الميثاق والتى تعود إلى عام ١٩٦٤، وحتى بعد تعديلات

عام ١٩٦٨، لا تسمح بقبول دولة إسرائيل حيث تجعل كامل الأرض الفلسطينية هدفاً للنضال الفلسطيني. ولذلك ربما يكون تعديل الميثاق الوطني من المهام العاجلة التي لا يمكن تأجيلها إلى ما بعد قيام الدولة لأن الموقف الفلسطيني من قيام الدولة ذاته مرهون بهذا التعديل.

وهكذا لم تزل الحاجة قائمة إلى مزيد من الاجتهاد بغرض تطوير سيناريو التقسيم باعتباره السيناريو الأكثر ملاءمة لحقائق المرحلة التاريخية الراهنة. لقد دارت عجلة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ولكن بقاء المشكلة الفلسطينية — جوهر هذا الصراع دون حل يهدد بتوقفها بل وارتدادها إلى الوراء. ومن هنا تنبه الأهمية القصوى للتوصل إلى حل لهذه المشكلة يقوم على ضمان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين وفي مقدمتها حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإذا كانت الأحداث تتحرك بالفعل في هذا الاتجاه فمن الضروري أن يتوفر سيناريو لهذه الدولة يتسم بالواقعية والتكامل والشمول.

هوامش الفصل الرابع:

(1) See: Leila Khalid. Origins of the Armed Resistance. in; Rassell Stetler (id). Palestine: the Arab Israeli Canfliet, (Ramparts Press. San Francisco. Califarnia, 1972), p. 127.

(2) د. كلوفيس مقصود، معالم المشاركة العربية في الثورة الفلسطينية، شئون فلسطينية، العدد ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٧٢، ص ٥: ٣١.

(3) انظر: عصام سخيني، تمثيل الشعب لافلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، شئون فلسطينية، العدد ١٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص ١٩ / ٣٦.

(4) د. كلوفيس مقصود، مرجع سابق.

(5) د. نبيل شعث، فلسطين الغد، شئون فلسطينية العدد ٢، آيار (مايو) ١٩٧١، ص ٥: ٢٣.

(6) د. نبيل شعث، المرجع السابق.

أنظر أيضا: د. محمد رشيد، نحو فلسطين ديمقراطية، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت ١٩٧٠.

د. علي الدين هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٨.

(7) تبرز هذه الرؤية في العديد من الوثائق الفلسطينية وبالذات الصادرة عن حركة فتح ومنها:

- رسالة حركة فتح إلى المؤتمر السادس للحزب الاشتراكي الموحد في فرنسا عام ١٩٦٩.

- حديث ياسر عرفات على Free Pa;estine, Vol. 2, August 1969, P. 1

- هاني مقدس، نقد كتاب دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية، شئون فلسطينية، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٧١، ص ١٨١: ١٨٣.

(8) Mohammed Muslib, Moderates and Re jectionists Within the P L O. The Middle East Lournal, vol. 30, no. 2, Spring 1976, PP. 127 – 140.

(9) أنظر على سبيل المثال:

- الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية، في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٧٨: ٩٣.

- مشروع قرار مقدم من الجبهة الشعبية الديمقراطية إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٣٦٦، ٣٦٧.

- حديث جورج حبش إلى مجلة الهدف، ١٩٦٩/١٢/٢٠.

- تقرير جبهة التحرير العربية عن أعمال الدور السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٤٠٧.

- مجلة (الثائر العربي) الصادرة عن جبهة التحرير العربية، الأعداد، ١٦ – (٦٩/١٢/١)، ١٧ (٦٩/١٢/١٥)، ٢١ (٧٠/٣/١٥)، ٢٢ (٧٠/٣/٢١).

- مجلة الحرية الصادرة من الجبهة الشعبية الديمقراطية، ١٩٧٠/١/١٢.

- د. صادق جلال العظم، دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.

(10) See: Walid Kazziha, Revohatinary Transformation in the Arab Warld. Habash and his cornades from Nationalism to Marxism. (Charles Knight and Company Limited, Landan, 1975.

(11) انظر: د. محمد رشيد، نحو فلسطين ديمقراطية، مرجع سابق.

- طلال سليمان، مع فتح والفدائيين، دار العودة، بيروت، ١٩٦٩.

- حديث ياسر عرفات في:

(12) انظر: الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية، مرجع سابق.

- مشروع قرار مقدم من الجبهة الشعبية الديمقراطية إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني، مرجع سابق.

- حديث نايف حواتمة إلى مجلة الحرية، العدد ٤٨١، ١٩٦٩/١١/٣.

- حديث جورج حبش إلى مجلة الهدف، العدد ٣٢، ١٩٦٩/١٢/٢٠.

- منير شفيق، نقد كتاب (نحو فلسطين ديمقراطية)، شئون فلسطينية، العدد ١، آذار (مارس)، ١٩٧١، ص ١٨٩ – ١٩٣.

(13) انظر على سبيل المثال:

- د. نبيل شعث، مرجع سابق.

- د. كلوفيس مقصود، الأبعاد الأمريكية الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه، شئون فلسطينية، العدد ١، آيار (مايو) ١٩٧٣، ص ٥: ١٩.

(14) تبرز هذه العناصر أو بعضها أو أحدها في كثير من الوثائق الفلسطينية ومنها:

- بيان حركة فتح في الذكرى الرابعة للثورة الفلسطينية، ١٩٦٩/١/١.

- حديث السيد إبراهيم بكر نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى مجلة الحرية، العدد ٤٥٣، ١٩٦٩/٣/٣.

- بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في منتصف فبراير ١٩٦٩.

- بيان الجبهة الشعبية والقيادة العامة في ١٩٧٣/٦/٢٢.

(15) د. علي الدين هلال مرجع سابق، ص ٧٥: ٨٠.

(16) See: Shlomo Avineri, the Pa;estine and Israel, Cammentry, Vol. 49, No. 6, lune 1976, PP. 31. 44.

Mair Pai;, the state of Israel and Palestinian Natipmal Mavement, New Outlook, vol. 19, No. 7, November 1976, PP. 30 – 36.

(17) أنظر فى هذا الصدد:

- د. على الدين هلال، مرجع سابق، ص ٢٥: ٤٧.

- خالد الحسن، مذكرة تحليلية حول مشروع الملك حسين، شئون فلسطينية، العدد ١٠، يونيو ١٩٧٢، ص ٤٥ ـ ٥٠.

- Zalman Chen, A Binational State, New Outlook, Vol. 11, no. 98, Iune 1968, PP. 36 – 42.

- Y. g. gottleil, A Palestinian Commanwealth, the Iewish Digest, vol. X V 11, no. 7, July 1972, PP. 15 – 22.

(18) هذه المنظمات الثلاث هى العمود الفقرى لمنظمة التحرير وتستحوذ على أغلبية قواعد المجلس الوطنى الفلسطينى وتمثل أكثر من ٨٠% من القوة العسكرية المقاومة. أنظر:

Rashid Hamid, What is the PLO, Iourvol of Palestine Studies, no. 4, Summer 1975, PP. 90 – 109.

(19) عصام سخينى، شهريات المقاومة الفلسطينية، شئون فلسطينية، العدد ٣٢، نيسان (ابريل) ١٩٧٤، ص ١٧٨: ١٨٣.

(20) أنظر: الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٩، ص ٢١٠، ٢١١.

(21) د. على الدين هلال، مرجع سابق، ص ٩٠، ٩١.

(22) أنظر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، الجزء الثانى ٤٧ ـ ١٩٧٧، هيئة الأمم المتحدة، ١٩٨٠، ص ٢١، ٢٢.

(23) Walid Khalidi, thinking the unthinkable: Asovereign Palestinian State. Faeign Affairs, Vol. 56, no. 4, July 1978, PP. 695 – 713.

(24) See: Hussein I. Agha, What State for the Palestinans jovrnal of palestive Studies. Vol. VI, no. 1, Autmn 1976, PP. 3 – 38.

(25) أنظر: وحيد عبد المجيد، العلاقات الفلسطينية، الوجود الفلسطينى وقضاياه فى الأردن ولبنان وسوريا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩.

- وحيد عبد المجيد، الموقف الأردني وعقدة تمثيل الشعب الفلسطيني، أهرام ١٩٧٩/٦/٢٩.

منافذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة ساقية

عبد المنعم الصاوى

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو

من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

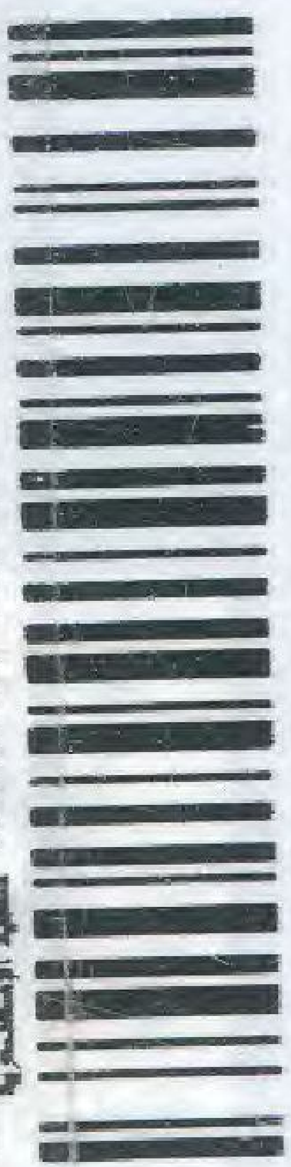
جامعة منوف

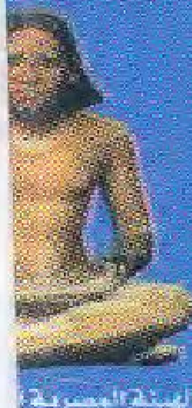
مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



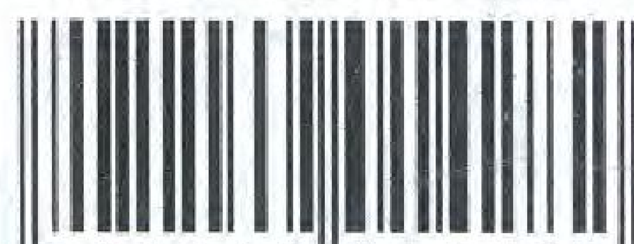
استوقفتني صورة منشورة في كتاب يتناول دراسة أهمية اعتياد ممارسة القراءة
التقطت الصورة بعد قصف بالقنابل دمّر مكتبة، حيث تظهر بقايا المكتبة
التي أصابها القصف وقد انهارت، فسقطت أعمدتها الخشبية وتراكمت
وتحطمت قطع الأثاث وتناثرت، لكن رفوفها المثبتة على الجدران بقيت في
مكانها، تصطف داخلها الكتب في حالة جيدة. المثير للتأمل أنه في وسط
الدمار والفوضى تقف ثلاث شخصيات، الشخصية الأولى تفحص الكتب مترددة
والثانية تمد يدها لالتقاط أحد الكتب، والثالثة تقرأ في كتاب مفتوح
لا شك أن معنى الصورة يؤكد أن القراءة، بوصفها أهم ممارسات الوجود
الإنساني، هي التي تعزز طاقة مواجهة كل صور معاناة الحياة، وتمنح
الحياة إمكانية التواصل، فالقراءة تصوب فهمنا للماضي، وتعمق
إدراكنا للحاضر، وتشحذ استشرافنا للمستقبل، لذا ستظل
دوماً دعوتي أن نقرأ لجودة الحياة.

سوزان مبارك





ISBN# 9789774211223





٢ جنيه